الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مطبوعة دروس في مقياس النظريات السوسيولوجية للجريمة و الانحراف موجهة لطلبة ماستر 1 تخصص علم الاجتماع جريمة و الانحراف

إعداد دكتور: حاج الله مصطفى

تخصص علم الاجتماع الجنائي

السنة الجامعية 2021/2020

الفهرس المحتويات :

الدرس الاول: مفهوم الجريمة ،العنف و العدوان 4
الدرس الثاني : النظرية البيولوجية..... 10
الدرس الثالث : نظرية التحليل النفسي 15
الدرس الرابع : نظرية الإحباط والعدوان 18

الدرس الخامس : نظرية التعلم**.....** 22

الدرس السادس :النظرية اللامعيارية 27

الدرس السابع : نظرية الوصم 33

الدرس الثامن النظرية الراديكالية الاقتصادية 36

الدرس التاسع نظرية التقليد والمحاكاة 38

الدرس العاشر:نظرية الضبط الاجتماعي.....44

الدرس الحادي عشر النظرية الراديكالية الأنثوية.....47

الدرس الثاني عشر : نظرية صراع الثقافات.....61

الدرس الثالث عشر :نظرية الاختيار العقلاني 65

الدرس الرابع عشر : نظرية الروابط الاجتماعية 68

الدرس الخامس عشر: نظرية أسلوب الحياة :.....70 **الدرس السادس عشر** : نظرية تباين الفرص..... 72

الدرس السابع عشر: نظرية الثقافة الخاصة الفرعية .....76 **الدرس الثامن عشر :** نظرية النوافذ المكسرة 78

الدرس التاسع عشر : نظرية ما بعد الحداثة 80

الدرس العشرين : نظرية تشكيل رد الفعل 81

الدرس الواحد و العشرين : نظريه الاحتواء 84

الدرس الثاني و العشرين : نظرية الظاهراتية 89

الدرس الثالث و العشرين : نظرية التبادل الاجتماعي 93

الدرس الرابع و العشرين :نظرية الايكولوجية الاجتماعية 104

المراجع .....109 -111

الدرس الأول :مفهوم الجريمة ،العنف و العدوان

أولا : مفهوم الجريمة:

1. **التعريف اللغوي للجريمة:** ورد في لسان العرب أن جرم بمعنى جنى ، و جرم إذ عظم جرمه أي أذنب.[1]

الجرم هو التعدي و الذنب ،و الجمع إجرام و جروم هو جريمة إذ يقال بان فلان أذنب أخطا فهو مجرم و جريم و في اللغة الانجليزية تستخدم كلمة جريمة (Crime) لتدل على العمل ألاثم و المذنب أو التمييز و الشذوذ عن سلوك العادي .[2]/

و يقال "الرجل جرمه بجرمه جرما ،أي قطعه"[3]

و عليه فان الجريمة في اللغة العربية هي كل فعل أو كسب مكروه و مستهجن ،غير مستحسن ،مخالف للحق و العدل ناتج عن استخدام القوة فهو فعل آثم.

التعريف القانوني للجريمة:

الجريمة هي " ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ،ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه"[4] و بعبارة أخرى هي تلك " العلل التي تنتهك القانون الجنائي ،و يعاقب عليها من قبل السلطة السياسية في المجتمع "[5] أو هي " كل في فعل أو الامتناع يقع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها ، و يتقرر جزاء جنائي يتمثل في عقوبة جنائية أو تدبير

---

[1]. ابن منظور .لسان العرب.ج 12 ،دار صادر للطباعة ،بيروت،1990 ،ص91 .

[2]. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع ،ط 1 ، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،لبنان، 1999، ص 230 .

[3]. ابن منظور نفس المرجع، ص 90 .

[4]. سلوى ،عثمان الصديق و آخرون .انحراف الصغار و جرائم الكبار. المكتب الجامعي الحديث .الإسكندرية ,مصر، 2002،ص 35.

[5]. جلال ،عبد الخالق. و السيد رمضان. الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية (الجريمة و الانحراف) الاسكندرية،1994 ص 12 .

احترازي"[1] . و قد جاء تعريف القانونيون العرب للجريمة بأنها ذلك " السلوك الذي يجرمه القانون الوضعي الذي نظمته هيئة سياسية خاصة وحددت بمقتضاه حالات المسؤولية و أنواع الجزاءات "[2] .

و عرفها القانون الاسباني بأنها " الفعل أو الترك الإرادي الذي يعاقب عليه القانون كما عرفها بعض شراح القانون بأنها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقررها القانون لمرتكبيها عقابا "[3]

العنيف ، أشكاله ومظاهره

أولا : مفهوم السلوك العنيف

1- العنف من الناحية اللغوية:

كلمة عنف في اللغة العربية تعني عنف بمعنى عنف وعنافة بالرجل وعليه لم يرفق به وعامله بشدة فهو عنيف، الحرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق به، ضد الرفق التعنيف هو التفريغ واللوم(4)

أما المنهل فرنسي عربي فقد جاء « violence » تعني شدة، قهر ، قهر، إكراه ممارسة العنف اتجاه القانون تأويل القانون تأويل تعسفيا .

يعرفه (F.HAKER) " عن العنف الخام هو الشكل المرئي والحر للعدوان ولا يأخذ كل عدوان صورة العنف. (5)

ويعرفه العالم HESNARD العنف قائلا : سلوك كغيره من الأشكال السلوك ، وهو نتاج مأزق عقلاني يصب التدمير ذات شخص في نفس الوقت ينصب فيه على الآخر لإبادته فنشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر(6)

وقد جاء في الموسوعة العلمية « la Rousse » إن العنف يحمل المعاني التالية العنف عبارة عن صفة لشعور رهيب نحو شيء كالكره الرهيب ، وصفة لشخص له استعداد تام لاستعمال القوة ويتصف بالعدوانية . صفة اللاتسامح وعدوانية كبرى ، ويتصف باندفاع والقساوة في الكلام والتصرف .

صفة للمبالغة في استعمال القوة الجسدية(7) .

2- العنف من الناحية الاجتماعية :

ينظر علماء الاجتماع إلى العنف على اعتبار أنه يعتبر صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة عن القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فردا أو جماعة، ويعبر العنف عن القوة

الظاهرة حين يتخذ أسلوبا فيزيقيا من الضرب، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعية العنف على اعتراف للجميع. (1)

---

[1] امين ،مصطفى. مبادئ علم الاجرام .دار الجامعة الجديدة للنشر .1990،ص 41 .

[2] نجيب حسني .شرح قانون العقوبات .القاهرة . د .س .ص 92 .

[3] زكريا ،ابراهيم . الجريمة و المجتمع .الفصل الاول .

(4) ابن منظور .**لسان العرب معجم لغوي علمي**. بيروت: دار الطباعة للنشر، 1956 ، ص 903 .

(5) علي أسعد ، وطفة ."**التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي**" .مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد 69 ،2002، ص 21 .

(6)Hesnard, (A) . **psychologie du crime** . Paris : éd PAYOT ,1963 ,P300.

(7) **La Rousse** : **Dictionnaire Encyclopédie**. France : Libraire, 1985, P1079

ومن ناحية أخرى فإن العنف يتسم بسمة الأداء الفردي أو الأداء الجماعي ، الأداء المؤسس على ردة فعل أو على مبادرة ، المؤسس على انسياق أو على اختيار وهو في حالة تجربة نفسية اجتماعية من تجارب إيذاء الآخر ، ولكنها تجربة لا تنفصل عن تغيرات المجتمع وثقافته السياسية ، ولا تتماشى حصرا ، بالاضطرابات الجماعية والثورات. [2]
وإذا حاولنا اقتباس البعد السوسيولوجي حول العنف نلاحظ بأن السلوك خارج عن القواعد الاجتماعية كما أنه نتيجة للفشل السيطرة الاجتماعية على توجيه السلوك الاجتماعي وتطبيعه بقيم المجتمع ، وانتشار السلوك العنيف ما هو إلا ابتعاد الأسرة والمجتمع عن دورها التربوي ، باعتبار أن الفرد عضو متفاعلا مع أسرته ومجتمعه، إذ يمارسان عليه قهرا ، أو يفرضان عليه سلوكا معينا .

3- العنف من الناحية النفسية

اتفق أصحاب التفسير النفسي للعنف على أنه سلوك إجرامي يرجع إلى عوامل فردية نفسية لا عضوية وأتت مدرسة التفسير النفسي لسلوك العنيف لهدف تفسر السلوك الإنساني عن طريق الكشف عن الجانب اللاشعوري في الحياة العقلية. [3]
إن علماء النفس ينضرون إلى السلوك الإجرامي على انه سلوك معاد للمجتمع وهو لا شك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ وغير السوي، ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضا بالسلوك الشاذ.
وبهذا يمكن تعريفه من الناحية السيكولوجية على أنها إتباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا ينتهجه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها، وهذا الخلل في هذه الغريزة مصحوبا بعلة في الصحة النفسية[4]
هذا يعني أن العنف ناتج عن عدم توازن الشخصية في فترة المراهقة والضغوطات التي يتلقاها وتمارس عليه نتيجة للظروف المحيطة به، وبالتالي يؤدي إلى اضطرابات في السلوك خلال مراحل النمو والتي بدورها تؤدي إلى سلوك عنيف ، ومنحرف يؤثر على توازن الشخصية .
ويعرفه عدد من علماء النفس على أنه نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوبا بعلامات التوتر، وتحتوي على علنية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو يديل عنه. [5]

4- العنف من الناحية القانونية

كما للعنف أشكال من العنف اللفظي أو بدني فإن تقرير العقوبة يكون حسب الشكل العنف والوسيلة المستعملة فيه، والأضرار المادية والمعنوية التي سببها، ويتقرر له جزاء جنائي يتمثل في عقوبة أو تدبير احترازي. [6] فقد يقدم على السلوك العنيف من أجل حماية ذاته أو ممتلكاته أو أحد أفراد أسرته حين يتعرض للعدوان من طرف جماعة أو فرد عليها، أو قد تم من طرف الوالدين أو المعلمين بغرض العقاب أو من أجل التربية بحيث لا يقع القائم

([1]) محمد عاطف، غيث. **قاموس علم الاجتماع** .بيروت: مكتبة لبنان، 1979 ، ص 192 .
([2]) جمال، معتوق .**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**. الجزء1، الجزائر: دار مرابط للنشر ، 2008، ص 304 .
([3]) منصور، رحماني . مرجع سابق، ص ص 69-70.
([4]) جمال، معتوق . المرجع السابق، ص 14 .
([5]) جليل وديع ،شكور . **العنف والجريمة** . ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ،1997، ص 32 .
([6]) منصور رحماني .مرجع سابق ، ص 14 .

به تحت وطأة القانون ولا يعرضه للحساب ، إما إذا كان اتجاه الأفراد أو الجماعات لترويعهم أو سلب أموالهم أو اغتصاب ممتلكاتهم أو قتلهم أو ضد الدولة وممتلكاتها العامة ، هنا يعتبر الفرد خارجا عن القانون ويتوجب محاكمته حسب طبيعة ونوع العقد والأداة والأسلوب المستخدم في أعمال العنف ونتائجه الإجتماعية النفسية والمادية[1]

كما أن العنف لا يعد جريمة ما لم يكون مخالفا لنص القانون تماشيا مع قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص كما أن الفعل الجرم لا يكون كذلك إذا كان معاقبا عاليه بنص قانون كما يقتضي أن يكون السلوك المجرم ضارا بأحد الشروط الأساسية أو الحاجية أو الكمالية لكيان المجتمع. [2]

- **<u>الفرق بين العنف والعدوان :</u>**كما عرفنا العنف باعتباره صورة خاصة من صور القوة التي تضمن جهودا تستهدف تدمير وإيذاء أو لا تسامح مع موضوع أو شخص متعافي أو مريض بغرض إلحاق ضرورية قصد أو غير قصد وكذا إلحاق الضرر بالممتلكات .

أما العدوان فهو أكثر عمومية من العنف بحيث أنه كل ماهو عنف يعد عدوانا ، والعكس غير صحيح ، فعلى سبيل المثال يعتبر الامتناع عن أداء مهام معينة ؟(الاظراب) عدوانا سلبيا في حين لا يندرج تحت مفهوم العنف ، وكذلك إطلاق شائعات تسيء لسمعة الطرف الآخر من قبيل العدوان غير المباشر ولكنه لا يحتسب عنفا[3]

إلا أنه ينبغي أن نقيم تمايزا ما بين العنف والعدوان حيث يستخدم بعض الباحثين كلا من مفهوم العدوان والعنف بوصفها مترادفين لكن التصور الأقرب إلى الدقة.

والمجمع عليه من الباحثين والقائم على المقارنة بين التعريف الإجرائي لكل منهما ، أن العنف شكل من أشكال العدوان وأنه يقتصر على الجانب المادي المباشر المتعمد من العدوان، فقط في حين العدوان أشمل مدى يشير إلى صور من السلوك تتضمن غرضا عدائيا .

ومن نماذج ذلك أن العدوان يمكن أن يكون في صورة تنافسية بسيطة ، أو قد يكشف عن نفسه خلال تعديات لفظية ، أو حتى خلال سلوك غير لفظي مثل (التلويج بقبضة اليد) في حين أن العنف يتضمن فعلا عدوانيا واضحا يستهدف التدمير والتخريب ، مع هذا التمايز بين العنف يتضمن فعلا عدوانيا واضحا يستهدف التدمير والتخريب ، مع هذا التمايز بين العنف والعدوان ، فإن هناك ارتباطا وثيقا ، لا شك فيه، بين هذين المفهومين من وجهة أن العنف يستهدف دائما غرضا عدوانيا. [4]

([1]) وفاء ، محمد البرعي . **<u>دور الجامعة في مواجهة للتطرف</u>** . ط1 ، الإسكندرية: 2002، ص 106 .

([2]) منصور رحماني . مرجع سابق ، ص 14-15 .

([3]) عبد المجيد ، سيد أحمد منصور، وزكريا أحمد، الشربيني .**<u>سلوك الإنسان بين الجريمة العدوان الإرهاب.</u>** ط1، القاهرة : دار الفكر العربي ، 2003، ص 154 .

([4]) اسماعيل، عزت السيد . **<u>سيكولوجيا الإرهاب وجرائم العنف.</u>** ط1.الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1988، ص 118 .

النظريات المفسرة للجريمة و العنف

المحاضرة الاولى :

النظرية البيولوجية: لومبروزو Lombroso

جاءت المدرسة البيولوجية بوصفها الحديث، بهدف البحث عن السببية " cosalité" في الجريمة وليس بهدف البحث عن عوامل الجريمة ولا من منطلق الاختلالات والنقائص الفردية.

وكذلك لنقد أصحاب المدرسة التقليدية، ودحض أفكارها ولاسيما المتعلقة بفكرة الإرادة والحرية في السلوك الإجرامي، ذلك أن المدرسة البيولوجية الوضعية ترجع السلوك الإجرامي، نتيجة لتغيرات بيولوجية وجسمانية، وفي الحقيقة نجد أن أفكار "لومبروزو" جاءت عن طريق الصدفة لأنه لم يكون في الأساس مهتم بعلم الإجرام والعلوم الاجتماعية بل كانت اهتماماته في الانثروبولوجيا.

فقام بأول دراسة ميدانية علمية انطلاقا من تشريح الجماجم البشرية وقياس المواصفات الفيزيقية للإنسان وكانت البداية وعندما لفتت انتباهه بعض الصفات الخاصة عند المجندين وبعض النزلاء في المصحات النفسية، وبعد فترة تكونت لديه أفكار دقيقة حول هؤلاء المبحوثين وعلاقتهم بالسلوك الإجرامي، ودون هذه الأفكار في كتابه المشهور "الرجل المجرم"

لهذا يعد لومبروزو أول من اهتم بالمجرم بدلا من الاهتمام بالجريمة بحد ذاتها، حيث سعى إلى التعرف على العلاقة بين كل من التركيب الفيزيولوجي "البيولوجي" والسلوك الإجرامي وبهذا يعد من السباقين في إقحام المتغير البيولوجي الوراثي في تفسير الجريمة عند الأفراد.

وتوصل لومبروزو إلى أن المجرم مطبوع بالإجرام مدفوع إليه وان هذه الخصائص تتوفر فيمن اسماه المجرم بالميلاد، أما الصفات النفسية فمنها ضعف الإحساس بالألم وهذا استخلصه من كثرة الوشم على أجساد المجرمين، والاندفاع في التصرف وسهولة الإثارة وانعدام الخجل والشعور بالشفقة.[1]

ومن هنا حاول فهم العلاقة بين السمات الجسمية والمزاجية أي النفسية لهؤلاء الأفراد أو المبحوثين وطبيعتهم الإجرامية فبعد قيامه بتجارب عن مجرم محترف (Viléllа) قام بعدة سلوكات إجرامية منها القتل و التعذيب . بعد إعدامه تبين له أن هناك تكوين خاص يتميز به دماغ هذا المجرم عن عامة الناس، وعليه فقد توصل لومبروزو إلى أن هناك فروق دالة بين أدمغة المجرمين والعاديين، كما لاحظ أن هناك سمات نفسية ومزاجية وعقلية متشابهة عند فئة المجرمين، هذه السمات البيولوجية والنفسية تعد حسب لومبروزو دوافع فطرية نحو الجريمة لدى المجرمين مقارنة مع الأسوياء فهذا التكوين والاستعداد الفطري يعد بمثابة عائق أمام الانضباط والتوافق الاجتماعي والتكيف مع باقي أفراد المجتمع.

و تتنوع هذه الصفات الجسمية من الدماغ الى الوجه و الفك ،الأنف و الأذنين كلها تمتاز بصفات و ميزات تختلف عن الناس الأسوياء.و صفات مزاجية حادة تمتاز بالغرور و حب الكحول و الجنس و عدم الشعور بالذنب .

منهجيا اعتمد لومبروزو على الملاحظة من خلال ملاحظات المجرم وجها لوجه و ملاحظات الجثث و ملاحظات الملفات .

أصناف المجرمين:

1. المجرم المطبوع أو بالولادة
2. المجرم المعتاد
3. المجرم المجنون
4. المجرم العاطفي
5. المجرم بالصدفة

([1])نقلا عن، مينا، فرج نظير.**الموجز في علم الإجرام والعقاب.** ط1. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية،1993، ص56.

نظرية جاروفالو.

يعد رافاييل جاروفالوRaffael.Garofalo (1852-1934) احد تلاميذ لومبروزو والرائد الثاني للمدرسة، إلا انه خالف لومبروزو رافضا فكرة الاختيار وفكرة المجرم بالولادة.

يبدأ "جاروفالو" بافتراض من اجل فهم المجرم يجب علينا فهم تعريف الجريمة حيث اعتقد أن الجريمة لا تحترم مسألتين في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع العاطفة والأمانة، العاطفة هي رفض إيقاع الأذى على الآخرين والأمانة هي احترام حق الآخرين وبالتالي فان المجرم تنقصه الأمانة والشفقة اتجاه الآخرين.[1]

ولقد رفض "جاروفالو" أن مسببات الجريمة هي الظروف البيئية والاجتماعية، ورأى أنها ذات طبيعة عضوية، وانتقد فكرة المجرم بالصدفة.[2]

الجريمة في نظر "جاروفالو" جريمة طبيعة تسيء إلى عاطفة الأمانة والشفقة وعاطفة العدالة، وعنده أن هذه العواطف مطبوعة في ضمير المجتمعات الإنسانية التي ترفض كل الأفعال التي تقع على الأشخاص.[3]لذا فان الجريمة الطبيعية حسب" جاروفالو" يجب تعريفها بأنها البعد عن الأنانية وقدسية الملكية العامة والخاصة واحترام شعور الغير والالتزام بجميع ما يتعلق بالعواطف الإنسانية، والأخلاق الاجتماعية، وعليه فان المجرمين هم أشخاص يفتقرون إلى مثل هذه المشاعر الإنسانية.[4]

وعليه صنف "جاروفالو" المجرمين إلى أربع فئات:[5]

القتلة: وهم فئة تنعدم فيها عاطفة الشفقة والأمانة معا.

مجرموا العنف: وهم يتميزون بضعف عاطفة الشفقة وعادة ما يلحقون الضرر بالأفراد أو المؤسسات.

مجرمون ناقصو الأمانة: مثل اللصوص وقطاع الطرق والمزيفون، وهؤلاء تنعدم عندهم عاطفة الأمانة إلى حد ما.

المجرمون الفاسقون: وهؤلاء يمثلون درجة متدنية من الأنماط وجرائمهم غالبا ما تعود إلى خلل عقلي.

ومن هنا نستنتج أن مفهوم العنف والجريمة عند لومبروزو يختلف عنه عند جاروفالو. حيث يذكر الأول فكرة المجرم بالولادة ويعتقد أن الجريمة لا علاقة لها بالظروف البيئية والاجتماعية وإنما الجريمة هي اعتداء على العواطف المطبوعة.

نظرية فيري:

---

(1) نقلا عن، عابد، عواد الويركات. **نظريات علم الجريمة**. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع،2004، ص ص82-83.
(2) نفس المرجع. ص83.
(3)نقلا عن، حسن، اسماعيل عبيد، **سوسيولوجيا الجريمة**. لندن. شركة ميديلات المحدودة،1993، ص97.
(4)نقلا عن، مصطفى، عبد المجيد سارة. **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**. بيروت. معهد الانماء العربي،1985،ص123.
(5) حسين، اسماعيل عبيد. مرجع سابق، ص 117.

يعتبر "انريكو فيري" Enrico Ferri "احد تلاميذ "لومبروزو"، ولد سنة 1856 وتوفي سنة 1929 بمدينة روما.

انطلقت نظرية فيري من معتقدات لومبروزو التي ترجع ممارسة الفعل الإجرامي إلى التأثير العضوي البيولوجي إلا انه أضاف عوامل أخرى يعتبر لها التأثير الكبير عن شخصية المجرم وهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يعتبر فيري أن الجريمة والجنوح حصيلة مقدرات تتعلق بعلم الإنسان وتطوره، علاوة على المعطيات التي تختلف باختلاف الأشخاص وظروفهم والتي منها الطبيعة الاجتماعية، كما يعتقد "فيري" بأنه ولو أن هذه الخصائص والعناصر تؤدي إلى الجريمة والجنوح نتيجة إظهار تفاعلها بعضها مع البعض الأخر، إلا انه يمكن فصل كل واحدة منها على حدة لعرض دراستها والتعرف عليها.

ومن الخصائص المتعلقة بذات الفرد أو بعلم الإنسان، حسب رؤية "فيري" عمر الفرد، الجنس، الحرفة، الوضع العائلي، الوضع الاقتصادي، والسكن، أما المعطيات الطبيعية والبيئية والاجتماعية يذكر منها المناخ، عدد السكان ودياناتهم، وظروف هجرتهم، وأجناسهم وسلالاتهم، وغيرها من الظواهر والخواص المحيطة بالكون والحياة.[1]

يرى "فيري" أن العلاقة دائما ثابتة بين الإجرام وبين الوسط والظروف الطبيعية والأخلاقية والعضوية التي يعيش فيها المجرم من ناحية أخرى.[2]

صنف "فيري" المجرمين إلى خمس فئات:[3]

المجرم بالولادة أو الغريزة:وهو المجرم الذي لا يستطيع مقاومة غريزته وما ينتج عن ذلك من دوافع إجرامية ورثها أثناء الولادة.

المجرم المجنون: وهو الذي يرتكب الجرائم نظرا لتخلفه أو مرضه العقلي.

المجرم بالصدفة: وهو الذي يرتكب إجرامه نتيجة لظروف عائلية وبيئية اجتماعية وثقافية.

المجرم العاطفي أو الانفعالي: وهو الذي يرتكب إجرامه نتيجة لعدم تمكنه من السيطرة على نوازعه وانفعالاته.

المجرم المعتاد: وهو المجرم الذي تكونت لديه العادة على ارتكاب الأفعال المخالفة للقانون، والمنافية لعادات وتقاليد المجتمع.

ومن هنا نرى أن الرؤية التي أتى بها "فيري" وإن كانت لا تختلف عن نظرية "لومبروزو " التي تعتبر أن أسباب الفعل الإجرامي يعود إلى العوامل البيولوجية العضوية والنفسية إلا انه أصاب حينما أضاف العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية حيث أضفت الكثير من المصداقية على هذه النظرية.

---

(1)نقلا عن، مصطفى عبد المجيد سارة. مرجع سابق،ص 120.

(2)سليمان عبد المنعم، مرجع سابق،ص 149.

(3) مصطفى عبد المجيد سارة، مرجع سابق، ص ص 120-121.

الدرس الثالث : الاتجاهات النفسية:

نظرية التحليل النفسي Sigmund Freud

يفسر علماء النفس الجريمة في ضوء العوامل والمتغيرات السيكولوجية مثل الغرائز والدوافع الشعورية والصراع النفسي العميق والعقد النفسية والانفعالات، وكذلك التحويل النفسي مثل الميل إلى المغامرة وسهولة التظاهر والميل إلى التخريب واحتقار الآخرين، واعتبر البعض الجريمة ذات صلة وثيقة بصور الشذوذ العقلي والنفسي إلى مؤسسها العالم النمساوي سيجموند فرويد Sigmund Freud(1856-1939) والذي اتفق مع المدرسة التكوينية في إرجاع السلوك الإجرامي إلى العوامل الفردية إلا انه اختلف معها في كون هذه العوامل نفسية لا عضوية[1] ، حيث ذكر في نظريته التي عرفت باسم نظرية التحليل النفسي في تفسير العنف، العدوان والجنوح، فالإنسان يبدأ حياته بغريزيتين أساسيتين أو دافعتين هما غريزة الجنس أو الحب، أو الحياة أو الموت.[2]

ومنه فإن سلوك الإنسان حتمي يولد ولديه غريزيتين، غريزة نحو الحياة أو الجنس أو الحب أو البقاء وأطلق عليها مصطلح "EROS" ولديه أيضا غريزة أخرى قوية نحو الموت والتدمير والإيذاء أطلق عليها مصطلح "Thanatos" وتقود هذه الأخيرة الإنسان نحو العدوان والعنف ويبلغ الإيذاء قمته نحو جريمة الانتحار[3] ، ويرى بعض الباحثين أن العنف ينطبق على الشعوب بنفس الدرجة على الأفراد، حيث يؤكد أن في كل شعب غرائز كابحة ذات طابع تخريبي ذاتي.

ويمكننا أن نفسر ظاهرة العنف طبقا لتقاليد المجتمع وذلك باعتبارها أساس منافي للمجتمع، ويمكن أن ينتج هذا عن اضطرابات في شخصية الفرد، كما يرجع فرويد هذا الاضطراب إلى العقد الناتجة عن الكبت وعدم إفراغ الطاقات الجنسية المتطورة منذ الطفولة.[4]

طبيعة نظرية فرويد طبيعة بنائية structural فتتكون الشخصية في نظره من ثلاث نظم هي التي تحدد السلوك.

الهوID :

([1])نقلا عن، منصور، رحماني. **علم الإجرام والسياسة الجنائية**. عنابه. دار العلوم للنشر، 2006 ص69.

([2]) نقلا عن، عبد الرحمان، محمد العيسوي.**اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**. ط1. بيروت. الباب الحقوقية، 2004، ص61.

([3]) عبد الرحمان، محمد العيسوي.**علاج المجرمين**. ط1. بيروت. منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص61.

[4]Raymond Gassin. Criminologie. 4ed, paris, ed, DALOZ, 1998. P164-165.

ويشمل مجموعة الغرائز الفطرية والنزعات الإنسانية ومن خصائصه أن يقوم على أساس مبدأ اللذة ويعرف أيضا بالنفس البدائية[1] ، وهي مركز الاهتمام لدى هذه النفس وهو الانسياق وراء اللذة وإشباع الشهوات بأي ثمن دون اعتداد بمنطق أو مثل أو قيم، وهذه النفس يشترك فيها الإنسان مع الحيوان، فهي تهدف بطبيعتها إلى إشباع جميع الغرائز المودعة فيها بكل ما أوتيت من قوة.

الأنا EGO:

الذات الشعورية أو الحسية أو العقل هو المسئول عن تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي السوي أو المرض عند الفرد، أي أن استواء أو انحراف السلوك تتوقف على الوظيفة المتوازنة للآثار التي تحاول تحقيق مطالب الإنسان الشهوانية في إطار ما يسمح به المجتمع والقيم والمثل العليا التي يتمسك بها الفرد. وهي مجموعة من الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها لمقتضيات الحياة الخارجية وتعمل هذه النفس كوسيط.[2]

3-الأنا الأعلى:super Ego

انه الفرع الأخلاقي القانوني للشخصية، يمثل الجانبي الواقعي كما يعكس العقيدة الشفافية التي تتمثل في مجموعة الأوامر. والنواهي التي يتلقاها الفرد من والديه ومن المؤسسات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية التي يعيش داخلها. وتتجسد هذه المرتبة بمجموعة المثل والقيم والتقاليد الموروثة من الأجيال السابقة والمكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية وتعمل هذه المرتبة (الأنا الأعلى) على محورين، فهي من جهة تمثل المصدر الحقيقي لردع المرتبة الأولى (هو) عن الانقلاب على مقتضيات البيئة الخارجية ومن جهة أخرى تمد (الأنا) بالقوة اللازمة للقيام بوظيفتها المباشرة للردع، ولجم جماح المرتبة الأولى، كما أن الأنا الأعلى وظيفة ثالثة تتمثل في مراقبة (الأنا). في أداء وظيفتها ومحاسبتها عند ي تقصير في أداء هذه الوظيفة.[3]

يرى فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة الإنسانية، فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية فان السلوك يكون منحرفا وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة. أما إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة وتحكم الضمير والعقل كان السلوك قويما وكانت شخصية صاحبه ناضجة. وقد يؤدي التحكم في الذات الدنيا إلى الكبت والى عقد نفسية عديدة منها عقدة الشعور بالظلم أو النقص، وعقدة الشعور بالإثم وتأنيب الضمير والعقل كان سلوكا قويما ومتزنا.

([1]) جمال، معتوق.**مدخل إلى علم الاجتماع ع الجنائي** مرجع سابق ، ص122.

([2]) حسين، عبد الحميد رشوان. **الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي**. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث، 1995، ص124.

([3]) منصور، رحماني، مرجع سابق، ص73.

الدرس الرابع :

ـ نظرية الإحباط والعدوان Frustration
John Dollard Sears .Miller.Spence

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأعمال مجموعة من الباحثين، ومؤدى هذا الفرض أن السلوك العدواني هو استجابة النموذجية للإحباط وفي نظرهم الإحباط دائما يقود إلى العدوان وأن هذا الأخير هو النتيجة الطبيعية للإحباط ولكن عوامل التدريس والتعلم تمنعه من الظهور.[1]

وقد تكونت هذه النظرية قبل الحرب العالمية من طرف **جون دولار** أستاذ بجامعة يال Yal مؤسسو هذه النظرية يعتبرون أن الاعتداء ، والعدوان هو سلوك لكل منحرف استجابة لمواقف محبطة ، حيث أن الإحباط يولد طاقات في النفس من الضروري ان تخفف أو تصرف بأسلوب ما حتى يشعر الفرد بالراحة Tranquillité و من أساليب التخفيف " السلوك العدواني" .

كما ذكرنا أن كل إحباط يؤدي إلى عدوان وكل عدوان هو نتيجة لإحباط ، لكن العدوان يجب أن لا يقابله بضرورة التهديد بالعقوبة ، يقول دولار، نعم ولكن في نفس الوقت، إذ كانت العقوبة كافية يكون كبح Inhibitation لظاهرة العدوان، لكن هذا الكبح لا يفسر زوال صفة العدوان ، وهنا في هذه الحالة يتوقف على مراقبة سلوكات التي تصدر الشخص المحيط والتي تكون في أربعة استجابات أولا سلوك عدواني مباشر على السبب المحبط .

ثانيا انتقال العدوان نحو وكيل المحيط أي إلى الدرجة الثانية أو توجيه عدوان مخفف

---

(1)-عبد الرحمن، محمد العيسوي .**سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة** .بيروت : دار الراتب الجامعية ، 1982، ص 28 .

(2) جمال ، معتوق ،مرجع سابق، ص 168.

ثالثا عدوان نحو النفس أي الشخص المحبط يوجه العدوان نحو ذاته ورابعا تهذيب العدوان حتى يصبح مقبول من المجتمع بعدما يفقد العدوان قوته ويكون قد فقد هذه الشحنات تدريجيا. (1)

واعتبر أيضا هذه النظرية أن العدوان هو استجابة فطرية للإحباط تزداد قوته كلما زاد الإحباط وتكرر حدوثه ، فإذا منع الإنسان من تحقيق هدف ضروري له شعر بالإحباط اعتدى بطريقة مباشرة على مصدر إحباطه كما أن العدوان والجريمة من أشهر الاستجابات التي تثار في الموقف الإحباطي .

الإحباط يولد طاقات في النفس من الضروري أن تخفف أو تصرف بأسلوب ساحق يشعر الفرد بالراحة منها ، ومن أساليب التخفيف أو الاستهلاك لهذه الطاقات هو السلوك العدواني[2] .

كما يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن الفرد عندما يتم تعرضه للإحباط تكون كل المخارج الممكنة للعدوان مسدودة سدا منيعا تاما فإن العدوان قد يستدير ليتجه نحو الذات في صورة كراهية للذات أو نقد للذات أو انتحار .

شدة الإحباط تعمل على دفع المحبط على الانتقام من الموضوع المحبط إما من الأولياء إذ كانوا سبب في الإحباط، أو المدرس إذا كان المعلم أو الإدارة سبب في منع الفرد من تحقيق ما يسعى إليه من أهداف.

لهذا يعتبر الإحباط والعدوان والصراع وحيل الدفاع النفسي الفاشلة بالإضافة إلى الإصابة السابقة بالمرض النفسي، وقصور النضج النفسي عوامل نفسية تؤثر في نمو شخصية الفرد وتحديد حيل دفاعه النفسي عن طريق الضغوط والمطالب التي تسود البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، وإذا فشل الفرد في مقابلة هذه الضغوط ساء توافقه النفسي وترجم هذه الفشل إلى عدوان(3)

كما أن الفشل في الحياة الكبت والمصيبة ، وبالأخص ، اذا امتنع من التنفيس عن كبته ببكاء أو سفر أو سياحة أو رياضة فشعر بالإحباط والمنع فيلجأ إلى التنفيس عن نفسه وإفراغ تلك الشحنات في سلوكات إنحرافية. (4)

كما قام كل من دولار j-Dollar وميلر Miler بتقديم أربعة مفاهيم نظرية تعد الأساس في عملية التعلم وبناء الشخصية وهي(5)

الحاجز أو الدافع.

الدليل أو العلاقة أو المثير.

الاستجابة كما تمثل العقل في العقل والتفكير.

---

[2] Raymond Gassin.OP cit ,P198

([3])-زهران ، حامد عبد السلام .**علم النفس الاجتماعي**. القاهرة : عالم الكتب ، 2003 ، ص 470 .

([4])-عدنان ، أبو مصلح . **معجم علم الاجتماع** . ط1، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 363 .

([5]) نقلا عن، جنات، سعيد الرحو. **اساسيات في علم النفس**. ط1. بيروت. الدار العربية للعلوم، 2005،ص321.

التدعيم بشكلية الايجابي والسلبي.

فالحاجز أو الدافع يحث ويدفع كي يستجيب الكائن باستجابة ما. وإذا ما تم تدعيم هذه الاستجابة (تدعيم موجب) تقوى الرابطة بين المثير والاستجابة. فيكتب المتعلم كما عن الاستجابات في ضوء مجموعة من المثيرات. وهذه الاستجابات المكتسبة تؤدي دورا في تدعيم الدافع الذي استشار الإجابة الأولى. ويذكر دولار وميلر أن أي مؤثر يمكن أن يصبح حافزا أو دافعا إذا كان قويا يدرجه كافية. وكلما ازدادت قوته المثير وشدته كلما زادت فعالية الأداء. [1]

ويشير دولارDollar وأنصاره (ميلر وسبيرز) إلى أن درجة الحقن للسلوك العدواني. أي شدة الدوافع العدوانية تتباين بشكل مباشر مع درجة الإحباط.

وهناك ثلاث عوامل حاسمة وهي:

القيمة التدعيمية: أي أهمية الهدف الذي تم إحباطه.

درجة التدخل بالاستجابة المحيطة.

الاستجابات المحبطة والمتتالية: اي التي حدثت من قبل فكلما زادت أهمية الهدف الذي كلما زادت عدد الاستجابات المعاقة كلما زادت درجة الإغواء للسلوك العدواني.[2]

وعليه يتمثل جوهر هذه العملية في:

كل الاحباطات تزيد من احتمالات رد الفعل العدواني.

كل العدوان يفترض مسبقا وجود إحباط سابق.

لهذا فيعتبر أنصار هذه النظرية، العدوان استجابة فطرية للإحباط تزداد شدته وتقوى حدته كلما زاد الإحباط وتكرر حدوثه، فإذ منع الإنسان من هدف ضروري له شعر بالإحباط واعتدى بطريقة مباشرة على مصدر إحباطه أن وجد في نفسه الشجاعة على مهاجمته ومعاقبته، أو بطريقة غير مباشرة إن خاف من الانتقام.[3]

([1]) نفس المرجع، ص ص321-322.

([2]) عزت، سيد اسماعيل. **سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف**. الكويت. منشورات ذات السلاسل، 1990، ص50.

([3]) مرسي، كمال إبراهيم. **"سيكولوجية العدوان"**. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني (1985): ص ص 45-46.

الدرس الرابع

نظرية التعلم:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مفاهيم مثل الغرائز لا يمكن أن تكون مسئولة عن العدوان، فالعدوان سلوك متعدد ينتج من خلال التعلم بالملاحظة والتقليد، لذا يرى أصحاب هذه النظرية أن أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية تلعب دور هاما في تعلم الأفراد والأساليب السلوكية التي يتمكنون عن طريقها من تحقيق أهدافهم.

ومن ابرز منظري هذا الاتجاه ألبرت بان دورا Albert Bandura المولود في 04 ديسمبر 1925 بكندا. وكانت دراسته العليا بجامعة "ايوا" قسم علم النفس.

يرى باندورا أن معظم السلوك العدواني متعلم من خلال الملاحظة والتقليد حيث يتعلم الأطفال السلوك العدواني بملاحظة نماذج وأمثلة من السلوك العدواني يقدمها أفراد العائلة والأصدقاء والمعارف والأفراد الراشدون في بيئة الطفل. وهناك ثلاث مصادر يتعلم منها الطفل بالملاحظة وهي التأثير الأسري وتأثير الأقران وتأثير النماذج الرمزية التلفزيون.[1]

كما يعتبر كل من باندورا وسكينر Skiner أن التغيرات السلوكية التي تطرأ فجأة على الإنسان إنما هي مشاهدة للغير وتسجيل الأنماط السلوكية على الشكل استجابة رمزية يستخدمها في تقليد الذي يلاحظه[2]

يتعلم الطفل السلوك العدواني عندما تتاح له فرصة الاستجابات العدوانية ولا يعاقب على سلوكه العدواني، أو إذا نجح في الحصول على مكافأة بسبب إيذاء الشخص المعتدى عليه.[1]

([1]) خليل، قطب ابو قرة.**سيكولوجية العدوان**. القاهرة. الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1996، ص119.

([2]) محمد،ظيدان الظيدان محمدي. "تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني لدى الطلبة". رسالة ماجستير، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص363.

وهذه حقيقة قد لاحظناها في مجتمعنا حيث الكثير من الأولياء عند ارتكاب الفعل العدواني والعنيف من طرف احد أبنائهم ضد الآخرين نجدهم بدلا من عقابه وتأنيبه يشكرونه ويفتخرون بفعلته ويظهرون له الدعم المعنوي والمساندة.

وعليه القيام بالفعل الإجرامي والعدواني والعنيف في هذه الحالة يكون نتيجة لتراخي وتواطؤ الأولياء والنماذج التي يحتك ويعيش معها الجاني، وهذا لعدم قيامها بردعه عند ارتكابه للسلوك الإجرامي و الانحرافي وغضها البصر عن هذا السلوك.

إشارة للطفل أما بالهجوم الجسمي أو التهديدات أو الاهانات أو إعاقة سلوك موجه نحو هدف أو تقليل التعزيز أو إنهائه مما يؤدي إلى العدوان[2]

وتجدر الإشارة أن نظرية التعلم الاجتماعي تقوم على فكرة التقليد والمحاكاة كأساس لحدوث السلوك العنيف، حيث يلجا الأطفال إلى تقليد الكبار والتعلم منهم السلوك العنيف ويحدث ذلك من خلال مواقف حقيقية في الحياة أو من خلال نماذج تشبههم عبر الأفلام وأجهزة التلفزيون.[3]

وكانت اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تناولت انحراف الأحداث فقامت لدراسة محتوى برامج التلفزيون، في سنة 1961 وفي سنة 1964 أوضحت أن درجة تصوير العنف والأنشطة الأخرى المرتبطة به في التلفزيون تبقى اكبر مما كانت عليه منذ عقد مضى، وقد حذرت اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ من أن مثل هذا المحتوى لبرامج التلفزيون قد احدث سلوكا مضادا للمجتمع بين الإحداث وكان للطبيب النفساني "فريديريك ويرثام" F.wirtham في كتابه " انحدار الأبرياء" أن التلفزيون اخذ يتحول شيئا فشيئا إلى مدرسة العنف.[4]

وقد قامت النظرية على جملة من الأفكار المتعددة نوردها كما يلي:[5]

أن السلوك العنيف متعلم من خلال الأسرة، المدرسة، ووسائل الإعلام.

أن إساءة معاملة الطفل، تؤدي إلى زرع بذور السلوك العدواني مبكرا لدى الطفل.

أن العديد من الأفعال الأبوية العنيفة تبدأ بمحاولة للتهذيب والتأديب.

يرى "باندورا" ان التعرض للنموذج العنيف يقدم معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد بقدراته على القيام بالعنف ،و كذلك معلومات عن عواقب العدوان ثوابا و عقابا و عليه اذا كان السلوك يندرج ضمن المخزون الملاحظ فانه يترجم الى سلوك فعلي اذا تاكد ان الثواب او عدم العقاب هو الحل .

([1]) خليل، قطب ابو قرة، المرجع السابق، ص ص 120-121.

([2]) نفس المرجع، ص 121.

([3])محمد، الجوهري وآخرون.**المشكلات الاجتماعية.** ط1. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 79.

([4])محمد، عبده محجوب وآخرون.**العنف السياسي والاجتماعي، قراءات ودراسات انثروبولوجيا.** (ط1). الاسكندرية. دار الثقافة العلمية، 2005، ص46.

([5])اجلال، اسماعيل حلمي.**العنف الاسري**. القاهرة. دار قباء للطباعة والنشر،ص ص،32-33.

انتقال سلوك العنف عبر الأجيال: فالعلاقة المتبادلة بين الأب والابن، تساهم في تشكيل شخصية الفرد عند البلوغ.

أن أفراد الأسرة خاصة الأقل قوة يصبحون أهداف ملائمة للاعتداء الناتج عن إثارة البغضاء بينهم.

ومنه يتضح لنا أن لثقافة العنف السائدة داخل المجتمع دور في عملية التعلم، هذه الأخيرة تتم من خلال الثقافة، فالعنف سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية وكذلك في علاقته مع الآخرين، كما انه طبيعة ثقافة الأسرة التي ينتمي إليها الأفراد غير عنيفين فانه قد يصبح هذا الطفل في المستقبل عنيفا، وهذا مرده إلى جماعته المرجعية باستخدام العنف لتحقيق الأهداف، وحينئذ يصبح الأصدقاء النموذج الذي يحظى بمكانة عالية في أعينهم.[1]

و بالتالي فانه كما تركز نظرية التعلم الاجتماعي على عملية للتقليد والمحاكاة من خلال الأسرة أو الأصدقاء فانه يمكن للطفل أن يقلد ويحاكي شخصيات عنيفة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

نماذج من الدراسات التي قام بها بندورا وزملائه :

قام "بان دورا " في إحدى هذه التجارب بإدخال الأطفال فرادى في حجرة كانوا يشاهدون فيها شخصا يركل و يضرب دمية كبيرة منتفخة من المطاط و ينعتها بشتى الألفاظ ، و يأتي نحوها باستجابات لم يسبق لهم أن رأوها أو سمعوه بها من قبل ،و بعد خروج القدوة أو النموذج من الحجرة ،كان يبقى الطفل وحيدا مع الدمية ،مع وجود ملاحظين غير مرئيين من جانب الطفل يدونون ملاحظتهم عن مدى تكرار استجابات العدوان المماثلة لتلك التي صدرت من القدوة ، و الى جانب هذه المجموعة من الأطفال استخدم الباحثين مجموعة أخرى ضابطة لم تشاهد ذلك النموذج ،و كان أفرادها يدخلون أيضا واحد تلو الأخر في نفس الغرفة و مع نفس الدمية ، وقد اتضح من هذه التجربة أن الأطفال الذين شاهدوا القدوة "النموذج العدواني" قاموا بتقليد الكثير من الاستجابات العدوانية بدقة ،في حين كانت استجابات أفراد العينة الضابطة مختلفة تماما، و قد تعلموا هاته الاستجابات ببساطة عن طريق المشاهدة أو الملاحظة .

التجربة الثانية :قام بندورا بتوزيع أطفال مدارس إحدى رياض الأطفال على خمس مجموعات تعرضت الملاحظة لنماذج عدوانية مختلفة ،حيث شاهدت المجموعة الأولى نموذجا إنسانيا حيا و راشدا و هو يقوم باستجابات عدوانية جسدية و لفظية نحو لعبة بلاستكية بحجم إنسان طبيعي ،و تعرضت المجموعة الثانية لمشاهدة الحوادث العدوانية ذاتها ، ولكن من خلال فيلم سينمائي ،اما المجموعة الثالثة فقد تعرضت لمشاهدة الحوادث ذاتها من خلال فيلم كرتوني، و استخدمت المجموعة الرابعة كمجموعة ضابطة ،حي لم تتعرض لمشاهدة اي من الحوادث العدوانية ،في حين تعرضت المجموعة الخامسة لمشاهدة لنموذج إنساني ذي مزاج مسالم و غير عدواني ، و بعد إجراء المعالجة و عرض النماذج المختلفة

(1) عدلي، محمود السمري."الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في العنف الاجتماعي". رسالة ما جستير. قسم علم الاجتماع. جامعة القاهرة. 2002، ص 70.

على أفراد مجموعات المعالجة جميعها ،تم وضع كل طفل من أطفال هذه المجموعة في وضع مشابه للوضع الذي لاحظ فيه سلوك النموذج ،و بالتالي قام عدد من الملاحظين بملاحظة سلوك الأطفال عبر زجاج النافذة في اتجاه واحد ،و قاموا بتسجيل استجابات العدوانية الجسدية و اللفظية التي قام بها أطفال في المجموعات المختلفة ، ومن ثم قاموا باستخراج متوسط الاستجابات لكل مجموعة على حدة ،حيث بلغ متوسط الاستجابات العدوانية للمجموعة الأولى 183 استجابة ،و الثانية 29 استجابة ، و الثالثة 198 استجابة ،و الرابعة 52 استجابة ، و الخامسة 42 استجابة ،و قد أظهرت هذه الدراسة نتائج هذه الدراسة أن متوسط الاستجابات العدوانية للمجموعات الثلاث الأولى تعرضت لنماذج عدوانية ،يفوق كثيرا متوسط استجابات للمجموعة الرابعة الضابطة التي لم تتعرض لمشاهدة النموذج ، كما تبين نتائج الدراسة ان متوسط استجابات المجموعة الخامسة التي تعرضت للنموذج المسالم غير العدواني اقل متوسط استجابات المجموعة الرابعة .

وفقا لهذه النظرية فإن سلوك أو الاستجابة المعززة هي التي تثبت في خبرة الكائن الحي وتمثل إلى التكرار أما الاستجابة المعززة هي التي تثبت في خبرة الكائن الحي وتتمثل إلى التكرار أما الاستجابة التي لا تعزز فإنها نزول وتمحي من خبرة المتعلم[1]

(1) عبد الرحمان محمد ،العيسوي . **اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**. مرجع سابق ، ص 100-101 .

الدرس الخامس

النظرية اللامعيارية:

يعد العالمان "إميل دور كايم" Emil Durkheim (1858-1917) و"روبرت مرتون" Robert Mertonابرز رواد النظرية اللامعيارية.

لقد استعمل "دور كايم" اللامعيارية كصفة تعبر عن العنف والجريمة وليس كقول. فيقول " الانتحار اللامعياري " و"تقسيم العمل اللامعياري" وكانت اللامعيارية تمثل فكرة محورية في نظرية دور كايم، كما انه استخدمها كأداة لتحليل الانحراف والجريمة ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام.[1]

وقد تبين أن اللامعيارية في نظرية "دور كايم" تشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام، حالة من انعدام الانتظام أو تسيب تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف.[2]

ثم عاد و استخدم مصطلح الانوميا في كتابه الانتحار 1897 ليشير الى اللامعيارية الاخلاقية عندما يفتقر المجتمع الى مجموعة من المعايير التي توضح للناس كيف يتصرفون اتجاه بعضهم بعض ،و عليه دوركايم تحدث عن انهيار الظروف المجتمعية المعيارية ،من خلال انهيار قواعد المجتمع و المعايير الأخلاقية .

فسر دور كايم اللامعيارية الاقتصادية، فربط الانحراف بالأزمات الاقتصادية واثبت أن هذه الأزمات تؤدي إلى الانتحار ، وقارن بين الأزمة المالية التي مست النمسا عام1873 وما صاحبها من حالات الانتحار حيث وصل العدد الى616 حالة عام 1874،ثم ألمانيا ثم النمسا ،ليفهم تطور ظاهرة الانتحار في هذه المجتمعات . غير انه ربط كذلك بين ما سماه بأزمات الرخاء الاقتصادي واللجوء إلى العنف.[3]

اهتم دوركايم بتفسير البيانات في معدلات الانتحار أي لماذا ارتفعت معدلات الانتحار في جماعة دون الأخرى و من فترة زمنية لأخرى .و لم يهتم كثيرا لأسباب انتحار شخص بعينه كما افترض أن العوامل البيولوجية و النفسية تظل عوامل ثابتة و مستقرة من مجتمع لأخر و من فترة لأخرى لان ذلك من تخصص علماء النفس .

وكان يعتقد ان هذا التباين يعود إلى الاختلاف في العوامل السوسيولوجية و من أهمها العوامل المادية ، و دور كثافة الدينامية (عدد الأفراد في المجتمع و مقدار التفاعل فيما بينهم) التي تؤثر في تباينها على التباين في الظواهر الاجتماعية اللامادية ،و هو الذي يؤثر على تباين معدلات الانتحار مباشرة .

يقول دوركايم " يوجد داخل جماعة ميل إلى السلوك التوافقي و هذا الميل يخص الجماعة ككل و مصدره ميل كل فرد ،و يتشكل هذا الميل الجمعي من تيارات أنانية او

---

[1] سامية، محمد جابر.**الانحراف والمجتمع، محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي.** الإسكندرية. 1988، ص203.

[2] نفس المرجع، ص204.

[3] نفس المرجع، ص205.

الغيرية او الانوميا التي تنتشر في المجتمع و هو ما يؤثر في أفراده و من ثم لدفعهم إلى الانتحار "

أنماط الانتحار الاربعة :

1. الانتحار الأناني :Suicide Egoïste

الانتحار الأناني ⟵ تكامل منخفض

يرى دوركايم أن معدلات الانتحار الأناني ترتفع في المجتمعات التي لا يكون فيها الفرد متكاملا تكاملا صحيحا داخل الوحدة الاجتماعية الكبرى ،لكن العكس من ذلك عندما يتميز المجتمع بضمير جمعي قوي ،و تيارات اجتماعية (تصورات) منبثقة عنه فان ذلك يحد من معدلات مرتفعة للانتحار الأناني .

ففي الوحدات الاجتماعية الكبرى ذات الضمير الجمعي الضعيف ،يسعى الأفراد لتحقيق إلى تحقيق مصالحهم الخاصة بأي وسيلة كانت ،و تؤدي هذه الأنانية التي ليس لها حدود الى عدم الرضا لأنه من المستحيل إشباع كل الاحتياجات التي تزيد مع الوقت ،و نتيجة لعدم إشباع الكامل و التام يتجه بعض الأفراد للانتحار .

يذهب دوركايم إلى أن الأسرة المتكاملة بصورة قوية ، و الجماعات الدينية، و السياسية تعد بمثابة وسائل الضمير الجمعي القوي و تلعب دور مهم في منع الانتحار .

"يحمي التدين الإنسان من الرغبة في تدمير الذات ...كلما زادت الحالات العقلية و الجمعية قوة كلما زادت قوة الجماعات الدينية " .

في حين يؤدي تفكك المجتمع الى وجود تيارات اجتماعية متباينة تعد السبب الأساسي في تباين معدلات الانتحار فالتفكك مجتمع يؤدي إلى الإحباط و من شان الإحباط و الفساد الأخلاقي يجعل الفرد يميل إلى الانتحار .

2. الانتحار الايثاري :

تكامل ⟵ مرتفع

في حين أن الانتحار الأناني يحدث عند ما يضعف التضامن الاجتماعي فان الانتحار الايثاري يكون عندما يكون التضامن الاجتماعي أقوى من اللازم و في هذا النوع يكون الفرد مدفوعا إلى الانتحار و ذلك من خلال شعوره أن من واجبه أن يفعل ذلك .

في حالة الانتحار الايثاري تكون درجة التكامل مرتفعة عكس الأناني منخفض .لان درجة التكامل المختلفة تؤدي إلى ظهور تيارات اج مختلفة و تؤدي بدورها بالتأثير على معدلات الانتحار.

يذهب دوركايم إلى أن الإرهاق يسبب الرغبة في تحقيق الرغبات يؤدي إلى الانتحار (الأناني) فان الإقدام على الانتحار الايثاري يستند إلى أمل بعد حياة أفضل بعد الموت .

3. الانتحار الانومي :

يظهر نمط الانتحار الانومي عندما تنهار قوة النظام في المجتمع و ترتفع معدلات هذا النوع من الانتحار سواء كانت طبيعة الانهيار ايجابية (رواج و ازدهار اقتصادي) أو سلبية (كساد و انهيار اقتصادي) إذ تؤدي فترات الانهيار إلى إطلاق تيارات الانوميا و هي عبارة عن حالات ضعف الانتماء و افتقاد المعايير تؤدي إلى الانتحار الانومي .ففي حالات الكساد الاقتصاد يفقد البعض مناصب عملهم ، فينفصل الفرد عن الأبنية الاجتماعية مثل الأسرة ، الدين، و الدولة و غيرها و بالتالي ينفصل عن الأبنية النظامية و يصبح عرضة للوقوع تحت تأثير هجوم التيارات الانومية .

أما في حالة الرواج الاقتصادي فيؤدي النجاح المفاجئ ، و الحاد إلى ابتعاد الفرد او انفصاله عن الأبنية الاج التقليدية التي ينتمي إليها، كما تؤدي الى استقالة الأفراد عن الأعمال و الانتقال الى مجتمع جديد (الزواج ، الترف ، السهر..) و يصبح الفرد معرض الى التيارات الاج الانومية و هو ما يؤكده Durkheim بان التأثير الضار لشهوات الفرد عندما يتحرر من سيطرة النظام و الضوابط الاج يصبح عبيدا لشهواته و لغرائزه ما يدفعه إلى ارتكاب العديد من الأفعال المدمرة و منها قتل النفس بأعداد كبيرة تفوق المألوف أي ارتفاع معدلات الانتحار .

4. الانتحار القدري :suicide Fatalistic

يحدث الانتحار القدري عندما يكون النظام زائد عن الحد و ليس كما يحدث عند الانتحار الانومي الناتج عن انهيار النظام و ضعفه ، وصفDurkheim الذين يقدمون على الانتحار القدري بأنهم الأفراد ذوي المستقبل المظلم تماما الذي يكبت النظام رغباتهم و عواطفهم بكل قسوة و عنف .

فمثلا حالة العبد الذي ينهي حياته بسبب يأسه من النظام الظالم الذي يعيش في ظله فزيادة الحد المألوف الذي يتحول إلى قهر و متسلط يزيد في معدلات الانتحار القدري .

يرى دور كايم أن المجتمع قائم على أساس استقرار العلاقات الاجتماعية التي تحقق التوازن الفردي لأعضاء الجماعة الاجتماعية من خلال وجود بناء معياري، ينظم السلوك على أساس اتفاق وقبول عام من طرف أفراد الجماعة فيكتسب الفرد عندها قيما أخلاقية تخول له البقاء وسط هذه الجماعة، وتحدد إلى حد ما أهداف ورغبات الفرد."[1]

ومنه فان الفرد سوف يفقد الثقة في قدرة الوسائل البنائية على تحقيق طموحاته الاجتماعية، ولتحاش الاصطدام مع البناءات المعيارية المفروضة يحدث نوع من الهروب من الذات.[2]

([1])Bauricquid, f et bondan.**Anomie. Dictionnairecritique de la sociologie** .ed.puf.

([2]) Durkheim Emile**. le suicide ;étude de sociologie**. Paris ;ed.puf.1991.p45.

لأن الفرد غير السوي لا يتمثل للقواعد المعيارية إذن "فالسلوك الانومي يظهر التناقضات المخفية للبنية الاجتماعية". [1]

غير انه أضاف ميزة أخرى إلى اللامعيارية الأسرية أو الزواجية ومن ذلك أزمات الترمل وهي عدم قدرة الفرد على العيش بعد فقدان احد الأولياء ما يؤدي إلى مقاومة اقل الانتحار، كما انه ربط كذلك حالات الانتحار بحالات التفكك الأسري ومنها الطلاق.

ومنه فان دور كايم يرى أن اللامعيارية أو الانوميا هي حالة أو شرط اجتماعي حيث تكون فيه المعايير غير قادرة أو فاعلة في تنظيم السلوك الإنساني.

اللامعيارية عند روبرت مرتون :

في حين بين العالم الأمريكي "روبرت ميرتون"" Merton" فكرة اللامعيارية أو ما يسمى بالتصدع الاجتماعي أو الضياع للأفراد داخل المجتمع الرأسمالي الذي بنى على أسسها نظرية خاصة بتفسير السلوك الإجرامي ولانحرافي وأعلن "ميرتون " على مبادئ الديمقراطية التي تسمح لكل الأفراد بالارتقاء إلى المناصب الاجتماعية العليا. إلا انه يرى "أن السلوك الانحرافي ما هو إلا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافيا وبين الوسائل التي تمنحها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف". [2]

اللامعيارية عند ميرتون هي التضارب بين الطموحات والوسائل الشرعية حيث يتسأل عن من شرع هذه الوسائل بحيث نستنتج أن طبيعة المجتمع الطبقي هي المسئولة عن الحالة المعيارية الموجودة في المجتمع وهي الضياع الاجتماعي ، وأن هذا المجتمع له علاقات وطيدة مع الانحراف ، وهنا استعان بنظرية ماركس في الصراع الطبقي .
كما أنه تناول هذا الموضوع بعمق بعد ان ترجم كتاب دوركايم من الفرنسية الى الإنجليزية سنة 1933 .
يبدو أن " ميرتون " قد خالف أفكار مدرسة شيكاغو ، ولاحظ أن الجريمة لا تنتج عن ثقافة الأحياء الفقيرة المنحرفة " لكنها تأتي بالمقابل من الثقافة العامة السائدة في المجتمع "[3]

يمكن القول أن نظرية ميرتون عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي أكثر من موضوع الجريمة أو السلوك الجنائي وهي نظرية عامة فهي ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع مثل التعلم، والعمل وجمع المال. فميرتون يرى أن الهدف الأسمى في المجتمع الأمريكي هو المال (Dollar)، وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، تظهر مرحلة الأنوميا.

([1])Bessette Jean-Michel. **sociologie du crime**.ed.puf.paris.1982.p.61.

([2])نقلا عن، بدر الدين، علي.**"عرض عام لتطور نظريات متعلقة بسبب الجريمة في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي"**.ورقة مقدمة إلى أبحاث الندوة العلمية السادسة. 1977، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،الرياض، ص27.

([3])- أحسن طالب .**الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية** (ط1) ، بيروت ،دار الاطليعة ، 2003، ص 105 .

وهكذا نجد أن ميرتون مختلفًا عن دوركايم في تفسيره للإنحراف إلى حد ما ففي حين يرى دوركايم أن الإنسان لديه رغبات غير محدودة بشكل طبيعي وهو يتوقُ لتحقيقها وبالتالي لا بُدَ من ضبطه اجتماعيا.

نجد ميرتون يرى أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطًا متباينة على الأفراد تبعًا للبناء الاجتماعي وبمَا أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة أيضًا فلا بُدَ أن يتكيفوا أو يستجيبوا بشكل مختلف. أما فيما يتعلق بالرغبات التي تحدث عنها دوركايم فنجد ميرتون يرى أنها ذات منشأ اجتماعي.

الدرس السادس :

نظرية الوصم: Théorie De Stigmatisation

تسمى نظرية الوصم الاجتماعي أو نظرية رد الفعل الاجتماعي من ابرز روادها " أدوين ليمرت" و"Edwin lemert" و"فرانك تانينباوم" " F.Tannenbaum " وبيكر "biker".

يستخدم مصطلح الوصم في سوسيولوجيا الانحراف للإشارة بطريقة تبادلية مع نظرية رد الفعل الاجتماعي في التفسير الاجتماعي للانحراف، كما يتم اعتباره نتيجة للتفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي وليس باعتباره نتيجة لعوامل تتعلق بسيكولوجية الأفراد وخصائصهم الوراثية.[1]

وعليه فالوصم هو إلحاق النعوت والصفات الرذيلة والدونية بالافراد وهذا نتيجة لما فعلوه من سلوك.لقد ارجع العالم" تانينباوم " عملية تشكيل المجرم بعملية تلقيب وعزل ووصف من منظور"رد الفعل المجتمعى" تتمثل في أن الشخص يصبح صورة مطابقة لما وصف به سواء كان القائم بعملية الوصف هو من يقوم بالعقاب أو الإصلاح، لأن التأكيد في كلتا الحالتين يكون منصب عن السلوك الذي يعتبر موضعا للاستهجان.[2]

وعليه يرى العالم "تانينباوم" أن ما يؤدي إلى خلق المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، حيث يقول" تتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر

([1])محمود، ابو زيد.**المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب**. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2003، ص395.

([2]) سامية، محمد جابر. **الانحراف والمجتمع**. مرجع سابق، ص128.

تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الأشخاص، حيث تساعد عملية الوصم عن بلورة نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وبذا إحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته". [1]

تلخيص الأفكار التي نادي بها العالم F.Tannenbaum :

- اعتقد أن المجرمين غير مختلفين أساسا من غير المجرمين.
- هناك تهويل غلو و مبالغ للشر.
- أفعال و سلوكات بعض الناس يتم التركيز عليها و لفت الأنظار إليها، ينما يتم تجاهل سلوكات الآخرين .
- الانحراف هو صراع بين الجماعة و المجتمع بشكل عام .

يقول تينباويم " هناك تغيير تدريجي من تعريف فعل معين على انه شر إلى تعريف الشخص نفسه على انه شر ، وبالتالي فان جميع أفعاله تصبح مريبة و مشكوكا بها .

بالنسبة للمجتمع الشخص الذي ارتكب سلوك معين يصبح شخص شيئ، و من وجهة نظر الشخص يحدث التغير نفسه ،فاليافع المنحرف يصبح شريرا لانه لا يعتقد بانه صالح .

تجدر الإشارة إلى أن "ليمرت" Edwin Lemertحينما فسر نظرية الوصم تقدم بمفهومي للانحراف سمى الأولي والثانوي، الأولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي والذي يمكن تبريره من قبل الفاعل أو النظرة، ومثال عن ذلك الشكل من الانحراف أن تعطي مبررا لفعلتك وذلك بوصفه بالعمومية والتساهل أو ربطه بفعل الآخرين وانك مجرد تابع.

أما الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها رد فعل اجتماعي له. وعليه فالانحراف الثانوي لا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد، بل هو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بين الشخص وانحرافه ورد الفعل الاجتماعي إلى هذا الانحراف.[2]

ومنه نستنتج أن "لمرت" "lemert" قدم نظريته ليبين من خلالها انه وكما يؤدي ضعف الضبط الاجتماعي إلى انتشار الجريمة وتفاعل معدلاتها بذلك المجتمع، يؤدي الضبط المفرط فيه إلى اتجاه البعض نحو ارتكاب السلوك الإجرامي حيث يؤكد أن " إذا كان الانحراف يؤدي إلى أعمال الضبط الاجتماعي، ولكن الأكثر أهمية هو أن وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون بدورها مسئولة عن الانحراف". [3]

وفي الأخير نجد أنفسنا أمام مفهوم جديد لتعريف الجريمة، حيث أنه بعدما كان الباحثون يركزون على أسباب الجريمة وإرجاعها إلى أسباب جسمانية ونفسية أو اجتماعية أم وليدة البيئة أصبح لدينا مفهوم خاص للجريمة أتت به نظرية للوصم وهو الإجابة عن سؤال لماذا يصنف المجتمع أفعالا محددة ويعتبرها جريمة،[4] و ماهي المجتمع أو غالبية أفراده التي

([1])نقلا عن، مصطفى، عبد المجيد سارة.**مقدمة في الانحراف الاجتماعي**. مرجع سابق، ص 316.
([2]) عايد، عواد الويركات.**نظريات علم الاجتماع الجنائي.الإسلامي**. الكتاب الأول الإسكندرية. 1994،ص271.
([3]) عبد الله، عبد الغني غانم. **الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي**. الإسكندرية. 1994،ص 103.
([4])جمال، معتوق.**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**. مرجع سابق، ص 103.

تمنحهم حق تحريم بعض الأفعال وتحليل غيرها والسؤال بمعنى أخر ليس هو لما يكون الفرد مجرما بل لما يجرم المجتمع أفعالا بعينها.[1]

وبالتالي فان مفهوم الجريمة لم يبق محصورا في أسباب ارتكابها وإنما يتعداه إلى نتيجة التفاعل الاجتماعي ولعملية تشمل أطراف التفاعل ومعه كل من يعتبر هذا السلوك وذاك سلوكا إجراميا.

لهذا فقد وصف هذه العملية على النحو التالي :

- انحراف أولي .
- عقوبات اجتماعية.
- انحراف أولي أكثر.
- عقوبات و رفض اكبر.
- انحراف اكبر يصاحبه السلوك العدواني و المقاومة خاصة نحو مطبقي العقوبات.
- يصل أفراد المجتمع إلى نقطة عدم تحمل هذا السلوك أكثر و يطالبون برد فعل رسمي لوصم هذا المنحرف.
- يلجأ المنحرف إلى تقويم سلوكه كرد فعل نحو الوصم و العقوبات .
- القبول النهائي للمكانة الاجتماعية المنحرفة و تنصب على التكيف بنا على الدور المرتبط بتلك المكانة.

الدرس السابع

النظرية الراديكالية الاقتصادية :

وتدعى بالتفسير الاقتصادي للجريمة وابرز من تبنى هذه النظرية العالم الهولندي "بونجر" bonger (1876-1940) وذلك في مؤلفة "الإجرام والظروف الاقتصادية" الذي صدر في أمستردام عام1905. و الذي يرى فيه انه لا منازعة البتة في وجود علاقة بينه وبين الظروف الاقتصادية، على الأقل بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال.[2]

قدم بونجر بذكاء ثلاث أنماط من الجريمة الاقتصادية :الانحراف الناتج عن الجشع و الطمع مستغلة فرص نمو الفائدة ،انحراف ظرفي صادر عن رجال الأعمال في وضعية

(1) محمد، الأمين البشري.**أنماط الجرائم في الوطن العربي**. الرياض. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999،ص31.
(2) علي، عبد القادر القهوجي. **علم الإجرام والعقاب**. بيروت. الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985، ص 70.

مالية صعبة و يبحثون عن الخروج من أزمتهم عن طريق الغش و التهرب ،و في الأخير انحراف محترف، دائم، منظم و ممنهج .[1].

فظاهرة الجريمة لدى العالم الهولندي "بونجر" مرتبطة اشد الارتباط بأسس النظام الرأسمالي، فهذا الأخير يحمي فكرة المنافسة الحرة بين المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، ونظام المنافسة كثيرا ما يدفع الأفراد إلى الوسائل غير المشروعة حتى يمكنهم الصمود أمام منافسيهم فالمنتج لا يهدف إلى تحقيق مصلحته المالية فحسب بل يلجا إلى النصب والاحتيال والغش والسب والقذف من اجل الحط من مكانة المنتجين الآخرين.[(2)]

وعليه يرى "بونجر " أن الميول الأنانية القوية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الرأسمالي، تؤدي إلى ضعف الغريزة الاجتماعية، ونجد ذلك جليا في الفلسفة الاقتصادية السائدة حاليا التي تعد مسئولة إلى حد ما عن ظاهرة الجريمة ولو طريق غير مباشر. فالمنافسة تحمل أحيانا مبادئ غير اجتماعية والغاية تبرر الوسيلة، لذ تكثر الجرائم المادية بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة، رغبة في اكتساب مال أكثر.[(3)]

كما يرى العالم "بونجر" الظروف المادية وبالتالي المناخ الفكري للبروليتاريا سبب في عدم ارتقاء المستوى الخلقي لهذه الطبقة وعليه نجده قد ربط بين كل من الجرائم بأنواعها المختلفة كالقتل، السرقة، الاختلاس، الرشوة.....الخ أنها كلها تجد أصولها في الفقر الذي تسلطه الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على طبقة العمال بمعنى أن المسئول عن انتشار الجرائم السلوكيات الانحرافية هو النظام الرأسمالي الاستغلالي.

كما أن العالم "بونجر" لم يتوقف فقط عند الفقر، بل أقحم احد مرتبات هذا الأخير في انتشار الجريمة والمتمثل في التنشئة السيئة للأطفال من طرف الأسرة على مستوى طبقة العمال، فهي نظر لأوضاعها المزرية لا تجد السبل و الكيفيات الناجحة لتنشئة أطفالها وهذا ما يزيد في الدفع بهم نحو الجريمة والانحراف.

---

[1] Nicolat Queloz . Criminalité économique et criminalité organisée " l'économie politique" 3 (n15)2002 P 59 .

([2])أنور، ياسر وأمال عثمان. **علم الاجرام وعلم العقاب**. القاهرة. دار النهضة العربية، 1980. ص162.

([3]) احمد، محمد خليفة. **اصول علم الاجرام الاجتماعي.** القاهرة. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1995،ص 105.

الدرس الثامن

نظرية التقليد والمحاكاة:

يعتبر عالم النفس الاجتماعي والقاضي الفرنسي Gabriel Tarde (1843-1904) أول من قال في العصر الحديث بعد العلامة ابن خلدون بنظرية المحاكاة أو التقليد التي تضمنها كتابة الصادر بنفس العنوان سنة 1890 حيث تعتبر هذه النظرية أن المجرم هو ضحية حيث يعتبر أن هناك ثلاث عوامل مرتبة ومتفاعلة فيما بينهما تكون هي السبب في قبوله عن السلوك الإجرامي ، وهي العامل النفسي ، العامل البيولوجي والعامل الاجتماعي إلا هذا الأخير هو العامل الحاسم في تفسير أي مشكلة اجتماعية مهما كانت .

ويعتبر" تارد " أن الجريمة حقيقة اجتماعية ، تنشأ وتتطور وفق قوانين إنسانية يخضع لها جميع أفراد المجتمع، وقد يعد قانون التقليد أحد هذه القوانين التي تخضع لها الجريمة قي التكوين ومن بين الأشياء الهامة التي جاء بها " تارد " في مجال الإجرام والجنوح أن الإنسان " لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليد لهم " [1]

كما اعتبر أن الجنوح والإجرام " مهنة يتعلمها الطفل من البيئة التي تحيط به وذلك عن طريق محاكاة المجرمين من عشيرته ، وأقرانه وأصدقائه .

وقد صاغ " تارد" ثلاث قوانين للتقليد هي الأول أن الأفراد يقلدون بعضهم بعض بصورة أكثر ظهورا كلما كان متقاربين والثاني أنه في الغالب يقلد المرؤوس مرؤوسه الأعلى، والثالث أنه في حالة تعارض الأذواق والموديلات Modèle فإن الإنسان يقلد الحديث دون قديم. [2]

لهذا يعتبر اختلاط الفرد وتأثر بالأشخاص المجرمين يجعله أكثر قابلية سلوك الإجرام وهذا في صورة تقليدهم لهذا السلوك خاصة إن كان هذا السلوك مستحسنا و مكافىء من طرف الآخر . فإن كان للطبيب أو الممرض يرى أن قرين له في الخدمة ذو سلوكيات انحرافية ،لا يعاقب عليها بل بالعكس ممكن أن يكافئ ويترقى ، فيعمل على تقليد هذا السلوك ، كأن يقوم طبيب بالامتناع عن علاج مريض أو عدم تقديم الإسعافات الأولية

كالفحص و التشخيص من أجل دفع المريض إلى التوجه إلى القطاع الخاص الذي ربما يكون مستفيد منه ماليا وإلى حسابه الخاص فيغض النظر عن هذا للسلوك الملاحظ من طرف الآخرين ممكن أن يشكل للآخر دافعا لتقليده من أجل الكسب وجني الأرباح .

([1])- بدر الدين ، علي .**عرض عام لتطور نظريات المتعلقة بسبب الجريمة في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي** ، أبحاث الندوة العلمية السادسة ، الرياض ، المركز العربي للعلوم الأمنية والتدريب ، 1977، ص 22 .

([2])-Jean Leaut , **crimnologie et science penitentaire**. Paris. Coll,PUF. 1972,P 32.

الدرس التاسع
نظرية المخالطة الفارقة:

يعد Edwin Sutherland من رواد المدرسة الأمريكية " مدرسة شيكاغو" و رائد الاتجاه التفاضلي تلك النظرية التي وضعها سنة 1939 ،في كتابه الشهير "مبادئ علم الإجرام " الذي طوره فيما بعد تلميذه Cressey . ذلك أن النظرية بنيت على أساس تحليل نفسي اجتماعي لطبيعة بيئة الجماعة و أثرها على سلوك الأفراد.

اهتم خصوصا بدراسة رجال الأعمال و أهمها دراسته عن " اللص المحترف " حيث تعمق في وصف نموذج حياته و تدريبه على الانحراف و تدرجه فيه ، كما وصف جماعة اللصوص المحترفين روحية الفريق بينهم ،و مواثيق الشرف التي تحكم تصرفاتهم ، وعلاقتهم مع المجتمع الكلي.[1]

تعد هذه النظرية أكثر النظريات شهرة في علم الإجرام إذ يلخصها في عبارات

[1] مصطى ،حجازي .تاهيل الطفولة غير المتكيفة ، الاحداث الجانجون دار الفكر اللبناني ،بيروت ، 1995 ،ص 80 .

" يصبح الشخص جانحا بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون " و بأن السلوك الانحرافي سلوك مكتسب و متعلم غير مورث .

ويشير كذلك إلى دور الموقف إذ انه مرتبط بالشخص لان موقفا معينا ربما يؤدي إلى ارتكاب شخص معين لجريمة ما ، ولكنه لا يؤدي بأخر إلى ذات الفعل .

تنظر هذه النظرية للفرد على انه جزء من جماعته التي ينتمي إليها و بالتالي فهو يتبين كل مواقفها و تصرفاتها، واتجاهاتها ، و من هنا يتعلم كراهية القانون أو عدم احترامه من خلال نظرته لموقف جماعته من هذا القانون ،فكراهية الجماعة للقانون أو عدم احترامه يجعل الفرد يخالف القانون كل ما سنحت له الفرصة ،انطلاقا من تصوره أن هذا الفعل مألوف لدى جماعته و غير منبوذ ، و العكس قد يتربى الفرد على احترام القانون و عدم مخالفته إذا كانت الجماعة التي ينتمي إليها تحترم هذا القانون .

و من هنا تتضح حالة التفاضل بين احترام القانون أو عدم احترامه .

و تتوقف تلك الحالة التفاضلية من قبل الفرد و على نوعية و ماهية التركيب الاجتماعي الخاص بكل جماعة ، و موقفها بالنسبة للقانون و مدى احترامه له من عدمه .

اعترض سترلاند على الدراسات البيولوجية و الفردية و انتقدها لعدم تقديم مفهوم واضح للجريمة و المجرم و عدم التفريق بين السلوك السوي و الإجرامي اذ يقول ان " المجرم يريد الحصول على المال و أهدافه بأسلم الطرق و بدون إلحاق الأذى بالمجتمع أو بنفسه و كذلك العامل يريد الحصول على المال بالطرق السلمية و الشرعية " [1]

لكنه يستدرك قائلا " قبل تنفيذ الفعل الإجرامي يجب أن يتوفر الأذى الفردي أو الجماعي، و ليس القصد فقط ، لان الذي فكر في ارتكاب فعل إجرامي ثم عدل عنه لا يعتبر مجرما لأنه لم ينتج عن تفكيره أي أذى و بتالي لا نحكم على التفكير لنجعل منها أفعالا إجرامية .

ان التفسير العلمي للجريمة و السلوك الإجرامي حسب سترلاند و تلميذه "كريسي cressy " يمكن صياغته و فهمه باعتماد طريقتين :

الأولى على ضوء العمليات التي تحدث لحظة حدوث الجريمة (الموقف) و الثانية على ضوء التطور التاريخي للشخص المجرم .

وعلى هذا الأساس قدم سترلاند و كريسي:

- التفسير الميكانيكي الموقفي او ما سماه " الموقف لحظة حدوث الجريمة " بمعنى ان الجريمة لا تحدث إلا بوجود فرصة مواتية لارتكاب الفعل الإجرامي ،أي الجرم لا يحدث إلا إذا توفرت الظروف المباشرة و المناسبة لذلك ،اذن الموقف لحظة حدوث الجريمة عنصر أساسيا في تفسير السلوك الإجرامي حسب سترلند .

[1] جمال معتوق ، سوسيولوجية العنف مرجع سابق ص 238

- التفسير التطوري للشخصية الإجرامية، او تأثير التطور الأولي في حياة الفرد المجرم (المخالطة الفارقة) او دراسة شخصية المجرم من حيث التنشئة و المحيط و الثقافة السائدة [1]. يصاغ هذا النمط الثاني على ضوء التاريخ الفردي و التطوري للشخص المجرم (فحص و تشخيص تطور شخصية الفرد ،البحث في سماته و استعداداته البيولوجية) اي الاهتمام بالفرد المجرم كشخصية اجتماعية و ليس كوحدة نفسية . يعني ان المجتمع (أفراد أو مؤسسات) هو الذي يوفر الشروط و الفرصة المناسبة للجريمة ، وبذلك فهو المسئول عنها .

و قد أعطوا أمثلة على ذلك بان اللص(المجرم) يسرق الفاكهة المعروضة اذا كان صاحبها لا يحرس بضاعته او غير موجود في المحل ،لكنه لا يسرق إذا لاحظ حراسة جيدة او إذا كان متواجد في المحل.و كذا نفس الشيء بالنسبة لسرقة البنوك . كذلك فان الأشخاص ضحايا الجريمة هم في الغالب من يوفر المناسبة لذلك ، أما تحديد الموقف المناسب للجريمة ،فيحدد الشخص المجرم نفسه انطلاقا من خبرته السابقة النفسية و التنشيئية و الاجتماعية ،و انطلاقا من الظروف (الفرص) التي يوفرها المجتمع .

أسس سترلاند نظريته المخالطة الفارقة على تسعة فروض أساسية :

1. السلوك الانحرافي مكتسب ومتعلم ،يكتسبه الفرد بالتعلم و لا يورث فالفرد الذي لا يتدرب على الجريمة لا يقدم الجريمة .
2. السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق الاحتكاك و التفاعل مع أشخاص آخرين. قد يكون لفظيا أو بالإشارات و الرموز.
3. يتم تعلم السلوك الإجرامي في إطار جماعات أولية حميمية التي يكون بين بعضها البعض علاقات متينة قوية تهيئ الاتصال الشخصي المباشر بين أفرادها بدرجة كبيرة .
4. عملية تعلم السلوك الانحرافي لدى الفرد يشمل جانبين اثنين :
   أ. فن و أساليب ارتكاب الجريمة .
   ب. توجيه الدوافع و الميول و التفكير و الاتجاهات نحو الانحراف ، أي تبرير السلوك الإجرامي .
5. إن دافعية و بواعث الجريمة تتحدد من خلال تقبل أو عدم تقبل القواعد و القوانين. أي أن الفرد يصبح جانحًا أو مجرمًا إذا كان تعرضه للاتجاهات المحبذة للسلوك الإجرامي أكثر من تعرضه للاتجاهات المضادة له و العكس.
6. يصبح الفرد جانحا عندما تطغى التفسيرات المضادة للقانون على التفسيرات التي تحترمه . بل ترى في انتهاك القوانين واجب (رأي الأغلبية).
7. تتباين الاختلاط التفاضلي نسبيا Relative حسب 4 عمليات:

- **التكرار:** يعني كمية التعرض للموقف.
- **الاستمرارية :** يعني مدة وقت التعرض للموقف .
- **الأسبقية :** يعني الاقدمية للتعرض للموقف .

[1]. احسان طالب . الجريمة و العقوبة و المؤسسة الاصلاحية ، دار الطليعة للنشر و التوزيع، بيروت ، 2002 ص 113 .

- **العمق :** و يرتبط بعدة أمور مثل المكانة و أهمية النمط الذي يتعلم منه الفرد سلوكه (النموذج) و كذلك العلاقات ربما قرابة ،جهوية ...الخ.

8. إن تعلم السلوك الإجرامي مثل تعلم أي سلوك يتضمن آليات و ميكانزمات عملية التعلم ، دلك يعني أنها ليست عملية التقليد آلي بل عن وعي .

9. يعبر السلوك الإجرامي عن احتياجات و قيم عامة .الا انه لا يفسر من خلالها لان السلوك السوي هو أيضا تعبير عن نفس الحاجات و القيم .فالسارق يسرق من اجل الحصول على النقود، و العامل يعمل من اجل نفس الغاية .

في الأخير نقول ان نظرية المخالطة الفارقة اهتمت كثيرا بجرائم الطبقة العليا من خلال التطرق لجرائم الياقات البيضاء و أعطت أهمية بالغة للعوامل الاجتماعية لفهم السلوك الانحرافي و الإجرامي .

الدرس العاشر

نظرية الضبط الاجتماعي:

تعد نظرية الضبط الاجتماعي من المقاربات النظرية التي اهتمت بتفسير كل من السلوك العنيف و الانحراف، كما انطلقت هذه النظرية في تفسيرها للعنف بكونه استجابة لطبيعة البناء الاجتماعي.

كما أن هذه النظرية تفسر العنف أو ترجعه إلى إخفاق المجتمع في التحكم في أفراده من خلال القيود التي وضعها و المتمثلة في المعايير الاجتماعية حيث تعتبر أن خط الدفاع بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة.التي لا تشجع على العنف و تشكره ، فأعضاء المجتمع الذين يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة و غيرها من الجماعات الأولية يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل للضبط الاجتماعي الرسمية ، و عندما تفشل الضوابط الرسمية يظهر سلوك العنف بين أعضاء المجتمع[1].

كما ترجع هذه النظرية وسائل الضبط الاجتماعي إلى الجانب العددي للطوا قم الشرطية فالمجتمعات التي تحوز على أكثر عدد من الشرطة انتشارا تقل فيها نسبة الجريمة و يكون

[1] جمال ، معتوق .مدخل الى سوسيووجية العنف .مرجع سابقص278

فيها الضبط الاجتماعي في مستوى عالي أما المجتمعات التي تقل فيها أعداد أفراد الشرطة تكثر فيها نسبة الجريمة و يقل فيها الضبط الاجتماعي .

تميل نظرية الضبط الاجتماعي إلى أن الخوف هو من اقوي الأسباب أو الدوافع التي تمنع الكثير من الأفراد مخالفة القانون في حين يرى أنصار آخرون لهذه النظرية بأن الامتثال أكثر من الخوف هو الذي يجعل الناس تطيع القانون فاحترام الفرد للقانون ليس نتاجا للخوف منه بقدر ما هو تمثل للقواعد القانونية داخله ، بحيث تصبح تلك القواعد جزءا من ذاته الداخلية [1]

و بالتالي تشكل سلوكه الخارجي بصورة تتفق مع تلك القواعد، بالتالي فإن الامتثال للقانون و الالتزام بقواعده سوف يميز سلوك الفرد سواء أكان يحقق مصالحه أم لا.

تعتبر نظرية الضبط الاجتماعي جامعة لكل من نظريات التفكك الاجتماعي و المخالطة الفارقة و الأ نوميا حيث تنظر إلى أن الانحراف أمر طبيعي في الفرد ، فمن خلال وجود نظام أخلاقي قائم ،و إطار مرجعي تقليدي في المجتمع يزيد من قوة الرابطة بين الفرد و المجتمع ،و عندما تضعف هذه المؤسسات فإن الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام الأخلاقي تضعف أيضا ،و تجد كل من المرآة و الرجل الحرية في التنصل من عادات و تقاليد المجتمع و ضوابطه القانونية مما يجعلهم فريسة سلوكيات الإجرامية و الإنحرافية .

و ترتكز نظرية الضبط الاجتماعي أساسا على النقاط التالية[2] :

-تعد حماية الذات و تحقيق الإشباع من خصائص الطبيعة البشرية و لهذا يهتم السلوك الإنساني بتحقيق مصلحة ذاتية .

-يجب أن يكون السلوك البشري مقيدا و منظم من أجل مصلحة المجتمع.

-تشكل قواعد و نظم الحياة الاجتماعية في مجتمع النظام الأخلاقي .

-يرتبط الأفراد بالنظام الأخلاقي من مجموع عناصر تحافظ و تزيد من قوة التوافق.

-عناصر الارتباط تتضمن الارتباط بالأفراد الآخرين و المؤسسات و الالتزام في المجتمع التقليدي،و الاندماج في الأنشطة التقليدية و الإيمان بقيم المجتمع.

-توجد هذه العناصر بدرجات مختلفة،و عندما تصاب هذه العناصر بالضعف أو تختفي ، يصبح الفرد أكثر حرية في أن يسعى وراء تحقيق مصلحته و ارتكاب السلوك المنحرف.

فغياب الردع و عدم الامتثال إلى الضوابط الاجتماعية داخل الأسرة يجعل من المستحيل تجنب الخلافات الأسرية و ظهور التنشئة الخاطئة القائمة على عدم تعليم الأفراد حل الخلافات بالحوار .

---

[1]. نفس المرجع ص297

[2]

و المسامحة ما يشجع العنف الأسري خاصة ضد المرآة و يفسر استفحال ظاهرة الطلاق و الخيانة الزوجية بسبب غياب الخوف و الامتثال للقواعد الاجتماعية ، فتجعل من المرآة ضحية حينا و مجرمة في حين آخر.

فعند ارتكاب المرآة لجريمة الزنا يعتبر ذلك خروجا عن عرف الجماعة و انحراف عن العادات و التقاليد بسبب غياب الضبط الاجتماعي و عدم احترامه من طرف المرآة و الامتثال له ، فيلجأ أفراد الجماعة إلى التطبيق المفرط لهذا الضبط بواسطة تفعيل وسائله بصرامة ،ما يؤدي في مناسبات كثيرا على انعكاسات سلبية على المرآة كهروبها من المنزل و لجوئها إلى ممارسة سلوكيات أكثر انحراف كالبغاء و المشاركة مع الجماعات الإجرامية وذلك باستغلالها في التمويه و الإغراء .

الدرس الحادي عشر

النظرية الراديكالية الأنثوية:

ان الفصل في تناول الجريمة والسلوك الإنحرافي عند المرأة بالدراسة دون الخلط بينها وبين الرجل يعود إلى الحركات الأنثوية أو ما يسمى بالاتجاه الراديكالي الأنثوي.

كانت دراسات الجريمة، شأنها شأن المنهجيَّات الأخرى في علم الاجتماع، تتجاهل النصف الآخر للمجتمع حتَّى عهد قريب.

ومن هنا فقد كان أنصار المدرسة النسوية على حق في نقدهم لعلم الجريمة الذي كان علمً يتمحور حول الرجل وتختفي فيه النساء في كل التوجهات والنظريات والبحوث التجريبية.[1]

ومنذ أوائل السبعينات من القرن الماضي ظهرت أعمال مهمة للباحثين والباحثات في المدرسة النسويّة لتوضح أن الأعمال الإجرامية التي تشكل خرقًا للقانون من جانب النساء أنمَا تجري في سياقات تختلف عمَّا يفعله الرجال، كما أن تجربة النساء مع المحاكم الجنائية تتأثر بعدة افتراضات جنسوية متحيزة تتعلق بأدوار الذكور والإناث.[2]

وهذا التأخر في ظهور علم اجتماع جنائي يتخذ من المرأة والجريمة موضوعًا له بالإضافة إلى نظريات مفسرة للسلوك الإجرامي عند النساء يرجع إلى الثقافة والمهيمنة لدى الباحثين والتي مفادها أن عالم الجريمة والانحراف هو عالم خاص بالرجال بالدرجة الأولى وإن وجدت نساء مجرمات، فعددهن لا يثير الاهتمام ولا يشكل ظاهرة جديرة بالاهتمام.

ويرى أصحاب الاتجاه الراديكالي الأنثوي أن النظريات التي سبقتهم في دراسة الجريمة قد عملت على ترسيخ مبدأ التفاوت ما بين الجنسين في ممارسة الجريمة، بل أن هذا جريمة في حق المرأة وانتقاصا منها.

كما تظهر الدراسات تفاوتا وتنوعا كبيرين بين أنواع الجرائم التي يرتكبها الرجال والنساء، فالجرائم التي تشيع في أوساط النساء هي في أغلب الحالات أقرب إلى الجنح Flowersوحالات انتهاك القانون البسيطة نسبيا، وتخلص إحدى الدراسات التي أجريت 1987 إلى أن أكثر النماذج شيوعا في أوساط النساء في الغرب تتراوح بين النشل والسرقة من المتاجر وجرائم الإساءة للنظام والآداب العامة مثل السكر والبغاء.[3]

وعليه فهذه المقاربات الراديكالية الجديدة تنطلق كلها من أربع فرضيات هي:

- النساء في الغالب أقل عقوبة من الرجال.
- النساء في الغالب ضحايا.
- النساء يرتكبن انحرافات أقل من الرجال.
- انحراف النساء جد مميز، بل مختلف تمام عن انحراف وجرائم الرجال.

إن الانطلاق من متغير الجنس في الدراسات الجنائية وخاصة علم الاجتماعي الجنائي والإنحرافي قد شكل ثورة بالنسبة للطر المعرفية القائمة.

---

[1] نتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصيَّاغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت، لبنان، 2001، ص 292-.
[2] نفس المرجع، ص 292-.
[3] نفس المرجع، ص ص 292- 293-.

في سنة 1950بمثابة الدافع الرئيسي لهذا التحول في Pollakكما تعد دراسة العالم دراسة السلوك الإنحرافي والإجرامي حسب كل جنس منفصل عن الآخر.

ترى دراسة هذا العالم أنه لا يجري الإبلاغ أو الإعلان عن أكثرية الجرائم التي ترتكبها النساء بحكم أن الانطباع التقليدي الشائع لا يضفي على النساء طابعا إجراميا واضحا، كما أن المحاكم عموما تميل إلى الرفق بالنساء والتساهل معهن. وقد يكون الزعم الأول في هذه الدراسة حول عد الإبلاغ عن جرائم النساء أو التستر عليها عاريا من الصحة في الجوهرة، غير أن الرأي الثاني المتعلق بتساهل النظام القضائي معهن مازال مثارا للجدل.[1]

ويطرح بعض الدارسين ما يسمى بنظرية الشهامة التي ترى أن الرفق في معاملة النساء يتخذ مسارين، فقد يميل رجال الشرطة و المسئولون الآخرون إلى النظر إلى المرأة المجرمة باعتبارها أقل خطرا من الرجال، وهم بالتالي يتغاضون عما ترتكبه من أفعال قياسا على ما يتعاملون به مع أمثالهن من الرجال. أما الاعتبار الثاني، فإن الأحكام بالسجن هي أقل نسبيا مما يصدر على الرجال من الفئة نفسها من الأفعال المنافية للقانون ،غير أن الجدل حول هذه المسالة لم يؤد حتى الآن إلى أي نتيجة قاطعة رغم الكثير من البحوث الإمبريقية التي أجريت في هذا المجال.[2]

وقد إنقسم الاتجاه الراديكالي الأنثوي إلى العديد من المدارس ونتج عن هذا العديد من المقاربات النظرية ومنها نذكر مقاربة التهميش الاقتصادي لكل من فينمان ونافين خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1986، حيث تعتقدان بأنه لا Feinman et Naffine توجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة، وفي ظل هذه الظروف تزداد جرائم النساء ومع هذا لا ننكر أن وجود بعض الفرص أمام قلة من النساء، ولكن الغالبية يعانين من التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجور، ويدلن على ذلك من خلال أرقام البطالة بين النساء وتدني الأجور خاصة في الطبقات الفقيرة والأحياء الهامشية، وعلاوة على ذلك يوردن أرقاما

لإثبات قلة الفرص أمام النساء من خلال ارتفاع جرائم الملكية وخاصة السرقات الجنوحية ويعتقدان أن تلك – الجرائم – رد عقلاني على الفقر والبطالة وعدم وجود الأمن الاقتصادي وتدني الأجور.[3]

إلا أن الملفت للانتباه بالنسبة لنظرية التمهين الاقتصادي أنها نظرية أحادية الطرح والرؤية والاعتماد عليها في تفسير جرائم النساء لا يساعد الباحث كثيرا في فهم سلوكيات النساء واللواتي يعانين من التهميش الاقتصادي، وعليه لا يمكن التعميم، بل هناك الكثير من النساء يعيشن التهميش إلا أنهن غير مجرمات ولا منحرفات.

---

[1] نفس المرجع، ص 293-.

[2] نفس المرجع، ص 293.

[3] نقلا عن د عابد عواد الوريكات، مرجع سبق ذكره، ص 266،:

Frank williamI and Marilyn Me Shane, Theoretical criminolgy, (3 ed) new Jersey : Up per saddle river : prenticviall, 1999, P P 253-254.

كما أن الدراسة التي أجراها العالم سترلاند أن الأغنياء هم الأكثر إقبالا على الجرائم وبالخصوص الجرائم الخطيرة، كما أنهم بفضل ثروتهم يستطيعون شراء القضاء والعدل وخاصة إخفاء هذه الجرائم عكس الفقراء الذين لا يسقطون لقمة سهلة في أيدي القضاء

كما لا ننسى في نفس السياق ذكر الأطروحات النظرية الجندرية وجرائم النساء وزملائه، حيث أطلق هذه النظرية من haggan، ونخص بالذكر نظرية ضبط القوة للعالم فرضية أساسية مؤداها أنه كلما كانت الأسرة أبوية كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث، فالعمل والنفوذ و الامتيازات والمكانة، تفهم حسب الجنس، فالعائلة الديمقراطية التي تؤمن بالمساواة سوف تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية المتساوية نفسها وعكس ذلك الأسرة البطريركية.[1]

وتعليقا على هذه النظرية، التي تركز بقوة على الأسرة والسلطة بداخلها، وبالخصوص الأسرة البطريركية والأسرة الديمقراطية نرى بأن هذا الطرح قد وجد أتباع وأنصار في العالم العربي وبهذا من خلال أعمال الباحث هشام شرابي والذي كتب العديد من الأعمال حول هذا خاصة كتابه الشهير الأسرة البطريركية أو الأبوية" بالإضافة إلى أعمال عالمة الاجتماع فاطمي مرنيسي وكذلك عالمة الاجتماع المغربية نعمان قسوس وغيرهن، حيث تعد هؤلاء الباحثات من أقطاب الطرح الراديكالي الأنثوي في العالم العربي.

كما نرى بأن نظرية ضبط القوة قد وقعت في نفس الفخ والأخطاء التي وقعت فيها العديد من النظريات وهو اعتمادها على عامل واحد في تفسير الجريمة والانحراف وهنا التركيز الكلي وإرجاع الجريمة إلى الأسرة الأبوية.

لقد بينت كذلك العديد من الدراسات أن كثير من الجرائم والانحرافات تحد حي في الأسرة التي تتميز بالديمقراطية والحوار واحترام أفرادها، وعدم التمييز بين الجنسين، وعليه تبقى هذه النظرية بدورها محل نقد من طرف العديد من الدارسين.

كما أنها ظهرت في بيئة غربية فكيف تتكلم عن الأسرة البطريركية patriarcale

والكل يعرف أن الأسر الغربية في اغلبها أسر ديمقراطية

إذا أخذنا بهذه النظرية – ضبط القوة – فأغلب السلوكيات المنحرفة والإجرامية عند أفراد المجتمع العربي تفسر بطبيعة الأسرة وخاصة عند الإناث، ونحن تعرف أن الأسرة العربية في غالبيتها أسر بطريركية ورغم هذا الإجرام عند النساء جد ضئيل مقارنة مع الرجال، كذلك يزداد إجرام النساء عندنا خاصة في الأمر المسماة بالأسرة الديمقراطية وهذا ما بينه العديد من الدراسات الأمبريقية

قد انقسمت كما قلنا النظريات المفسرة للسلوك الانحراف والإجرامي عند النساء إلى أربع (04) مداخل كبرى وهي:

[1] نفس المرجع، ص 267.

أ- الاتجاه الماركسي الأنثوي.
ب-الاتجاه الاشتراكي الأنثوي.
ج- الاتجاه الليبرالي الأنثوي.

د- الاتجاه الراديكالي الأنثوي.

والملاحظ أن كل هذه الاتجاهات تتفق في كون جرائم النساء و إنحرافهن يرجع إلى:

- الاستغلال.
- تقسيم العمل غير العادل بين الجنسين وتوزيع الثورة.
- المكانة المتدنية التي تحتلها المرأة في المجتمع.
- اضطهاد المرأة وهيمنة النظام الأبوي.
- جرائم النساء في أغلبها جرائم اقتصادية.
- عدم المساواة في التعامل مع الإناث وخاصة نظام العدالة الجنائية.
- تهميش المرأة وإبعادها عن سوق العمل.

هذه بعض الآراء والفروض المحورية للاتجاهات السابقة الذكر والتي حاولت جاهدة تفسير أسباب أو دواعي إقبال المرأة على السلوك الإنحرافي والإجرامي.

إلا أنه كما سبق القول قد طغت التوجهات الإيديولوجية على آراء أصحاب هذه المقاربات وخاصة أن أغلب الدراسات التي سميت بالدراسات الأنثوية قد قامت بها إناث، مما زاد من الذاتية و التنوسترية (التعصب للعرق) Ethnocentrisme رغم اعتراف " مشيل مان " بأن المرأة مثلها مثل الرجل ترتكب الجرائم ولكن بنسب أقل من هذا الأخير إلا انه يقحم تفسيره لأسباب إقبال المرأة على الجريمة والانحراف وكذلك أشكال وأنواع الجرائم عند النساء وحجمها، عامل التنشئة الاجتماعية، حيث يقول: " والنساء نادرا ما يرتكبن الأنواع العنيفة من الجرائم، وإذا حدث وقمن بهذا فإن العقاب الذي ينزل بيهن يكون أشد قسوة من عقاب الرجال، خصوصا إذا كانت الجرائم التي يرتكبها تعتبر منافية للسلوك النسائي " الطبيعي " مثل قتل الزوج أو الطفل، أو الأب، وربما كانت الأسباب الكامنة وراء التفاوت في النسب في إتيان النساء بالسلوك الإجرامي العنيف هي عملية التنشئة التي يغلب عليها سلوك التربية الحانية، وعملية التقسيم بين الجنسين في أوقات الفراغ واللهو وحبس النساء في إطار الخصوصية بالمنزل واستبعادهن من دائرة المحيط العام حيث تقع معظم الجرائم العنيفة كما تدل على ذلك الإحصائيات.[1]

وعليه يمكن القول أن تفسير دواعي إقبال بعض النساء على السلوك الإنحرافي والإجرامي يتطلب إقحام العديد من المتغيرات منها ما هو متعلق بطبيعة المرأة البيولوجية وأخرى بطبيعة التنشئة التي تلقتها وكذلك المكانة والدور الذي تقوم به، بالإضافة إلى الثقافة وخصوصية البيئة التي تتواجد بها، بالإضافة إلى العوامل النفسية وغيرها من المتغيرات الأخرى، فالتفسير القائم على الجندر لوحده أو العامل الاقتصادي دون غيره من العوامل الأخرى يعد في نظرنا غير كافي لفهم هذه الظاهرة والوصول إلى نتائج علمية.

[1]- ميشيل مان، مرجع سبق ذكره، ص ص 766-767.

يتميز الاتجاه النسوي الراديكالي في تفسيره بأن السيطرة و تحكم الذكور و ما يتمتعون به من امتيازات هي أساس كافة العلاقات الاجتماعية و اللامساواة ، حيث أن أكثر العلاقات أهمية في أي مجتمع توجد في النظام الأبوي ،و تأتي كل العلاقات الأخرى في المرتبة الثانية و مشتقة من علاقات الذكر و الأنثى.

و يؤكد أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي على أنه :

-على مر التاريخ كانت النساء أول جماعة مضطهدة و مقهورة.

-ينتشر قهر المرآة في كل المجتمعات المعروفة اليوم .

-أن قهر المرآة من العمق و الرسوخ حتى أنه من أقوى أنواع القهر التي يصعب إستئصالها ،و لا يمكن التخلص منه إلا من خلال التغيرات الاجتماعية الأخرى مثل إلغاء المجتمع الطبقي .

- في المجتمعات الغربية المعاصرة يعد تحكم الرجل في سلوك الجنسي و سيطرته عليه هو جوهر سيطرة الذكور و تحكمهم و تتبع هذه السيطرة في المجال الإجتماعي لممارسه الرجل قوته نزع الرجل أحقية المرآة في ممارسة الجنس ، وعليه ستضل القوة مسلطة عن المرآة من خلال علاقات جنسية جبرية و العنف الجنسي ،كالاغتصاب ،ضرب الزوجة ،زنا المحارم ،الصور الفاضحة و الفن الإباحي .

يميل الاتجاه النسوي الراديكالي في تفسير الجريمة إلى الاستعانة بمقولة الحتمية البيولوجية ، فعلى سبيل المثال تذهب عند حديثها عن الاغتصاب "تحلل الواقع التشريحي لبنية الأعضاء التناسلية فإن الجنس الذكر و بحكم الطبيعة هو المفترس ،و أن جنس الأنثى و بحكم الطبيعة أيضا هي الفريسة ،و تضيف كذلك في هذا الصدد ان الطبيعة التشريحية و البيولوجية للرجل مزودة بأداة لاغتصاب المرآة ،و إن النساء بحكم طبيعتهن سبب خضوع و ارتكاب الرجل للجريمة ، و بالتالي فإن الحتمية البيولوجية للمرآة و الرجل تجعل من المرآة خاضعة لافتراس الرجل بصورة لاشعورية ،و بدون وجود هذه الحتمية و بعدها القابلية لن يكون هناك جماعا أو اغتصابا[1]".

هذه النظرية تجد صداها خاصة في المجتمعات الأبوية تلك المجتمعات التي تعمل عن تكريس مبدأ تفوق الذكر عن الأنثى و خضوع و تبعية الأنثى للذكر.

و في دراسة للأستاذ معتوق حول "وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن". توصلت إلى أن أغلب الذكور الذين مارسوا العنف ضد النساء في الشارع أو أماكن العمل قد فسروا سلوكهم هذا بأن وجود المرآة خارج البيت و اقتحامها عالم الشغل و العالم الخارجي بشكل عام هو تعدي عن ما هو خاص بهم و تطفل من طرف النساء وإن العنف بأنواعه المختلفة الممارس ضدها يهدف إلى دفعها للعودة إلى عالمها الحقيقي و المتمثل في البيت ، كما فسروا

[1]. محمود عدلى السمرى علم الاجتماع الجنائي لأردن .دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،2009، ص 360 ،

بطالة الرجل بسرقة مناصب العمل الخاصة بهم من طرف النساء ،و إن ممارسة العنف ضد المرآة ما هو إلا وسيلة شرعية للدفاع عن مصالح الذكور[1].

و عليه فإن تزامن الإحباط مع عامل الحرمان لدى الفرد يخلق حالة من عدم الرضا تدفع به إلى إنتهاج السلوك العنيف ، نتيجة الإحساس بالظلم و السيطرة تبعا للظروف المادية.

و قد بين هذه الهيمنة الذكورية على النساء بشكل أكثر وضوحا العالم بير بورديو "حيث تعد الهيمنة الذكورية حق الذكر في تعنيف المرآة و التحكم فيها ظاهرة عالمية تعرفها كل المجتمعات الإنسانية ، كما أنها لا تخص المجتمعات العربية فقط كما يروج لها ، بل نجدها في المجتمعات الغربية و الأسيوية كذلك حسب العديد من الدراسات أنثروبولوجية التي أكدت ذلك. إلا أنها تكون أعمق و أكثر انتشار في المجتمعات العربية و الإسلامية إذ أن سلطة الأبوية تعطي الحق للرجل في استخدام القوة ضد المرآة و الأطفال الذين يقعون تحت سيطرته ، حيث تعطي للرجل في الثقافة العربية و الإسلامية مكانه الآمر و الناهي الذي تلبى طلباته و تعتبر أوامر بالنسبة للمرآة و تعاقب في حالة مخالفتها أو عدم تطبيقها ، و ما عليها إلا الخضوع و الخنوع ،و يكون مجال نشاطها منحصرا في نشاطات البيت فقط من خدمات و رعاية الأسرة ماديا ونفسيا[2].

و عليه نرى أن المعايير الثقافية السائدة داخل المجتمعات العربية و الإسلامية و المبنية عن الاعتقاد السائدة و البديهي بأن الرجل ذو وضع أعلى من المرآة و على أنه قائد ، تعد هذه المعايير المسئول الأول عن تكريس الهيمنة الذكورية و مبدأ اللامساواة بين الجنسين.

تفيد العديد من الدراسات أن هناك اختلاف نسبي بين جرائم النساء و جرائم الرجال باعتبار أن جرائم الرجال تفوق بكثير جرائم المرآة فالإجهاض و قتل الأطفال حديثي الولادة و تعريضهم للخطر ،و كذا جريمة البغاء في المجتمعات التي تعتبر هذا النوع من السلوك جريمة ، يعاقب عليها القانون و انحراف ترفضه العادات و التقاليد للمجتمع[3] .

فأن المرآة كثيرا ما تكون الباعث الخفي عن ارتكاب الجرائم بمعرفة للرجال و الرد عن ذلك أنه يمكن للرجل القيام بالجريمة بسبب المرآة أو تحريضها ، فكثيرا ما تكون المرآة سببا للمشاجرات و جرائم القتل كجمعها بين عشيقين ثم التحريض بينهما

الإتجاه النسوي الليبرالي:

ترجع جذور الاتجاه النسوي الليبرالي إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية و المساواة في القرنين 18و 19 حيث كانت الحرية تعني التحرر من تدخل الدولة و خاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية و تتطلب المساواة المثالية أن يكون كل فرد قادرا عن تحقيق النجاح و الرقي في المجتمع إلى أقصى مدى طالما تسمح له مواهبه ومهاراته بذلك ،و ألا تعوقه قيود

---

[1] جمال ،معتوق ، مدخل الى سوسيولوجية العنف ، الجزائر ، دار بن مربط ، ص 346، 2001.

[2] نقلا عن ، جمال معتوق ،المرجع السابق ،ص 349.

[3] نظير ،فرج مينا ، الموجز فى علم الإجرام و العقاب ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 ص 88.

القانون أو العرف فقانون العرض والطلب هو الحاكم بين أصحاب المواهب داخل السوق الاقتصادية.

لهذا فقد خلقت هذه الأفكار المثالية عن الحرية و المساواة ظروفا دفعت إلى المطالبة بتطبيق هذه الأفكار و الآراء عليهن كما هي مطبقة على الرجال.

و يرى أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي أن جذور خضوع و استبعاد المرآة تكمن في إنكار الحقوق المدنية للمرآة و الفرص الاجتماعية و يطالبون بحصول المرآة على نفس الحقوق و الفرص مثل الرجل في المجال السياسي و التجاري و الوظيفي .

كما يرجع أصحاب هذا التوجه أن أحد أسباب التحيز النوعي ضد المرأة هو التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النوع ، حيث يتم تنشئة البنات و النساء على التحلي بالصبر و التفهم و الخضوع للغير و الطاعة و حسن المعاملة و عن هذا الأساس يتحدد دور المرآة فيصبح ينحصر دورها داخل الأسرة في التربية و القيام بالأشغال المنزلية ، و خارج الأسرة تقوم بأدوار محددة تبعا للنوع تتمثل عادة في الأدوار الخدمية و المبيعات و الكتابية [1].

كما ربط أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي بين الفرص و التنشئة الاجتماعية و ارتكاب الجريمة ، في تفسير العلاقات بينهم ويستدلون في ذلك تطور ارتكاب الجريمة في زيادة الفرص ، حيث يعتبرون أن فترة السبعينات شهدت أقل نسبة في ارتكاب الجريمة لأن الفرص المتاحة أمام النساء كانت محدودة إلا أن الفترة التي تلتها شهدت حركات التحرر تطالب بحرية المرآة و مساواة الفرص بينها و بين الرجل سمحت لها أن تسلك نفس مسار الرجل ، و بالتالي فإنه حسب أنصار الاتجاه الليبرالي في تفسير الجريمة فإن زيادة المساواة في سوق العمل نتج عنه زيادة في فرص المرآة في ارتكاب جرائم ذات صلة بالعمل الذي تمارسه مثال ذلك الاختلاس ، الرشوة ، السرقة ، النصب.

حاول الاتجاه النسوي تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الاجتماعية ففي فترة السبعينات ظهرت كتابات متعددة للاتجاه النسوي الليبرالي تؤكد العلاقة بين دور النوع و الجريمة حيث أكد على وجود ارتباط بين جرائم النساء و الرجال ،و بين الأنماط الثقافية عند الذكورة و الأنوثة ،حيث أن نمط و معدل الجرائم التي يرتكبها كل جنس تعبر عن نمط شخصيته ،و الدور الاجتماعي له ، حيث أن الفروق الجنسية قد تضاءلت في السنوات الأخيرة ، حيث أن بعض بين الأدوار القائمة عن التباين النوعي قد تضاءلت بسبب ظروف الحياة الحديثة و أصبح انحراف الذكور و الإناث أكثر تماثلا[2].

الاتجاه النسوي الماركسي :

يختلف الاتجاه النسوي الماركسي عن الاتجاه النسوي اليبيرالي إلى حد كبير ، حيث يذهب الاتجاه الماركسي إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة ،و تقسيم العمل القائم على أساس النوع يحددان العمل معا للوضع الاجتماعي للنساء و الرجال في أي مجتمع , ويرى

[1] محمود عدلى ،السمري، مرجع سابق ،ص 365

[2] محمود عدلى ،السمري المرجع السابق ،ص 366

أصحاب هذا التوجه أنه طالما توجد ملكية خاصة فإن الجنس الذكري يبقى هو المتحكم و المسيطر عن كل النظم الاجتماعية و أن نمط الإنتاج الرأسمالي هو التنظيم الاجتماعي الأساسي للمجتمعات الغربية الذي يحدد العلاقات الاجتماعية بين الطبقات ،و بين الرجال و النساء أيضا.

و يفسر الاتجاه الماركسي سيطرة الجنس ألذكوري و عدم المساواة بين الرجال و النساء و أيضا بين الطبقات كون أن سيطرة و تحكم الذكورة من سمات المجتمع الطبقي ، حيث أن الذي يتحكم في النساء في الدرجة الأولى هو رأس المال .

ثم باقي الرجال في الدرجة الثانية، و بالتالي فإن تفسير إجرام المرآة حسبهم يتطلب فهم إيديولوجية الإنجاز الجنسي للرجل، و كيف أن هذه الإيديولوجية تمنح الشرعية لقيام الأسرة في ظل النظام الرأسمالي[1].

يتمحور الدور و الوضع الاجتماعي للمرآة بالنسبة للأسرة و الجنس تبعا لمتطلبات المجتمع الرأسمالي ، خاصة فيما يخص إعادة الإنتاج قوة العمل ،و أن الانحياز الجنسي للرجل هو من الطبيعة الإيديولوجية للعلاقات الرأسمالية التي تشكل وضع المرآة و الجرائم التي ترتكبها ، و بالتالي فإن جرائم المرأة التي تتسم بالعنف مثل السرقة أو البغاء هي انعكاسا للظروف المعيشية للمرأة، كما أنه غالبا ما يكون ضحايا القتل من طرف النساء ، هم أفراد العائلة أو أقارب أو ذوي العلاقات الحميمة ، و بالتالي فإن جرائم النساء في النظام الرأسمالي تعبر عن تدني وضع المرآة ،و يفهم ذلك من خلال نوعية الضحايا أو الوسائل المستعملة في الجريمة كالسكين أو الآلات الحادة عكس الرجل الذي يعتمد أساسا على الأسلحة النارية في جرائم القتل .

و تذهب جوليا و هيرمان شوند بنجر في تفسيرها لجرائم الاغتصاب ربطها بتقسيم العمل ، حيث تقول بأن :" علاقات الطبقية و نمط الإنتاج هما المحددان و المؤثرات بصورة أساسية في مستوى عنف الذكور في أي مجتمع ، حيث تقسم المجتمعات إلى قسمين مجتمع يقوم على الإنتاج السلعي و مجتمع يقوم على الإنتاج بغرض التبادل ، بالنسبة للمجتمع الأول تتميز العلاقات الاجتماعية بالمساواة بين الجنسين في معظم جوانب الحياة الاجتماعية و يقل فيه العنف ضد النساء بصفة كبيرة ، أما بالنسبة للمجتمع الذي يقوم بالإنتاج بغرض التبادل يتحكم هنا الرجال في نظام الإنتاج و يسيطرون ،و يبقى المنزل هو الملجأ الوحيد للمرآة ،و بهذا فإن هذا التقسيم الجديد للعمل يؤدي إلى تعزيز سلطة الذكور ،و تدني وضع المرآة و بالتالي تزايد العنف الموجه ضد المرآة ،و عليه فإن جذور العنف و اللامساواة ضد المرآة يعود إلى نمط الإنتاج حسب التفسير الماركسي النسوي و بالتالي يزداد اضطهادها و السيطرة عليها ما يدفع بها في الأخير إلى اللجوء إلى الجريمة و العنف تعبيرا عن رفضها لهذا الوضع المتدني ،و يكون هذا الاحتقار ذو وجهين نفسي و مادي اقتصادي قائما على المصلحة ، حسب القناعات الرأسمال

الإتجاه النسوي الإشتراكي :

[1] نفس المرجع ص 369

يختلف الاتجاه النسوي الاشتراكي عن كل من الاتجاه النسوي الماركسي و الراديكالي ، حيث أنه يعطي أهمية للطبقة او النوع و يرى ان العلاقات بين الطبقات ، هي علاقات متداخلة و متكاملة مع بعضها البعض حيث تكمل كل واحدة الأخرى و يعتبر التفاعل بين الطبقة و النوع هو المسئول عن تحديد و صياغة البناء الاجتماعي للمجتمع ، وأن الجريمة في المجتمع تكون نتيجة لتفاعل علاقات الطبقة و النوع في المجتمع .

و حسب هذا الإتجاه فأن النظام الرأسمالي يقوم على سلطة الأب في الأسرة حيث ينتج عنه تفاعل بين جماعة ضعيفة من النساء مسلوبة القوة و سلطة أبوية من جهة ،و طبقات عاملة دنيا و جماعة من الرجال الأقوياء و المديرين المهنيين (الطبقة الوسطى التقليدية) و الطبقات الرأسمالية من جهة ثانية ،و منه فإن القوة الناتجة عن التباين بين النوع و الطبقة يعد أمرا حيويا في فهم و دراسة الجريمة ، فالأقوياء بسبب النوع أو الطبقة هم الأكثر إضرارا بالمجتمع ، و ذلك على عكس ما هو شائع من أن الفقراء و الخاضعون هم الذين يتميزون بهذه الصفة و بالتالي فإن أنماط و درجات الجرائم تخضع للتفاعل بين النوع و الطبقة التي تخلق بدورها مراكز القوة و اللاقوة في بناء هرمي للنوع و الطبقة [1].

بسبب امتلاك الأقوياء لمعظم الفرص المشروعة ،و الفرص غير المشروعة كذلك الارتكاب الجريمة ، لذلك فإن الذكور في معظم الطبقات الاجتماعية يرتكبون معدلات جرائم أكبر من الإناث ، كما أن تحديد نمط الجريمة يرجع إلى الوضع الطبقي للذكور و على سبيل المثال يقوم الذكور من الطبقات المهنية العليا بارتكاب أكبر عدد من الجرائم و بأنماط مختلفة و ذلك بسبب الفرص الكبيرة المتاحة لهم بينما يقوم الذكور من الطبقات الدنيا باللجوء إلى الجرائم التقليدية في حين تنخفض معدلات الجريمة عند النساء بسبب أوضاع النساء عديمة القوة في المجتمع الرأسمالي و انخفاض الفرص المشروعة و غير المشروعة ما ينتج لهم القدر القليل من الفرص لارتكاب الجريمة .

وعليه فإن الاتجاه النسوي الاشتراكي يربط ارتكاب الجرائم بالفرص التي ينتجها مركز الفرد تبعا للنوع و الطبقة التي ينتمي إليها .

" أن الميول الأنانية القوية التي يتسم بها النظام الاقتصادي bonger يرى العالم "بونجر" الرأسمالي تؤدي إلى ضعف الغريزة الاجتماعية كما تضعف الاتجاهات الخلقية لدى الإنسان ،و الغريزة الاجتماعية هي القوة التي تضعف الميل نحو الأفعال الأنانية و بالتالي نحو الجريمة التي تشكل أحدى صور هذه الأفعال[2] .

و قد أوضح الأستاذ معتوق في هذا الصدد أن الفرد في المجتمع يكتسب منذ نشأته غرائز اجتماعية ، فإذا صادفت تلك الغرائز ظروفا بيئية صالحة و ملائمة أدى ذلك إلى دعمها و قمع الأفكار الناشئة عن الغرائز الذاتية التي تتسم بالأنانية ،و لما كانت الجريمة

---

[1] نفس المرجع ص 340

[2] William Adam Bonger Criminologie and Economie Condition transe by Henry Horton little Brown and so new York 1916 P 532 .

تدخل في دائرة الأفعال الاجتماعية و التي تتفق مع الغرائز الأنانية للفرد لذا فإن و قوعها يتوقف على مدى و كيفية نمو الغرائز الاجتماعية [1].

لهذا يعد الفقر من نتائج اللاعدالة الاجتماعية و الاقتصادية القائمة عن عدم التكافؤ في الفرص و الظلم في توزيع الأرباح مما ينتج عنه طبقة تحس بالظلم الاجتماعي و الاستبداد ، يغلق لديها كل منافذ الحياة الكريمة ، مما يجعلها تبحث عن سبل أخرى من أجل استقلاليتها الاقتصادية و المعيشية بعيدا عن السيطرة و الأنانية و غالبا ما تكون المرآة ضحية هذه الأنانية و المنع الاجتماعي زيادة عن سيطرة الرجل ماديا مما يحد من حرية تصرفها ، مما يحسها بالدونية داخل الأسرة ، كما أنها تعيش الابتزاز اللاأخلاقي و اللاعدل في الحصول عن المقابل المادي للجهد المبذول منها في أماكن العمل فتلجأ إلى السرقة أو الرضوخ للرغبات و الإبتزاز في أوساط العمل هروبا من الفقر و الحاجة .

و يرى الأستاذ سلاطنية أن الوضعية الإقتصادية السيئة للأشخاص العنيفين دور كبير في إستفحال ظاهرة العنف حيث أن أسلوب الحياة و الصعوبات التي تواجه الفرد يوميا في المدينة و الإحباطات المماثلة هي التي تساهم في دفعه لذلك سلوك ، إذ أن للفقر و البطالة و تدني مستوى دخل الفرد يؤثر سلبا عن الفرد ويبعث به إلى القنوط و رفض الواقع و محاولة الإنتقام[2].

و يشير الكاتب "فرج مينا" أن إجرائم النساء يزداد عن إجرائم الرجال فيما يخص جرائم الأموال و السرقات و التهريب ، والنشل ،و سرقة المحلات العامة و إخفاء المتحصل من الجريمة [3].

و يتبين لنا من خلال تخصص جرائم المرآة أساسا في جرائم الأموال و النشل و هذاعند ما تجد نفسها عرضة للفقر و الحاجة و تعيش دونا عن باقي النساء عاجزة عن البروز و محاولة التشبه بهن فتلجأ إلى السرقة من أجل تلبية متطلبات الحياة التي تراها هي مشروعة بالنسبة لها ، فيصبح كل شيء يهون لديها من أجل تحقيق رغباتها .

جمال ،معتوق ."قراءة سوسيولوجية نقدية للنظريات المفسرة للجريمة "ورقة مقدمة الى الملتقى الوطنى "فهم العنف و اليات معالجته "جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2011، ص 94[1]

بلقاسم ،سلاطنية وسامية ،حميدى [2] العنف و الفقر فى المجتمع الجزائرى .القاهرة دار الفجر للنشر و التوزيع، 2008، ص14

[3] نظير ،فرج مينا مرجع سابق، ص 88

الدرس الثاني عشر :

نظرية صراع الثقافات:

ينشأ السلوك الإجرامي عندما يبرز تعارض بين ثقافة الجماعة و قواعد القانون الجنائي المجتمع. لقد جاء أفضل تحليل للعلاقة بين كل من الصراع الثقافي و الجريمة و الإنحراف من طرف العالم "سيلين" " في كتابه "صراع الثقافة و الجريمة " 1938 ، تدور النظرية عن صراع الثقافة Sellin" حول فكرة معايير السلوك أو القواعد ، التي تحكم السلوك بحيث أشار إلى أن تنشئة الفرد تتم من خلال القيم الثقافية المحبذة السلوك السوي ، و يختلف محتوى و مضمون هذه المعايير من ثقافة إلى أخرى ، و لما كان المجتمع يتكون من مجتمعات متباينة الثقافات فإن الجماعة ذات القوة السياسية و الإجتماعية هي التي سوف تتمكن من فرض معاييرها الثقافية .

و قد قسم علماء المدرسة الاجتماعية الأمريكية الصراع الثقافي في المجتمع الإنساني أساسا إلى صراع شخصي و صراع خارجي إلا أن هذا التقسيم يتفرع إلى أنواع مختلفة أهمها :[1]

أولا : الصراع الداخلي(شخصي):

يرى العلماء أن هذا الصراع يمثل صراعا داخليا لدى الفرد الذي يتعرض لهذا التناقض بين الثقافات ، و يؤثر ذلك في تكوين شخصيته .

ثانيا :صراع خارجي بين الجماعات :

هذا الصراع يراه آخرون على أنه صراع بين الجماعات مختلفة الثقافات و العادات و التقاليد والأعراف و الهوية ، خاصة عندما تتمسك جماعة ما بهويتها الثقافية ،و ترفض التنازل عن بعض أعرافها و عاداتها ، فكثيرا ما تكون المرآة ضحية هذه الصراعات الثقافية و التشبث بالمعتقدات الضيقة و الأفكار المتعصبة التي لا يقبل أصحابها الحوار و النقاش حولها ، المبني عن التسامح و قبول الأخر مثل رفض المجتمعات الغربية اللباس الإسلامي للنساء و فرض نزاع الخمار في المؤسسات العمومية بداعي أنها ثقافة بديلة جاءت لتقضي عن الثقافة الأم .

إضافة إلى عناء المرآة العربية في مجتمعها الأصلي بالتسلط عليها و محاولة قبرها في حيز ضيق محدد بداعي عدم الخروج عن الأعراف و التقاليد و اعتبارها انحراف كالخروج للعمل أو سياقه السيارة في بعض المجتمعات و حرمانها من الميراث في مجتمعات أخرى ،مما تعتبره ظلما مسلطا عليها.

---

[1] محمد ،نصر محمد ، علم الإجرام ،ط 1. عمان ،دار الراية للنشر و التوزيع ، 2012 ص 121 .

و هو عكس التعاليم الإسلامية التي تنتمي إليها هذه الجماعات ، حيث أن الإسلام قائم عن العدل و الإنصاف و هو لا يسمح بممارسة العنف والظلم ضد أي طرف إذ يقول الله تعالى في الحديث القدسي :" يا عبادي إني حرمت الظلم عن نفسي و جعلته بينكم محرما فلا تظالمو" لهذا فالثقافة الإسلامية لا تحبذ القهر و الاستبداد و الظلم ، بل تدعو إلى الحفاظ عن المرآة لذلك وضعت الشريعة أصولا و قواعد تحمي المجتمع من الوقوع في ظاهرة العنف ، لكن عدم الفهم الصحيح لتلك الثقافة الدينية يجعل مناصروها و المعادين لها يقعون في صراعات ثقافية على حد سواء و يكون هذا العنف في غالب الأحيان موجه ضد المرآة .

ثالثا:صراع خارجي بين الدولة و الجماعات :

ينشأ هذا الصراع عندما تصطدم قيم الجماعات مع القيم القانونية التي يحميها المشرع عبر نصوص القانون فغالبا ما يجد الفرد نفسه في حيرة بين قبول القواعد القانونية و الجنائية التي يقرها المشرع احترما للقيم الأخلاقية و الاجتماعية و تفاديا للعقوبات الجنائية ،و بين مخالفة المبادئ و قيم الجماعية للمجتمع الذي ينتمي إليه .

رابعا :الصراع الخارجي في الثقافات :

الموروث الثقافي في أي مجتمع يشكل هويته التي يحافظ عليها و التفريط في هذا المكسب يعني تخلي المجتمع عن حضارته .

فعادت ما تكون السلوكيات المعبرة عن هوية و ثقافة ما المتوافقة مع قيم المجتمع الأصلي و موروثاته متعارضة مع ثقافات و عادات و تقاليد المجتمع الذي يفر منه الفرد الأجنبي ، فكثير ما تكون الهجرة و الاستعمار سببا في ظهور صراعات ثقافية بين المجتمعات الأصلية و المجتمعات الوافدة و المستعمرة .

حول الشرعية التي تعطيها دائما Mertonو عليه يتبين لنا أن سيلين يشاطر "مرتون" الطبقة الحاكمة المهيمنة لنفسها ،و بالتالي ليس بالضرورة لنا السلوكات التي تسلكها هذه الطبقات ليست بالضرورة سلوكات منحرفة بل الحكم عليها صادر من الثقافة و الطبقة المهيمنة و هنا يتطابق أيضا مع فكر "كارل ماركس" من أن الثقافات الفرعية لست كلها منحرفة لكن التنشئة التي تربى عليها هؤلاء الأفراد تعتبر تلك السلوكات غير منحرفة ، مثل الإدمان و الإرهاب ، الزواج المثلي ، البغاء بالنسبة لبعض الثقافات الفرعية غير منحرفة لأن الطبقة المهيمنة تعتبر هذه الثقافات شرعية.

فالزواج المثلي أصبح مشرعا و مقننا في 18 دولة إلى يومنا هذا و كانت روسيا أخر بلد صادق عليه سنة 2014.

لهذا فكثيرا ما تجد المرآة المتشبعة بالثقافة التحررية و الحداثية رفضا و مانعا من المجتمعات المحافظة، ما تعتبره تدخلا في حياتها الشخصية و انتقاصا من قيمتها ، فالبغاء و إن كان جريمة عند مجتمعات ، هو مباح و مسموح في مجتمعات أخرى و هو ما يخلق صراعا دائما في الهوية الشخصية للمرآة.

تفيد العديد من الدراسات أن نسبة العنف الأسري و القرابي يفوق في كثير من الأحيان الجرائم العامة الأخرى .

و من بين أشكال العنف الأسري هو الإساءة للمرآة و خاصة الزوجة و بدأ ت هذه الدراسات بدراسة النساء مرتكبي الجرائم و المودعين في السجون و كذلك الزوجات الباحثات عن مأوى من ضرب الأزواج و اتضح من الدراسات أن مرتكبي الجرائم من النساء هو كذلك ضحايا الإساءة البدنية المبرحة من الأزواج و الآباء ، كما بينت الزوجات[1] .

و تعود عوامل العنف الأسري أو الجريمة الأسرية المنظمة اتجاه المرآة إلى عوامل ثقافية و اجتماعية و نفسية و تشريعية منها هجر الأزواج و تدهور مستوى المعيشة هضم الحقوق المدنية والقانونية للمرآة.

حيث تشعر المرآة بإهدار حقها و بوجود تميز حتى في القوانين و التشريعات ضدها ، إذ تعتبر مثلا شهادة المرآة غير جديرة بالتقدير و لا يعتمد عليها في بعض التشريعات ، بل وصل الأمر في بعض التشريعات إلى عدم الأخذ بشهادتها ،وفي هذا إهدار لحق من حقوقها و عزل لها [2]، غير أن المرآة تعتبر أنه لا توجد فروق تميزها عن الرجل و تجعله أصلح و أدق منها.

لهذا تعتبر نظرية الصراع الثقافي من أكثر النظريات وضوحا و سلاسة في فهم و شرح الجريمة ،و هي قريبة للواقع ، إذ تفسر نهل الفرد لثقافة معينة داخل أسرته أو في المدرسة ليست بالضرورة تتوافق مع الثقافة الموجودة في أماكن العمل أو في الشارع أو المسجد كل هذه الثقافات تعتبر ثقافات فرعية قد تتصادم فيما بينها و قد تتفق ، كما قد تتصادم مع الثقافة العامة للمجتمع ،و هي الثقافة المحمية بالقانون الجنائي في كل مجتمع .[3]

و عليه فإنه كما توجد بين الشعوب والعرقيات ثقافات فرعية ،يوجد أيضا ثقافات فرعية بين الشباب و المراهقين و الرجال و النساء و البدو و الحضر فكثير ما ترى المرآة بعض السلوكات حقا مكتسبا لها يراه الآخر تعديا على حقوقه و مكتسباته ، فيحدث بسبب هذه القناعات المتصادمة صراعات و إضطربات يكون حتما طرفا ضحية للآخر.

الدرس الثالث عشر :

نظرية الاختيار العقلاني:le choix rationnelle

---

[1] ابو الحسن ،عبد الموجود إبراهيم .ديناميات الانحراف و الجريمة ، القاهرة المكتب الجامعي الحديث ، 2008 ص 201.

[2] محمد ،على سكيكر .العلوم المؤثرة فى الجريمة و المجرم القاهرة .دار الفكر الجامعي ،2008 ،ص 134.

[3] منصور ، رحماني ،علم الإجرام و السياسة الجنائية ،عنابة ،الجزائر ، دار العلوم و النشر ،2006 ،ص 93 .

1986" cornish et clark"

نظرية العمل او نظرية الاختيار والمعروفة أيضا باسم نظرية الاختيار العقلاني المنطقي و كان التركيز فيها على الوسائل هي منهج لفهم المقاصد و الوسائل.

تعود جذور هذا المدخل الواسع الانتشار الى " كورنيش و كلارك" [1] و على عكس نظريات علم الجريمة الوضعي التي رات ان المجرم شخص غير طبيعي و مريض و عديم الإحساس و يختلف عن الشخص السوي ،فقد انطلق هذا المدخل افتراضات اهمها:

- أن الناس يمارسون الإرادة الحرة بشكل جزئي.
- الظروف الحياتية هي المحددات الأساسية للتفاعل و النشاط الاجتماعي بين الإفراد.
- التغيرات الاجتماعية تدفع باتجاه الأنماط الحياتية و أساليب المعيشة .

وقد أشار العالمان إلى ثلاث ركائز تقوم عليهما هذه النظرية :

1) المجرم يرغب من فعله الإجرامي للحصول على غنيمة و فائدة كبيرة ذات قيمة عالية.
2) يقوم المجرم باتخاذ القرار المناسب المتعلق بالوقت الدقيق لارتكاب الفعل الإجرامي من وجهة نظره قبل ارتكاب الجريمة .
3) المجرم يعمل على جمع المعلومات الكافية لاختيار الدقيق لنوع الجريمة بناء على تفكير منطقي.

و تبعا لذلك تتغير خطورة تعرض الأشخاص للجريمة ا وان يقوموا بالجريمة ،و يركز هذا المدخل على الحدث اي الجريمة نفسها ،و على العوامل الموقفية في أثناء حدوث الجريمة بدلا من التركيز في صفات المجرم و خصائصه النفسية و الاجتماعية.

و بتفسير اخر يمكن القول كذلك ان المجرم يرعب من خلال فعله الإجرامي الحصول على غنيمة عالية لهذا يجب ان يتخذ قرارا عقلانيا مناسبا لنوع الجريمة و توقيتها ،و يحدد ما سيحتاجه من قدرات و ما سيلزمه من مساندة و ما سيتطلبه من معلومات ، و من هنا يتبين ان الجريمة مقيدة بعدة شروط أهمها:

- وقت معين و محدد يختاره المجرم.
- قدرة لازمة لارتكابها.
- معلومات كافية حول ظروف ارتكاب الجريمة.

و قد ركز كل من كورنيش و كلارك من خلال مقابلاتهما مع بعض المجرمين على الأمر الذي شجعهم على ارتكاب الجريمة،و ما هي الفكرة الأساسية التي دارت في أذهانهم أو الطريقة التي فكروبها لاختيار الوقت المناسب و اتخاذ القرار،لهذا فقد فرقا بين أمرين رئيسيين هما:

[1] cornish, and Clark R.UNDERSTANDING Crime dis placement An application of rational choice theory criminologie . 1986 P. 933 947 .

الأول: تورط المجرم بالعمل أو بالفعل الإجرامي من خلال الاجرءات أو الخطوات التي قام بها و بفضلها و التي ترجع للتربية أو لعوامل اجتماعية مشابهة .

الثاني: الوقت القصير أو المدة القصيرة التي اتخذ بها قراره و التي تتناسب مع الظروف المحيطة و التي ترجع إلى عوامل بيئية التي تحيط بمسرح الجريمة .

و اعتبرت النظرية أن الفعل الإجرامي يتم اختياره عقلانيا حسب الفرصة التي تسمح بذلك و المرتبطة بأمرين:

1) وجود حراسة أو عدم وجود حراسة.
2) مقدار المنفعة أو الغنيمة التي يغتنمها من الفعل الإجرامي.

و في الأخير كخلاصة للنظرية يمكن القول أن الجريمة هي عبارة عن تفاعل بين ردة فعل المجرم و الفعل الإجرامي بطرقة منطقية و معقولة من وجهة نظر المجرم للفرصة المتاحة و الدافعة لارتكاب الجريمة و عليه فان عملية اتخاذ القرار لارتكاب جريمة ما يتوقف على تفاعل الصفات الطبيعية الموجودة في البيئة مع اختيار الفرد .

و عليه حسب نظرية الاختيار العقلاني فان أي تدخل أو تغيير لا يكون مرتبط بالمجرم في اتخاذ قراراه، أو طريقة تفكيره في تحديد الوقت المناسب لمنع الجريمة ، بل إن أي تغير أو تعديل مقصود بالبيئة للقلة مردود الغنيمة أو المنفعة ، و عدم توفير فرص مناسبة للمجرم بسبب زيادة الحراسة أو تضييق الخناق ما يؤدي إلى التقليل من فرص حدوث الجريمة .

الدر س الرابع عشر

نظرية الروابط الاجتماعية David Matza-Greshan Sykes

تبرز نظرية الروابط الاجتماعية من خلال نقدها لنظرية A .Cohen عن الثقافة الخاصة الجانحة ،حيث يطرح في معرض نقده قضية هامة و هي أن كل فرد حتى في الجماعة الجانحة في الطبقة الدنيا ،يرتبط بنسق القيم المسيطرة في المجتمع ،فقد ذهب " ماتزا و سايكس" إلى أن الفرد يصبح حرا في ارتكابه الأفعال الجانحة من خلال استخدام تكتيكات المحايدة ،حيث تلعب هذه التكتيكات دورا في تحييد او إيقاف او التزام الأفراد بقيم المجتمع . و هكذا تتاح لهم حرية ارتكاب السلوك الإجرامي وهذه التقنيات المتاحة لكل أفراد المجتمع بكل طبقاته .

يؤكد سايكس و ماتزا أن هناك العديد من المراهقين الذين يحاولون تجنب تعريف أنفسهم بالمنحرفين و ذلك عن طريق إيجاد تبريرات منطقية لسلوكاتهم المنحرفة مما يؤدي إلى انغماسهم في السلوكيات المنحرفة .

و تتطلب هذه التقنيات الأشكال التالية :

1. **إنكار المسؤولية :** يرى الجانح انه مضطر إلى ارتكاب السلوك المنحرف فهو يعتبر نفسه وحيدا لا يلتقي العون من احد في المجتمع كما انه مدفوع بسبب قوى خارجية عن إرادته و بالتالي فهو مجبر دون رغبة منه.
2. **إنكار الظلم :** ينكر الجانح الظلم أو الأذى الذي يتضمنه الفعل المنحرف فالقانون يضع تفرقة بين الأفعال المنحرفة فيما بينها ،فهناك حسبه أفعال منحرفة من الناحية الأخلاقية فقط و بالتالي هي لا تسبب أي ضرر أو أذى بالرغم من أن سلوكه ضد القانون .
3. **إنكار الضحية :** يصر الحدث حتى و لو قبل مضطر تحمل مسؤوليته عن سلوكه الجانح و الاعتراف بنتائجه أن الظلم ليس نتيجة أخطاءه .
4. **إدانة من يدينه :** يرى الجانح أن المجتمع تسوده مظاهر الفساد و الانحلال والتفكك سواء كان ذلك في نظام الشرطة أو إدارة المدرسة أو أي نظام أخر .
5. **الرغبة في الولاء الأكبر :** عادة ما يجد الجانح نفسه في مشكلة تعدد الولاء و الانتماء لأكثر من جماعة ، و يدور الصراع عادة بين الولاء للمجتمع الأكبر أو الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ،و حينئذ فان الانحراف عن قيم و معايير معينة يمكن أن يحدث ليس برفض تلك القيم و لكن لمجرد أن هناك معايير و قيم أخرى تمثلها الحدث الجانح و التزم بها و لم يعد يؤمن بالمعايير الأولى .

إلى مفهوم الارتباط بالنظام الأخلاقي إلى الرباط الموجود بين الأفراد Matzaيشير و القيم المسيطرة في المجتمع و هنا يهتم علم الجريمة بدراسة العوامل التي تؤدي إلى Techniqueتقوية هذا الرباط أو إضعافه و بالتالي استخدام ماتزا تقنيات المحايدة لكي يفسر كيف يمكن أن يكون الفرد معرضا للسلوك المنحرف de neutralisation ،و بالتالي يذهب إلى انه بمجرد استخدام الفرد تكتيكات المحايدة يصبح في حالة من انحراف تجعل السلوك المنحرف أمرا مباحا و جائزا زيادة على نجاح هذه التكتيكات في إحداث فراغ أخلاقي يهيئ الحدث للانحراف .

الدرس الخامس عشر

نظرية أسلوب الحياة :

James Garofaloتعد قضية الخطورة أمرا أساسيا في الاتجاه النظري الذي طرحه كل من Michael gotterdesang وMichael Hindelangحيث كانوا يسعون باختصار ، الى و الوقوف على الأسباب التي تجعل من مجموعات معينة من الأفراد الأكثر عرضة لمخاطر الوقوع كضحايا الجريمة أكثر من غيرهم كانت إجابتهم تذهب إلى أن هناك أنشطة معينة Mode de Vieنمط حياة يمارسها الأفراد تؤدي إلى تباين معدلات و قوعهم ضحايا

الجريمة و تتميز أنماط حياة بالوظائف اليومية التي تتضمن كل من أنشطة العمل وأنشطة قضاء أوقات الفراغ .

و تتأثر أنماط الحياة بثلاثة عناصر أساسية :

1. العنصر الأول: الأدوار

الاجتماعية التي يمارسها في المجتمع حيث يصرف الأفراد أمورهم بطرق معينة

في ضوء توقعات الآخرين و يشكلون أنماط حياتهم لاعتبارها تبعدهم و تقربهم من الوقوع كضحايا و لهذا السبب فمن الموقع ان يكون صغار السن (الشباب) عرضة للوقوع كضحايا أكثر من غيرهم لأنهم يمارسون أدوارا اجتماعية تتطلب أنشطة اجتماعية مجال ممارستها خارج نطاق المنزل و تقع في أوقات متأخرة ليلا .

2. العنصر الثاني :
هو مركز الشخص داخل البناء الاجتماعي ،فيصفه عامة كلما ارتفع مركز الفرد كلما قل احتمال المخاطر أن يصبح ضحية، و يرجع ذلك إلى نوع الأنشطة التي يمارسها الفرد و الأماكن التي يتواجد فيها .
3. العنصر الثالث : هو
عامل الرشد و الذي من خلاله يتم اتخاذ القرارات بشان أنماط سلوكية مرغوبة ففي ضوء الدور الاجتماعي للفرد ووضعه داخل البناء الاجتماعي فان القرارات التي يتم اتخاذها يمكن أن تقتصر على أنشطة روتينية تجعل الفرد آمنا دون ما ضرورة إلى التعرض للمخاطرة ، عكس الشباب الذين يختارون ممارسة أنشطة في مكان و زمان يتسمان بدرجة عالية من المخاطرة مثل النوادي الليلية و الملاهي وفي فترات متأخرة من الليل كل ذلك يزيد من احتمالات و وقوعهم ضحايا الجريمة .

الدرس السادس عشر :

نظرية تباين الفرصCloward- Ohlin 1960

(الثقافة الخاصة)

تعود جذور نظرية تباين الفرص الى نظرية مرتون عن الانوميا و لنظرية المخالطة الفارقة حيث تهتم بتفسير ظهور الجماعات الجانحة في الطبقات الدنيا و العوامل المؤدية الى ظهور أنماط ثقافات مختلفة من الثقافات الخاصة الجانحة .
تهتم هذه النظرية بالدرجة الأولى بأحداث الطبقة الدنيا ذوي القدرات و المهارات العالية التي تمكنهم من الوصول و تحقيق الأهداف و القيم التي ينادي بها المجتمع و خاصة الطبقة الوسطى من امتلاك و استهلاك السلع الفاخرة و تحقيق اكبر قدر من الإشباع و أعلى مستوى من النجاح و لكنهم بالرغم من مهارتهم و قدراتهم المرتفعة ، فإنهم عاجزون على بلوغ تلك القيم وتحقيق هذه الأهداف و ذلك لان المجتمع لا يتيح الفرص بدرجة متساوية و عادلة أمام جميع أفراده و(هذا ما فسرته نظرية انوميا "مرتون" التناقض بين الأهداف التي تقول بها ثقافة المجتمع و بين الوسائل المشروعة لتحقيقها ،يؤدي إلى ظهور أنماط من الاستجابة المنحرفة)
لكن نظرية الفرص المتباينة تضيف بعدا أخر هو مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بالوسائل المنحرفة و تقوم على بعدين أساسين هما :

- مدى توافر الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل المشروعة و المقبولة اجتماعيا لتحقيق الأهداف (ن. انوميا لمرتون) .
- مدى توافر الفرص المنحرفة غير المشروعة لتحقيق الأهداف (ن. المخالطة الفارقة)

و يذهب " كلاورد و اوهلين "إلى أن ذلك التناقض بين الأهداف ينتج عنه نوعين من الحلول هما :

- الحل الجمعي .
- الحل الفردي .

فإذا كان فشل الأفراد في تحقيق أهدافهم مرتبط بالبناء الاجتماعي أو يرجع إليه بسبب نقص الفرص فمن المحتمل أن يسعى الأفراد إلى البحث عن الحل الجمعي و يتمثل في الثقافة الخاصة الجانحة.

أما إذا اتسم الفشل في تحقيق الأهداف بالطابع الفردي فان الفرد يبحث حينئذ عن حل فردي لمشكلته .

و في ضوء ذلك تربط نظرية كلاورد و اوهلين حول الثقافة الخاصة بين عناصر أربعة:

أ. نسقا الفرص المتباينة (المشروعة و المنحرفة) .
ب. تحقيق الأهداف من خلال الوسائل المشروعة ،و ما يؤدي إليه الفشل في تحقيقها من إحباط .
ت. ظهور الثقافة الخاصة الجانحة كحل جمعي لمشكلة الإحباط .
ث. استخدام الوسائل المنحرفة لتحقيق الأهداف .

و هنا تبرز نقطتان أساسيتان في النظرية هما :

1. تقسيم الثقافة الخاصة الجانحة إلى ثلاث أنماط رئيسية و هي الإجرامية،الصراعية، و الانسحابية .و يمثل كل نمط مشكلة خاصة مع النظام و بينما ينتشر النمط ألصراعي الانسحابي في منطقة الطبقة الدنيا، فان النمط الإجرامي يوجد في مناطق الطبقة الوسطى بالإضافة إلى وجوده في مناطق الطبقة الدنيا.
2. هناك تأكيد قوي من جانب كلاورد و اوهلين على مدى توافر الفرص كعامل هام في ارتكاب السلوك المنحرف و يبدو ذلك في محاولة الربط بين نظرية الانوميا، و نظرية المخالطة الفارقة .

و قد حدد كلاورد و اوهلين ثلاثة أنماط من الثقافة الخاصة الجانحة و هي :

❖ **أنماط الثقافة الخاصة الجانحة عند كلاورد و اوهلين** :

1. **الثقافة الخاصة الإجرامية :** يتطلب استمرار الثقافة الخاصة الجانحة تأييدا و تعزيزا من البيئة و توافر نمط تكاملي بين المجرمين و بين مستويات السن المختلفة للمجرمين، لان أغلبية عملية تعلم السلوك الإجرامي و اكتساب المهارات الخبرات الإجرامية تتضمن مجموعة من الأنماط العلاقات يتم تعلم الخبرات من مستوى سني الى مستوى سني اخر .

و يذهب اوهلين وكلاورد الى انه في الطبقة الدنيا غالبا ما فوجد أمثلة ناجحة لنماذج السلوك الإجرامي حيث يعد كبار السن ظاهرة ناجحة تدفع الشباب إلى الاقتداء بهم و التقرب إليهم. في نفس الوقت يرغب كبار المجرمين في إقامة علاقات ودية مع هؤلاء الشباب و تعليمهم الأدوار الإجرامية .

غير أن عملية التعلم وحدها لا تعني أن الفرد يستطيع أن يمارس الدور الذي تدرب عليه بنجاح ،فالبناء الاجتماعي يجب أن يتيح و يقدم الفرصة لممارسة هذا الدور و كذاك و جب أن يكون هناك تفاعل بين حملة الثقافة الإجرامية و حملة الثقافة التقليدية ،حيث أن هناك نسقا من العلاقات المتبادلة بين المجرمين و الأسوياء يؤدي إلى قيام الثقافة الخاصة الجانحة .

2. **الثقافة الخاصة الصراعية** :

تتميز هذه الثقافة بالعنف ،فالمكانة في المجتمع يتم تحقيقها من خلالها استخدام القوة أو على الأقل التهديد باستخدامها ،وهو ما يعرض حياة الأفراد و المجتمع للخطر بالإضافة إلى الممتلكات ،لهذا تعتبر الثقافة الخاصة الصراعية ، اخطر أنواع الثقافة الجانحة .

يرى "كلورد و اوهلين" أن المناطق المنهارة سيئة التنظيم تعد بيئة مناسبة لظهور الثقافة الخاصة الصراعية ، فحينما يسود المجتمع حالة من التفكك و سؤ التنظيم فانه لا يتيح لأفراده بصورة متساوية و عادلة الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافهم ، الأمر الذي يترتب عليه لجوء الأفراد إلى الثقافة الخاصة الإجرامية لتحقيق أهدافهم .كما أن هذه المناطق المنهارة فشلت في إقامة نسق إجرامي مستقر .(لعدم وجود تكامل بين مستويات السن المختلفة للمجرمين و أيضا عدم وجود تكامل بين جملة القيم الإجرامية و القيم التقليدية)
كما أن تلك المناطق غالبا ما تضم المنبوذين من عالم الجريمة غير محترفين (مخالطة فارقة) و لا يعني ذلك أن الجريمة لا توجد في تلك المناطق و لكن الجريمة السائدة هنا هي الجريمة الفردية العشوائية التي يقضي مرتكبيها معظم حياتهم في السجن . وبالتالي فان الشباب في المناطق المنهارة (سؤ تنظيم ، تفكك) لا يعانون من الإحباط و الحرمان من الفرص التقليدية المشروعة فقط ، و لكن من قلة الفرص الإجرامية كذلك .

3. **الثقافة الخاصة الانسحابية** :

تتميز هذه الثقافة باتجاه أعضائها إلى الانسحاب و العزلة و عدم ممارسة اي سلوك ايجابي في المجتمع و عادة ما يتسمون باللامبالات و عدم الاهتمام بما يدور حولهم كما ينتشر بينهم تعاطي المخدرات و الكحول .
و بالتالي فان الثقافة الخاصة الانسحابية لا توجد إلا إذا فشل الفرد في انتهاج السلوك الإجرامي لتحقيق أهدافه ، أي أن هناك تناقض بين الأهداف ووسائل تحقيقها بالوسائل الإجرامية ،عكس "مرتون" الذي قال بان السلوك الإجرامي نتيجة التناقض بين الأهداف و الوسائل تحقيقها بالطرق المشروعة
و عليه فان الفرد يواجه الفشل مرتين أولا عندما يحاول استخدام الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه و الثاني عندما يحاول اللجوء إلى الوسائل المنحرفة ، و لحل ذلك الصراع يلجأ إلى الانسحاب من المجتمع .

الدرس السابع عشر

نظرية الثقافة الخاصة الفرعية .

و ليفجانج و فراكيتيwolfgang_ ferracuti(1967)

تعد نظرية و ليفجانج و فراكيتي عن الثقافة الخاصة للعنف من احدث نظريات الثقافة الخاصة و قد ظهرت بعد حوالي عقد من كامل من نظريات الثقافة الخاصة الجانحة .و ترجع جذور نظرية الثقافة الخاصة الجانحة للعنف إلى دراسة و ليفجانج عن القتل من خلال بحوث أجريت على السلوك الإجرامي لدى فئات المجتمع تعيش في المناطق الفقيرة و تتخذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافها حيث تحول العنف إلى أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة للثقافة

و قد استفاد و ليفجانج و فراكيتي مما توصلت إليه نظريات الصراع الثقافي و المخالطة الفارقة و من علم النفس نظريات التعلم و التنشئة الاجتماعية ، و تصور الذات ،و في الأخير دمجا نتائج دراستهما حول القتل .

يمكن تلخيص هذه النظرية لأنه على الرغم من أن أعضاء ثقافة خاصة ما لديهم قيم تختلف عن قيم المجتمع الأساسية و هم في صراع شامل و كلي مع المجتمع الأكبر الذي يعدون جزء منه فهؤلاء الذين ينتمون إلى ثقافة خاصة للعنف يلجئون طواعية إلى العنف و يشاركون في الاتجاهات المحبذة لاستخدام العنف.الأفراد الذين يرتكبون جرائم العنف ، و لكنهم لا ينتمون إلى ثقافة خاصة، هم أكثر انحرافا و خطورة و يتميزون لان شعورهم بالذنب و القلق بخصوص سلوكهم أكثر حدة من شعور هؤلاء الذين ينتمون لثقافة خاصة . [1]

يرى و ليفجانج أن هناك ثقافة فرعية للعنف تظهر بشكل واضح بين الأقليات الاثنية و الطبقات الدنيا في أمريكا ،و تتميز هذه الثقافة الفرعية بأنها اتجاهات ايجابية نحو العنف و تشجع عليه ، و نجد أن الأعضاء الذين ينتمون إلى ثقافة العنف يفضلون أسلوب الخشونة و يشجعون السلوك العدواني بين الذكور .

تقوم الثقافة الفرعية للعنف على افتراض أساسي مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة للعنف تخص مجموعة من الأفراد ، و عليه فان أعضاء ثقافة العنف ترى نفسها لان لها الحق في الخروج عن باقي أفراد المجتمع و يتصرفون بشكل أكثر عنفا من الآخرين لأنهم يخضعون إلى معايير و اتجاهات و القيم الأساسية للعنف . [2]

---

[1] عدلي محمود السمري .علم الاجتماع الجنائي ط1 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009 ص 231

[2] دجمال معتوق . مدخل الى سوسيولوجية العنف ، مرجع سابق ، ص 234 .

الدر س الثامن عشر

نظرية النوافذ المكسرة

نظرية النوافذ المكسرة هي نتاج المنظرين في علم الجريمة و الانحراف " جيمس ويلسون" و " جورج كيلنج" , تدرس تأثير نشر الفوضى و التخريب على المناطق الحضرية و تشجيع الجرائم و السلوكيات المعادية للمجتمع .

تفسر النظرية انتشار الجريمة و الانحراف بإهمال العقاب و اللامبالات اتجاهه و تقول بان الكبائر تبدأ بالصغائر و أن إهمال الجرائم الصغيرة و غض الطرف عنها يشجع على المواصلة في هاته السلوكيات , و تركها يوصل لما هو أكثر .

يرى أصحاب النظرية أن الجريمة هي نتاج عدم الالتزام بالنظام و عدم الاكتراث بمعالجة الأمور في بدايتها و على بساطتها في المجتمعات البشرية .إذ حطم احدهم نافذة زجاجية في الطريق العام ,و تركت هذه النافذة دون تصليح , فسيبدأ المارة في الظن بأنه لا احد يهتم , و بالتالي لا يوجد احد يتولى زمام الأمور بالعقاب أو بالتصليح , و منه فستبدأ نوافذ أخرى تتحطم على ذات المنوال , و ستبدأ الفوضى تعم البيت المقابل لهذه النافذة و منه إلى الشارع ,و منه إلى المجتمع كله .

لا تقتصر النظرية على النوافذ المحطمة فقط ,بل تشمل أيضا السيارات المهجورة , ومراتع القمامة ,و الأركان المظلمة من الأحياء, و الطرقات و رمي المخلفات ,و التهور في السياقة ,و مخالفة النظام .

فكل مشهد منبوذ و شائن يترك و يهمل, يشجع الآخرين على تكراره , بمعني أن الجنح الصغيرة تصبح مألوفة و تتحول إلى عادة و تقود لما هو اكبر .

يقوم جوهر النظرية على بعد نفسي أساسي، مبني على علم النفس البشري الذي يقول بان الإنسان لديه حب الانضباط و الالتزام بالقوانين و الآداب العامة متى ما توفرت له الشروط

و البيئة المشجعة على ذلك ,و سرعان ما ينفك من هذا الالتزام متى رأى الانفلات من حوله و اللامبالاة .

و من أهم مظاهر هذه النظرية موضوع الفساد المالي و الإداري فعدم معاقبة المفسدين تجعل الفساد مألوفا و تشجع الآخرين, و بالتالي تنتشر الرشاوى و الاختلاسات و ابتزاز الأموال.

الدرس التاسع عشر:

نظرية ما بعد الحداثة

حيث حاول " ويليام مز " التركيز على الواقع البنيوي 1998 ظهرت هذه النظرية سنة ,من اجل فهم الجريمة و الانحراف ,و بمان الواقع مسالة معقدة فالجريمة و المجرم من المفاهيم المعقدة أيضا ,

تعد نظرية ما بعد الحداثة مزيج من فروع المعرفة الاجتماعية كاللغة ,و الانثروبولوجيا , وعلم النفس التحليلي ,و الايكولوجيا و غيرها .و من بين هذه النظريات (نظرية الفوضى)

أو (نظرية التعقيد) ,الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها هذه النظرية , أن المجتمعات الحديثة ذات أنظمة عالية , وبالغة التعقيد , وان هناك ملايين المتغيرات التي يصعب تحليلها أو ضبطها , و عليه يجب أن تكون هناك نماذج متعددة متناسبة و طبيعة الجريمة و صفات المجرم و الموقف .

ينظر "ويليام مز " إلى السلوك بوصفه نتيجة لتفاعل عوامل متعددة من بينها , البنية الاجتماعية , والثقافات الفرعية , و الاتجاهات النفسية , و البنية المادية و الجينات, تشكل مجتمعة الخلفية الاجتماعية للفرد فضلا عن الأحداث الآنية التي يمكن أن تزيد أو تنقص من هذه العوامل .

الدرس العشرين :

نظرية تشكيل رد الفعل : Cohen Albert 1964

استعمل" كوهين" مفهوم الثقافة الخاصة الجانحة ،ليوضح أن هناك طريقة معينة في الحياة قد أصبحت نمط حياة بين جماعات الأحداث الجانحين،و بالأخص في المناطق المنهارة و المفككة في المدن الكبرى في المدن الكبرى .

يحاول كوهين من خلال نظريته عن الثقافة الخاصة الجانحة الإجابة على تساؤلين :

الأول : ما هي الأسباب و الدوافع التي تدفع حدثا جانحا إلى اللجؤ للثقافة الخاصة الجانحة كحل لما يواجهه من مشاكل بينما لا يفعل ذلك حدث أخر .

الثاني :لما تحتل ثقافة خاصة مميزة ، ذات مضمون و محتوى معين مكانا أساسيا في قطاع ما من البناء الاجتماعي .

و لتفسير ذلك فقد ذهب كوهين إلى أن كل فعل إنساني هو سلسلة من الجهود لحل مشاكل يصادفها الفرد و مواقف في الحياة تتطلب حلولا ، و عادة ما يتردد الفرد بين أن يفعل أو لا

يفعل ،و هذا الاختيار يعد فعلا ليس بالضرورة حلا ناجحا ،و بالتالي فان سؤ الاختيار الحل يتولد عنه توترات جديدة تتطلب بدورها البحث عن حلول جديدة أيضا.

و يرجع كوهين أسباب هذه المشاكل إلى مصدرين أساسيين هما :

1. **الموقف:** يشير الموقف إلى المجتمع الذي يعيش فيه الفرد و ما يتضمنه من أشياء مادية و عادات و تقاليد و تنظيم اجتماعي (ضبط اجتماعي) . و تظهر المشاكل حينما تعوق الظروف الفرد ، عن تحقيق ما يهدف إليه ،فالموقف عادة يطرح مجموعة من البدائل لحل المشاكل على أن يختار من بينها ما يناسبه لتحقيق أهدافه بحكم الموقف في نفس الوقت لا يتيح للفرد استخدام بديلين في وقت واحد كما أن هناك تفاوتا في إتاحة الفرص بصورة متساوية بين جميع أفراد المجتمع ، مما يدفع بعض إلى انتهاج وسائل منحرفة لتحقيق أهدافهم طالما أن الوسائل المشروعة غير متاحة لهم .
2. **الإطار المرجعي:** لا تبدو الأشياء و المواقف بصورة واحدة لجميع الإفراد فعادة ما تتلون بنظارة الفرد التي تمثل بدورها مصالح و أهداف كل فرد و تعد تلك النظارة بمثابة الإطار المرجعي للفرد ،الذي يقوم على الالتزام الأخلاقي الذي بدوره يدفع الفرد إلى إتيان سلوك معين أو الامتناع عنه .

لكن يستدرك أ.كوهين ذلك كون بعض حلول المشاكل ينتج عنها شعور بالتوتر و الإحباط نظرا لعدم إيجاد حل مقبول للمشكلة الذي يعد بدوره نتيجة مباشرة للإطار المرجعي للفرد . و قد يدفع هذا الفشل إلى التخلي عن إطاره المرجعي نفسه و ربما يدفع الفرد إلى الإقلاع عن محاولة تحقيق الأهداف .

و يذهب كوهين إلى أن الإطار المرجعي لا ينشاء من فراغ فهو يتأثر بالجماعة المرجعية التي ينشاء فيها الفرد ، وهي التي تحدد له أنماط السلوك الواجب عليه إتباعها عند تحقيقه للأهداف لان أي نمط من السلوك يخالف قيم و معايير المجتمع الأكبر يواجه بعدم الرضا و العقاب الأمر الذي قد يسبب ألما قد يفوق الم المشكلة نفسها و هنا يذهب كوهين الى ان أي حل يتجه إليه الفرد لحل مشاكله يجب أن لا يتولد عليه مشاكل جديدة و لا يتحقق ذلك إلا إذا حاز هذا الحل على التقبل الاجتماعي و فق معايير المجتمع .

يستخدم كوهين مقولة " رد الفعل" « A . Cohen .Réaction Formation » عند تفسيره للثقافة الخاصة الجانحة ،حيث يذهب الى أن حدث الطبقة العاملة بينما يعيش في جماعة مرجعية شخصية تسوده ثقافة طبقته فانه مضطر في نفس الوقت لكي يحقق المكانة الاجتماعية ، أي أن يتمثل (يعيش ،يتصور) ثقافة المجتمع الأكبر التي هي في الأساس ثقافة الطبقة الوسطى و عندما تفشل الطبقة العاملة في تحقيق قيم الطبقة الوسطى فان الثقافة الخاصة الجانحة تقدم له المكانة البديلة مما يدفعه إلى رفض قيم و معايير الطبقة الوسطى برمتها بما أن هذه الثقافة الجانحة تمنحه تلك المكانة باعتراف رفاق هذه الثقافة فقط .و هي في نفس الوقت حلا لمشكلة التكيف .

الدرس الواحد و العشرين :

نظريه الاحتواء .Walter Rckless 1961

containment theory

يعتبر ولتر ريكلس (1988،1899) بفيلادلفيا أمريكا و يعتبر احد علماء الإجرام الأمريكيين و احد أقطاب مدرسة شيكاغو و قد درس علم الاجتماع بجامعة شيكاغو 1925 أين ساهم مع العالم "برجس ارنست " و " روبار بارك " في القيام بدراسات ميدانية حول الجريمة في مدينة شيكاغو .

قام ولتر ريكلس بوضع نظرية في الضبط الاجتماعي أطلق عليها نظرية الاحتواء containment theory وذلك في كتابه (مشكلات الجريمة) الذي صدر سنة 1961

و هي من النظريات التكاملية التي اهتمت بدراسة الفرد في المجالين السيكولوجي النفسي و السوسيولوجي الاجتماعي [1] ،و قد استخدم مفهوم الضبط الاجتماعي في هذه النظرية ليشار إلى الامتثال إلى المعايير المتشكلة من القانون ، وذلك بالابتعاد عن السلوكيات الانحرافية .

و قد اعتمد ر يكلس على التفسير السيكولوجي و السوسيولوجي في تفسير السلوك للسلوك ، يقوم التفسير السيكولوجي على الدراسة العلمية للسلوك و العقل و التفكير و المتغيرات الشخصية الداخلية و مفهوم الذات (الأنا ،الأنا الأعلى ،ألهو و غيرها) الدافعة للسلوك الإجرامي أما التفسير السوسيولوجي هنا يقوم على الدراسة النقدية لنشاط الإنسان الذي يتراوح بين المستوى الميكرو أي الجزئي و المتمثل في المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، المدرسة و غيرها و الماكرو أي الكلي كالأنظمة الاجتماعية ،السياسية و الثقافية .

اكدر يكلس أن الفرد يتعرض إلى نوعين من الضغوط هما :

أ. الضغوط الداخلية : و تتمثل في الرغبات النفسية او الميول التي تدفع الفرد نحو الجريمة ،و تشمل الإحباط العدوان و الغضب، و التوتر و الصراع العقلي، و الحاجة إلى الإشباع الآني .

ب. الضغوط الخارجية: و التي تشمل الضغوط الاجتماعية و الشروط الحياتية الصعبة كالفقر و الحرمان و البطالة ناما عوامل الجذب الخارجية تشمل جماعة الرفاق المنحرفين و العضوية في ثقافات فرعية للمنحرفين، و العضوية في ثقافات فرعية للمنحرفين و الفرص غير المشروعة و الصور الإعلامية.

و يرى ر كلس انه يمكن التصدي للضغوط الداخلية و الخارجية، و عوامل الجذب الداخلية و الخارجية عن طريق الاحتواءات الداخلية و الخارجية ،و أن الأطفال الذين يتعرضون للاحتواءات الداخلية و الخارجية هم اقل ميلا للانحراف و الجريمة

[1] عايد ، وريكات نظريات علم الجريمة ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان 2004 ص

يقصد ريكلس بمصطلح الاحتواء هو الكبح ،و قد حدد نوعين من الاحتواء ،او العوامل لفهم ظاهرة الضبط الاجتماعي يتمثلان في احتواء دخلي و احتواء خارجي .

1. الاحتواء الداخلي (عوامل الضبط الداخلي) :
يقصد بالاحتواء الداخلي هو مدى قدرة الفرد على الإمساك تحقيق رغبته و مبتغاه بطرق لا شرعية أو متنافية للمعايير الاجتماعية . مقاومة والتغلب على الشعور بالنقص و التهميش .
وتتمثل هذه العوامل الداخلية التي حددها "ر يكلس " في الضبط الذاتي ،مفهوم جيد للذات ، قوة الأنا ،الأنا العليا الناضجة ،[1] تحمل عالي للإحباط و القدرة على إيجاد بدائل للإشباع و تحقيق الأهداف و الإحساس بالمسؤولية بما يطور الإحساس الموجب بالذات و الالتزام بالقيم أو القوانين .
2. الاحتواء الخارجي (عوامل ضبط الخارجي): التي
تشكل الحاجز البنائي في بيئة الفرد و محيطه الاجتماعي تقوم عوامل الضبط الخارجي على البناء الخارجي ،إذ يعد هذا البناء هو المتحكم في ضبط سلوك الأفراد و يظهر ذلك في مدى قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية(السياسية ،الثقافية، الاقتصادية و غيرها من الأنظمة) على جعل معايرها مؤثرة في الأفراد الخارجية ،و تعزيز السلوك الجيد و الإحساس بالانتماء و الهوية و العلاقات خصوصا في العائلة و تساعد هذه العوامل كل من (الأسرة، و المدرسة، جماعة الرفاق) في احتواء الأطفال.
بالإضافة إلى الإشراف و التدريب الفعال ،و الفرص المعقولة للأنشطة الاجتماعية ،وتوافر بدائل للانحراف فرص القبول و الشخصية والانتماء . في التقليل من الميل للانحراف .
يركز ر كلس على الأسرة، المدرسة و جماعات الرفاق لان هذه البيئات تشكل تأثير كبير على المراهقين

تتمثل قوة الاحتواء الداخلي مدى مقاومة الفرد للضغوط الداخلية الدافعة و المتمثلة في التوترات الداخلية و الشعور بالنقص و العدوانية بينما تتمثل قوة الاحتواء الخارجي تظهر في مدى أو درجة مقاومة الفرد للضغوط الاجتماعية.

و قد اعتبر " ر يكلس "أن العوامل الضبط الداخلية أكثر أهمية من عوامل الضبط الخارجية.

و في الأخير تفترض النظرية الاحتواء أن الانحراف يحدث عندما يضعف الاحتواء الداخلي و الخارجي .

يركز" ر يكلس" في الاحتواء الداخلي على مفهوم الذات الذي يعرفه بأنه حصيلة مجموعة من العوامل الاجتماعية المتفاعلة كالعلاقات الو الدية الجيدة و عزل الفرد عن مجموعة الأفراد الجانحين و على النقيض من ذلك افترض ر يكلس أن مفهوم الذات السلبي هو

[1] سليمان بن قاسم الفالح. **الضبط الاجتماعي مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له** .العبيكان ،الرياض ،1441 ص ص166 .167 .

حصيلة تفاعل العوامل الاجتماعية غير الناجحة ،كالعلاقات الأسرية غير الناجحة و الانضمام إلى جماعة الرفاق المنحرفين .كما يفترض أن مفهوم الذات يتغير حسب مراحل الحياة و خصوصا عند مرور الفرد بأزمة الهوية .

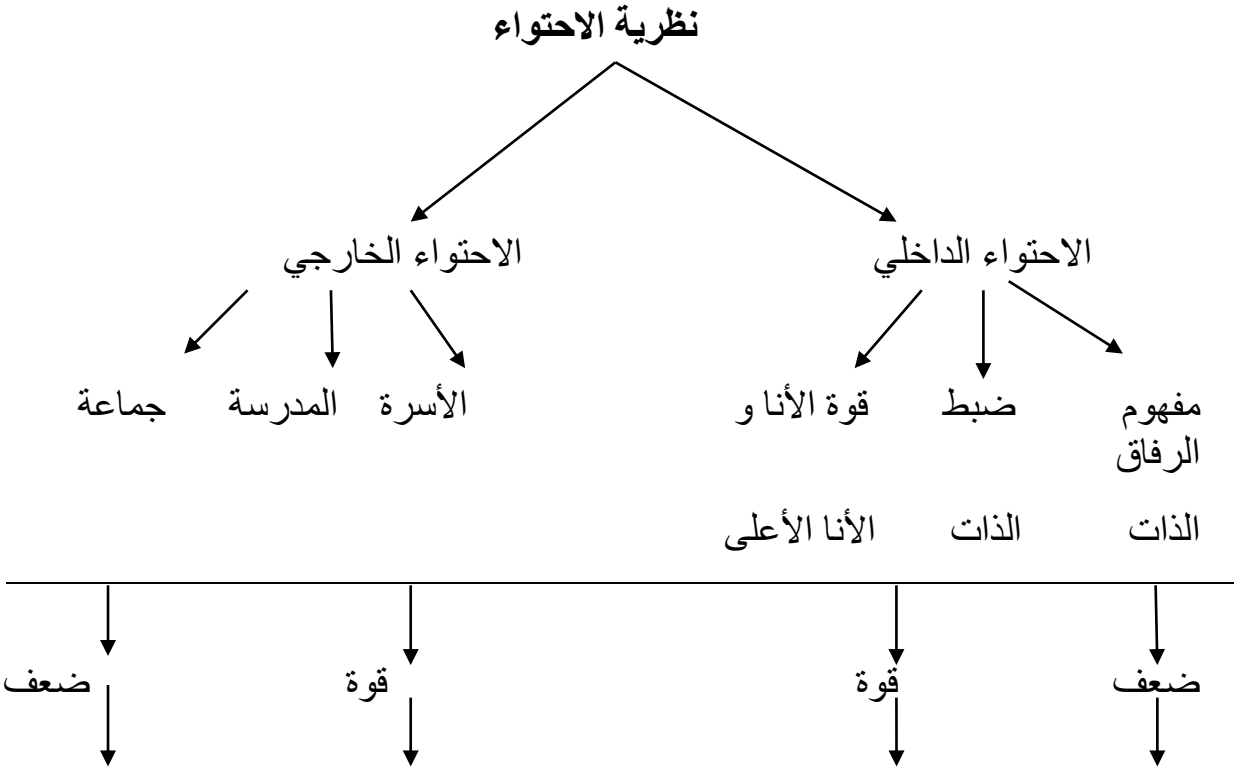
أما بالنسبة لقوة الأنا و الأنا الأعلى تفترض النظرية أن جميع الأفراد لديهم الحوافز للسلوكيات الإجرامية ،لكن الفوارق الفردية في السلوك الإجرامية لا تشير إلى الاختلاف في الحافز بل تشير إلى وضيفة الضبط التي تمارسها الأنا و الأنا الأعلى في الأوضاع الخارجية الفورية ،و لكن ما يمنع تطور الأنا و الأنا الأعلى هو الإساءة و الإهمال و تكمن قوة الأنا في القدرة على التكيف في مواجهة مشكلات الحياة و القدرة على التصدي لكافة الضغوط الداخلية .

كما أن الضبط الذاتي المنخفض يتطور مع الطفولة المبكرة و يعتبر مكون مستقر في الشخصية الإجرامية نتيجة للأبوة غير المؤهلة و يعرف الضبط الذاتي بأنه القدرة على للسيطرة على السلوك الإنساني ويفضل علماء النفس استخدام مفهوم ضبط الاندفاع لأنه يشير إلى العديد من العمليات الفردية التي تستخدم لإدارة و توجيه سلوكياتهم و انفعالاتهم كما يرتبط افتقار للضبط الاندفاع بضعف الأنا.

أما فيما يخص الاحتواء الخارجي فان الأسرة، المدرسة و جماعات الرفاق تشكل بيئات اجتماعية رئيسية للمراهقين، فالأسر التي تعيش تفككا و توترات تكون لها فرص اكبر لإنتاج أحداث جانحين.و تعد المدرسة بيئة آمنة للوقاية من الانحراف من خلال الإشراف و المراقبة و تعزيز السلوك الجيد و المحافظة عليه و تقدير انجازات الطلبة و زيادة فرص نجاحهم تكون فيها نسبة الانحراف متدنية .أما المتغير الثالث هو جماعة الرفاق و هي جماعة تشترك في بعض الخصائص الاجتماعية كالعمر و المهنة ،التعليم و المكانة الاجتماعية ،و يتميزون بالتساوي بالقوة و التفاعل و تمارس جماعة الرفاق دورا مهما في التنشئة الاجتماعية و لها خاصية الاحتواء لان الأفراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق و هي تقوم بتنمية الفرد سيكولوجيا و سوسيولوجيا و ذلك بتطوير الشباب و تزود الأفراد بتقدير الذات و تساعد على التوافق النفسي . أما الأفراد الغير قادريين على علاقات و صدقات مع جماعات الرفاق ذات المستويات العالية الجودة ،فان ذلك يؤدي بهم إلى الانخراط في السلوك الإجرامي .

و بالتالي فان غياب الكبح أو الاحتواء حسب ر يكلس سواء داخليا أو خارجيا فان مال الفرد هو الانحراف و عليه وجب تقوية الاحتواء الخارجي بالموازاة مع غرس العناصر المساعدة على الكبح لدى الأفراد لأجل تقويم السلوك الإنساني .

الشكل الأتي يوضح كيفية حدوث الانحراف حسب نظرية الاحتواء :



جنوح التزام التزام جنوح

الشكل يوضح كيفية حدوث الانحراف من خلال

قوة أو ضعف متغيرات الداخلي أو الخارجي

الدرس الثاني و العشرين :

نظرية الظاهراتية :

تعرف موسوعة علم الاجتماع الظاهرتية بأنها " منهج فلسفي يبدأ من الفرد و خبرته ووعيه و تحاول تجنب الافتراضات السابقة ، و التحيز ،و العقائد الفلسفية . و هكذا فان الظاهرتية تختبر الظواهر كما تدرك في فوريتها من قبل الفاعل الاجتماعي "

بمعنى أخر هذا المنظور يطلب منا أن نتخذ دور الغريب ،مثل زائر بلد أجنبي ،ان علماء الاجتماعيين الظاهرتيين يدرسون كيف يعرف الناس مواقفهم الاجتماعية حينما يعلقونها و يتوقفون مؤقتا عن اصدار حكم بشانها او عندما يصعون الافكار الثقافية العامة التي تعلمها بين قوسين (*) .[1]

تكز الاطروحات الاساسية للظاهرتية على بناءات الوعي و الخبرة ،لاستخلاص ما نلاحظه في الواقع ،و فهم اجوهر الاشياء وو اقعها ، من خلال دراسة السلوك الانساني و تحليل المعاني و انماط و انماط المعرفة ، ودراسة علاقات بالتفاعل و نوعية المواقف و الذات و الاخرين ،و قدراتهم الشخصية التي تنطع من ذاتهم حول حقائق الامور و الظواهر الاجتماعية المعرفية، و ربطها بصوررة ذهنية و عقلية ملموسة بمختلف عمليات الادراك و الشعور ، والاعتماد على الاشكال المختلفة للخبرة الذاتية في الحياة اليومية و تحليلها .[2]

استمد تطور الاتجاه الظاهرتي في علم الاجتماع بالمانيا افكاره من فلسفة husserl " هوسرل ادموند" heidegger و" هايدجر" وshutz " شوتز"

و كان "هوسرل اكثر الفلاسفة الظاهراتية اسهاما في تطويرالمنهج الظاهراتي ، الذي يرى ان حقيقة الواقع يظهر في الوعي و التاملات و التطورات المرتبطة بذات الإنسان الذي يحملها و يشكلها للواقع الاجتماعي ، بواسطة الحواس كحقيقة عقلية ممثلة بالوعي .[3]

يقوم علم الاجتماع الظاهراتي على مجموعة من القضايا أهمها :[4]

---

[1] رث ولاس.السون وولف .النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية . تر محمد الحوراني . مجدلاوي للنشر،عمان 2011

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان. علم الاجتماع التربية الحديثة النشأة التطورية و المداخل النظرية ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية (دت) ص 296

[3] ابراهيم عيسى عثمان النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن ،2008، ص 240 .

[4] جمال ، معتوق . مدخل إلى سوسيولوجية العنف .ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2013 ص 201 .

1. قصدية الوعي باعتباره موجه نحو الموضوع .
2. دراسة الخبرة الذاتية للإنسان في علاقته مع الآخرين .
3. التركيز على الخبرة الشعورية و ليس السلوك .
4. إن الإنسان يمتلك عنصر المبادأة في الفعل الاجتماعي .
5. إن التحليل الاجتماعي يبدأ بدراسة الاستعدادات الداخلية للأفراد أو للغرائز التي يجب دراستها و هي :احترام الذات و الخضوع و الدافع الأبوي و الميل للصراع و المحاكاة و التعاطف و التعبير عن التواجد الاجتماعي مع الآخرين
6. إن علاقة السيطرة و الصراع تقدم إشباعا داخليا، فالصراع يجعل الشخص يستمتع بالتحصيل و العظمة نتيجة ممارسته لقوته.
7. عدم الاهتمام بدراسة أفعال الناس و يركزون بدلا عن ذلك على دراسة رواية الناس عما يفعلون و ما يقولون، و بناءا على ذلك لا تدرس مفهومات مثل القوة أو السلطة بل تدرس الإحساس بالقوة أو السلطة.
8. بناءا على ما بقدم فان الباحث الفينومنولوجي لا يعتقد في صحة الافتراضات السببية ، و لكنه يعتمد على تصور الحياة الاجتماعية من خلال تصورات الأفراد و أفكارهم عنها .

ويتضح إذن في ظل القضايا السابقة يعد العنف و العدوان طرقا محددة للدخول في علاقة واقعية مع الآخرين، كما يدرس العنف من خلال الخبرة الشعورية للشخص الذي يتعرض للعنف و ليس على الانعكاسات الظاهرية الملموسة مثل السلوك.

كما يمكن القول بان النظرية الظاهراتية تختلف عن الوضعية من حيث السببية ، فالأولى تركز على نظرة المجرم و دوافعه ،أي أن يضع الملاحظ أو الباحث نفسه موضوع الجاني أو المجني عليه ، فالتركيز على اللحظة الآتية بدلا من الأخرى و التي تركز على عوامل الوراثة و الصفات النفسية و اللامعيارية و التفكك الاجتماعي ...الخ .[1]

كما بينت العديد من الدراسات التناقض الموجود في ثنايا النظرية الوضعية و على رأسها اللمبروزية كون السلوك الإجرامي ناتج عن عوامل بيولوجية وراثية بل هناك عوامل أخرى و هو ما أرادت الظاهراتية الوصول إليه من خلال تركيزها على العلاقات الحميمية و عمق التفاعل ما بين الأفراد و الآخرين و غيرها من القضايا الأخرى .

و تنظر الظاهراتية إلى العنف على انه خللا يصيب علاقة الإنسان لأخيه الإنسان ،كما أن العنف المنزلي على سبيل المثال هو في نظر هذا الاتجاه خلل يصيب علاقة الزوج بالزوجة ،هذا الخلل يلحق الضرر و الأذى بالروابط الاجتماعية سواء على مستوى الأسرة أو في بيئات أخرى كبيئات المدرسة أين ينتشر العنف المدرسي ...الخ .

و قد ركزت كثيرا الدراسات السوسيولوجية التي تبنت المنظور الفينومنولوجي على العنف التي تتعرض له المرأة من طرف الرجل ،حيث تنظر للسلوك العنيف هذا كجزء من مفاهيم الذكورة في معاملة الانثى بالقسوة و الشدة ،فكلما تمت عملية فك الروابط يمارس الرجل

[1]. عايد ،الوريكات .المرجع السابق ، ص 230 .

العنيف العنف اذ تمر العلاقة بين الرجل العنيف و المرأة الضحية بمراحل من التحولات ،هذه التحولات تبدأ بالتماس المبررات التي تسهل التكيف مع التعامل القاسي و العنيف مع المرأة الضحية .

ومن اجل اصطناع المبررات يلجأ الرجل العنيف إلى اختلاق أو إلصاق صفات غير إنسانية أو صفات تحط من قيمة المرأة الضحية حتى يسهل له ممارسة العنف ضدها بشكل مبرر .

و عليه جاء استخدام مصطلح العنف المنزلي عوض العنف الأسري من طرف الاتجاه الظاهراتي و ذلك للدلالة إلى تلك المنازل التي يصبح فيها العنف المتبادل بين الأشخاص سمة منتظمة للتفاعل اليومي .[1]

يستند للمنظور الظاهراتي في دراسته للعنف الأسري على فرضيات استخلصتها الباحثة Denzin و هي كالأتي :[2]

1. يحدث العنف داخل إطار تفاعلي من علاقات التسلط و التبعية التي تربط الأزواج و الزوجات و الأبناء في مؤسسة متآلفة يطلق عليها المنزل .
2. هذا النظام التفاعلي يعكس التناقضات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية في المجتمع الأكبر حيث انه يمتد حول بناء من القواعد و الأوضاع و الشعائر و الأنظمة و الحياة اليومية بما فيها طرق إعداد الطعام و النوم و العلاقات الجنسية و رعاية المنزل و الأطفال .
3. إن النظام التفاعلي بتناقضاته و مكوناته يضع الرجل مكان المسيطر ذي السلطة داخل البناء محولا إياه إلى العنف الذي يحول زوجته إلى خادمة و عاشقة له و المنزل إلى فندق للإقامة فيه و عندما لا يتم الالتزام بهذه المفاهيم يتم العنف .
4. إن العنف المنتشر في أبنية هذه الأسرة إنما هو شكل محتمل من العلاقات التفاعلية التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية للمنزل كما أن حوادث العنف ستتابع مكونة ميدانا للعنف يضع نفسه أمام أفراد الأسرة كخط عاثر يفرض نفسه رغم أن جذوره مشتقة من الأبنية الخارجية .
5. هذه الأبنية من الخبرة العنيفة تأخذ شكلا دائريا، و تفترض وجودا مستقلا في حياة الأسرة فكلما تحركت الأسرة عبر مراحل التوتر نحو العنف ، ثم إلى الهدوء و التفاعل الحميم يتم تحييد المسؤولية الشخصية عن العنف .
6. أما القصد السيئ الذي يتمثل في الإنكار عندما يحدث العنف لأول مرة أو عندما يحدث مرة ثانية فان هذا الأمر يؤكد أن العنف سيكون سمة أساسية و دائمة في الحياة اليومية للأسرة

---

[1]. معتوق ،جمال نقلا عن ،جلال إسماعيل حلمي العنف الأسري دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999 ،ص 52 .

[2]. نفس المرجع ، ص ص 53 54 .

الدرس الثالث عشر :

نظرية التبادل الاجتماعي : بيتر بلاو Peter. M Blauو George Homans

يعد بيتر بلاو و جورج هومنز من أهم راود نظرية التبادلية .

صرح بلا و انه يستخدم مفهوم "فيبر" للقوة الذي يشير إلى: قدرة احد الفاعلين في علاقة اجتماعية على فرض إرادته من خلال موقعه حتى و لو كان ذلك رغم المقاومة ،بالشخص الذي يسيطر على الخدمات التي يحتاجها آخرون يحقق قوة عليهم و ذلك بجعل إشباعهم لحاجبهم ضرورية متوقف على طاعتهم.[1]

إن الخدمات التي تتأسس عليها القوة لا تقتصر على المادية منها فقط ،فالشخص الذي يمتلك مهارات و مقدرات مميزة ،يفرض على الآخرين احترامه و قبول قراراته و إذا ما تحقق لهم الفائدة و الرفاه وراء ذلك ،فان ذلك لا يقوي احترام الآخرين له فحسب و إنما يلزمهم أيضا بالخضوع توجيهاته بغض النظر ما إذا كان هذا الفعل لصالحهم .

إن الشخص الذي يمتلك القوة يستطيع استغلال الآخرين بتوظيفهم لخدمة مصالحه الخاصة ، و يعطي بلا و مثال باستغلال المرأة لعواطف الرجل من اجل مكسب مادي ، أو على نحو الشباب الذي يستغل الفتاة التي تحبه [2]جنسيا إن تقديم المكافأة بشكل منتظم يجعل الأفراد معتمدين على مصدر هذه المكافآت و خاضعين لقوته، فصاحب العمل من خلال جزاءات سلبية التي قد يفرضها على العمال أن يجبرهم على الإذعان لتوجيهاته و الخضوع له .[3]

قدم "بلا و" ثلاث ملاحظات أساسية جول فهمه للقوة .إن القوة تتضمن فرض القوة على الآخرين وهي بذلك تهدف إلى تحقيق أهداف شخصية . كما تتضمن القوة فرض العقوبات إذا ما ظهرت المقاومة أو الرفض من أجل الإذعان لكن تتميز عن القهر المادي بعنصر الحرية الذي يتيح فرصة الاختيار بين الخضوع و الإذعان أو المعانات من النتائج .و أخيرا تتضمن القوة الاعتماد و التبعية من طرف واحد .

القوة لن تكون فعالة إلى بوجود ما يثيرها و هو حاجة الآخرين إلى الخدمات، فمن يمتلك المصادر لا يمكن اعتباره صاحب قوة مادام الآخرين ليسوا بحاجة إليها، زيادة على أن القوة ليت حتمية على مستوى الممارسة حتى في حالة حاجة الآخرين لها.

---

[1] محمد ،عبد الكريم ، الحوراني ،النظريات المعاصرة في علم الاجتماع ،ط1 ،دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ،2008، ص 53

[2] Peter M.Blau .Exchange and Power in Social Life . Originally published . New York. 1964 .P 78.

[3] Ibid. P117.

تتدخل المعايير الاجتماعية هنا من اجل تحديد ما إذا كانت مطالب صاحب القوة عاجلة أم لا أو تقديم زيادة في المكافأة من خلال ردود فعل الخاضعين له ،كما تحدد معدلات عادلة للتبادل بين المنافع الاجتماعية و ما يستحقه الأفراد كعوائد لاسهماتهم في المنافع المقدمة .على هذا الأساس يضفي الأفراد الشرعية على أفعال القوة ما إذا كانت العوائد تتجاوز توقعاتهم و يسحبون الشرعية في حالة ما إذا كانت العوائد تقل عن توقعاتهم.[1]

يقول "بلا و" إن الاستغلال و القهر خبرات قاسية تظهر الغضب و عدم القبول و النزعة العدائية ضد أولئك الذين هم سبب لها، وكذلك الرغبة في الانتقام و الثار و المشاعر العدوانية و العنف هي الاستجابات الأولية للمقهورين ، و في هذه الأثناء يميل بعض الأفراد إلى ميل إيديولوجية ثورية ، تحول الميول الأولية لدى المستغلين إلى رغبة في الانتقام و تخلق عملية اتصال بين المستعلين فتتبلور معارضة و هكذا يتكاثف الصراع

استخدم العلماء هذه النظرية ثلاث طرق للبحث و الدراسة:

1. الملاحظة المباشرة: و هي مراقبة سلوك أعضاء عملية التبادل الاجتماعي بشكل مباشر دون وجود واسطة.
2. المختبرات النفسية: المتكونة من أجهزة الكترونية و كهربائية لرصد سلوك أعضاء الجماعة التجريبية الخاضعة للمراقبة المباشرة.
3. ملاحظة سلوك طيور الحمام التي قام بها " جورج منز " حيث بدأ بتقديم حبوب الطعام للحمام كمحفز للسلوك الغريزي لها من اجل معرفة رغبتها في الطعام (كمكافأة) وعلاقة ذلك باندفاعها بممارسة سلوك أخر و معاقبتها بواسطة حرمانها من تقديم هذه الحبوب عند عدم استجابتها لبعض متطلبات تجربته .

نظرية التبادل الاجتماعي هي نموذج لتفسير المجتمع كسلسلة من التفاعلات بين الناس تستند إلى تقديرات المكافآت والعقوبات. وفقًا لهذا الرأي ، يتم تحديد تفاعلاتنا من خلال المكافآت أو العقوبات التي نتوقع تلقيها من الآخرين ، والتي نقوم بتقييمها باستخدام نموذج تحليل التكلفة والعائد .

بعض المفاهيم العامة للنظرية :[2]

- يتم التبادل على أساس التكلفة و العائد، فيتجنب الفرد السلوك الذي لا يعود بالفائدة عليه.
- السلوك البشري يتم من خلال المقارنة بين البدائل المختلفة على أساس مبدأ التكلفة و العائد.

[1] محمد ،عبد الكريم ، الحوراني ،النظريات المعاصرة في علم الاجتماع مرجع سابق ، ص 56 .
[2] عبد العزيز علي الغريب .نظريات علم الاجتماع ، دار الزهراء للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2012

- التبادل لا يقتصر على الجانب اقتصادي فقط ،وإنما يرتبط بجوانب الاجتماعية و النفسية .

تقديم أخر لنظرية بيتر بلا و :

تعريف بالعالم بيتر بلاو :

ولد بلا و بفينا حاصل على الماجستير من كامبريدج 1942 ثم الدكتوراه من جامعة كولومبيا أهم أعماله التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية 1964 اهتمامه الرئيسي حول الاتحادات الاجتماعية و العمليات التي تحكم هذه الاتحادات والأشكال التي تشكلها ،و اعتبر أن العمليات الهامة في تلك الاتحادات مثل التبادل الاجتماعي تبتدئ عند الفرد أي عند مستوى الوحدات الصغرى نحو الوحدات الكبرى .

تقديم نظرية بيتر بلا و

يرى بيتر بلا وان الجاذبية الاجتماعية (الشعور بالانجذاب و الرغبة لأنواع المكافأة) هي التي تحرك التفاعلات الاجتماعية داخل التنظيم الاجتماعي ،و هي بذلك تعمل على نشأة تبادل المنافع أو الموارد، و عليه يعتبر التبادل الاجتماعي أول خطوة في البناء الاجتماعي لأنه بفضل التبادل يظهر لنا التمايز في القوة و المكانة تبعا لملكية المصادر التي يحتاجها الآخرين .

يقوم الأفراد الذين لا يتملكون المصادر les Ressource بالامتثال والإذعان لرغبات مالك المصادر، و هو في المقابل يصنع موقفا يشبع به حاجات هؤلاء الأفراد، فتظهر بذلك أهمية التبادل الاجتماعي في نشأة التمايز و الفروق في المكانة statutو القوة.

و بتفسير أخر اعتبر بلا و أن التبادل المادي أو المعنوي هو الدافع الرئيسي لسلوك الفرد من خلال التعامل اليومي الذي يؤدي بدوره إلى بروز اختلاف في مكانات الأفراد و نفوذها يكتشف من تسلسلها المنظم ، يقوم على بذر بذور الاختلاف و التغير الاجتماعي .

أي أنه من خلال التعامل اليومي تتضح المكانات الاجتماعية ، و تظهر الفروق ،من خلال ذلك تتبين أوضاع الأفراد في العملية التبادلية .

من مظاهر إذعان الأفراد لمالك المصادر أو المنابع يوجد لنا مظهرين بحيث:

1- إذا كانت الميزات والمكافآت الناجمة تزيد أو تساوي كفة المشقة والعناء المبذول ، فإن ذلك يؤدي إلى تأييد جمعي لصاحب القوة أو المكانة،وتصبح سلطته الشرعية أســـاس استقرار التنظيم، وانتظام القيم والمعايير والمبادئ ونقل المعلومات.أي أنه ينشأ توافق جمعي لعنصر القوة أو المكانة.

2- يظهر مع ذلك أفراد يشعرون بالاستغلال لأنهم يحصلون على مكافآت غير مشبعة وغير كافية، فيقومون برفض جمعي للقوة. لإحساس بالاستغلال يؤدي إلى عدم التوازن الذي يؤدي إلى التعارض والتغيير.

يؤكد بيتر بلا و عدم التوازن بين المكافآت والأفراد أو الجماعات يؤدي إلى نشأة الصراع والتغير الاجتماعي.

ملخص نظرية بلا و:

سعى بلا و انطلاقا من مفاهيم اقتصادية إلى اكتشاف قوانين يمكن تطبيقها على المجال الاجتماعي .

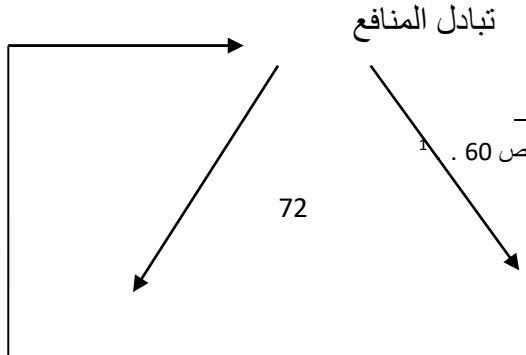
- من خلال مفاهيم **القوة و التبادل** يفترض أن الأشخاص يسعون إلى زيادة المكافآت و تقليل التكاليف .
- هناك حالات عدم توازن، فبعض التبادلات السلوكية قد لا تنطوي على مكافأة بين طرفي التبادل.
- اهتم بلا و بتفسير البناء من خلال التبادل غير المتوازن .
- لا يمكن أن تعمل أنماط التبادل الكبرى أو الصغرى دون القوى الاجتماعية .
- القوى الاجتماعية : ميكانزمات تكمل ضبط سلوك الآخرين عن طريق الجزاءات السلبية فمن الضروري أن يكون هناك عقاب لمن يخرق القانون .
- عملية التبادل الاجتماعي بين الأفراد، ونشأة التمايز في المكانات والقوة.
- الجدل الناجم بين التبادل و اللاتوازن يؤدي إلى الديناميكية الاجتماعية.
- التبادل الاجتماعي أفعال طوعية يحركها العائد الذي يتوقعه الأفراد.
- العائد المتوقع من عملية التبادل الاجتماعي قد يكون مادي أو معنوي.و لا يفترض أن يكون آني اللحظة.

أما بالنسبة للقيم عند بلا و:

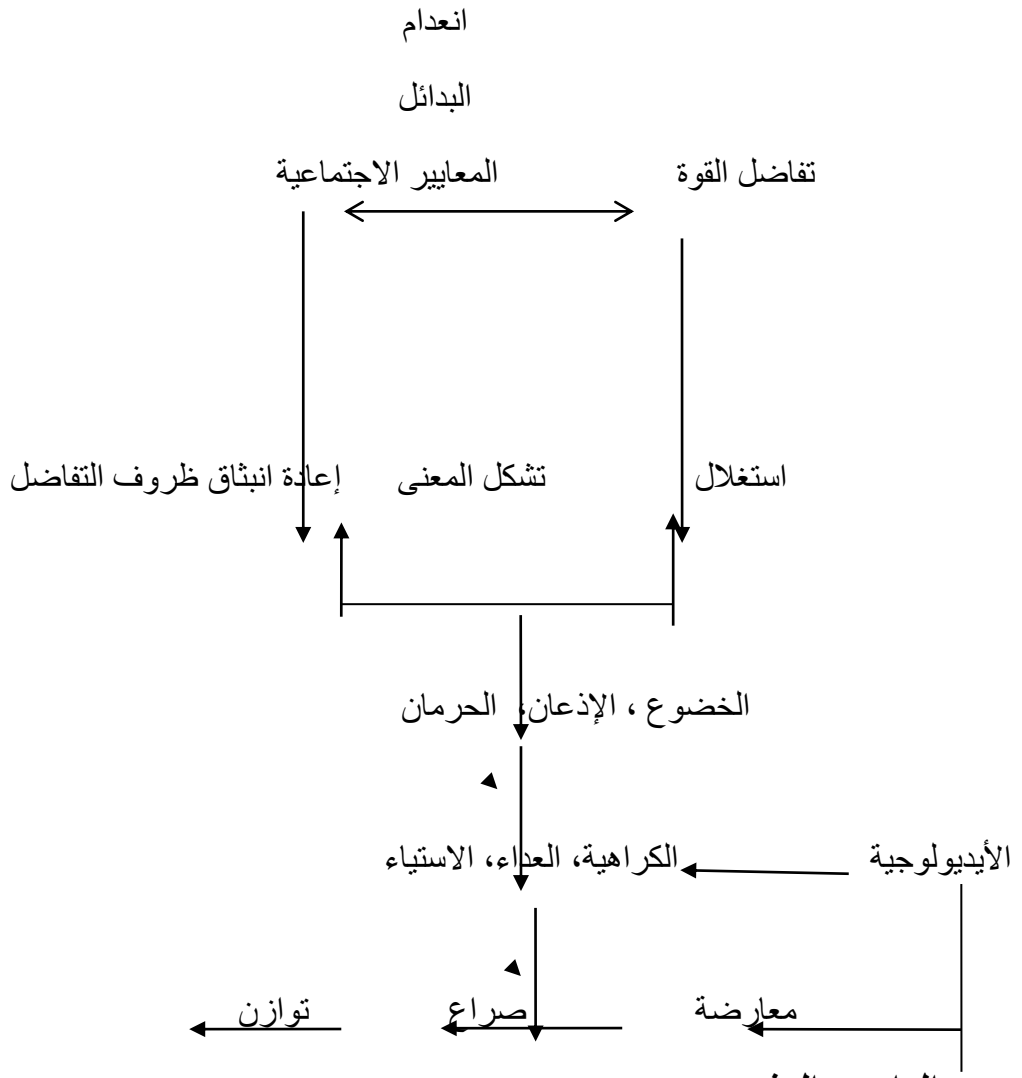
فان الأفراد يشاركون في علاقات متبادلة في ضوء مجموعة من القيم لعملية تقييم المكافآت و التكاليف التي ستنطوي عليها عملية التبادل.

المشاركة في قيم الجماعة قد يكون دليل على التضامن ،و يؤدي إلى التكامل ، وقد يكون علامة على عدم التشابه ، حيث أن الجماعات الأخرى تتبنى قيم مختلفة .
معنى ذلك أن الالتزام بالقيم قد يكون سببا في تحقيق مكانة عالية داخل الجماعة، لكن قد يثير الكراهية أو العداوة من جماعات أخرى لهم قيم مختلفة.

الشكل رقم(01) : القوة و المعنى في تبادلية بلاو .[1]



[1] محمد عبد الكريم الحوراني ،مرجع سابق ، ص 60 .



الدرس الرابع و العشرين :

نظرية الايكولوجية الاجتماعية :Robert E. Park و .Ernest Burgess. و Clifford Shaw

ظهر مصطلح الايكولوجية لأول مرة في سنة 1869 عندما استخدمه عالم الأحياء ارنست هيكل Haeckel حيث عرفها بأنها ذلك العلم الذي يدرس التشابه المتبادل بين النباتات و الحيوانات التي تعيش معا في مناطق طبيعية ، خاض فيها بعد ذلك كل من "بارك" و " برجس " و "شو " و قد ظهرت فكرت تطبيق الاتجاه الايكولوجي على العلاقات الإنسانية لأول مرة أوائل القرن العشرين و كان أهمها من طرف " روبرت بارك" "R.Park " 1915 و هو من علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو الذي نشر مقالا عن المدينة ،أما مصطلح الايكولوجيا البشرية استخدمه كل من بارك و برجس1921 في كتابهما مقدمة

في علم الاجتماع.[1] بعد قام بتطويره "بارك " من مصطلح النظرية الجغرافية و أصبحت تسمى نظرية التوزيع الجغرافي و النظرية البيئية.

تقوم هذه النظرية على الربط بين البيئة الاجتماعية و نوعية الجرائم التي تقع فيها و ذلك بالتركيز على الإحصاءات الجنائية و علاقتها بالتوزيع المحلي للجريمة. و قد أثبتت الدراسات من بعد ذلك أن هناك علاقة بين نسبة الجريمة و نوعها و بين المنطقة الجغرافية متأثرة بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية تميز مناطق المدينة عن بعضها البعض،مما يؤدي إلى فهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار أنواع الجرائم في أحياء معينة من المدينة دون غيرها .

المفهوم الأساسي في النظرية هو أن مركز المدينة التجاري هو منطقة جذب الرئيسية للانحراف و المنحرفين و يتدرج هذا الجذب كلما ابتعدنا عن منطقة الوسط حتى يتقلص في الأحياء التي تقع في أطراف المدينة (الضواحي).

افتراضات ر.بارك و برجس :

افترض "بارك" أن المدينة تماثل الجسم العضوي من حيث أعضائه المختلفة حيث قام بإرسال طلابه إلى خارج الجامعة لدراسة العوالم الاجتماعية Social World للمدن في ذلك الوقت.و من هذه البحوث و أخرى خرج "بارك" و برجس " بتصور للمدينة على أنها سلسلة من الدوائر المتتالية، تتميز كل دائرة بخصائص تميزها عن غيرها.

ركز "بارك" في دراسته على ثقافة المدينة و دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية من خلال مقالة عن المدينة شكلت علامة فارقة في الدراسات الحضرية أثرت بعد ذلك في توجيه البحوث في أوروبا و أمريكا.

يتناول "بارك" في مقاله المدينة بوصفها مكانا و كذلك نظاما أخلاقيا Moral Order و قد عمل بارك على وصف المدينة من خلال إظهار إمكانيات الحياة الثقافية و الأخلاقية فيها ، ووصفه ايكولوجية المدينة لا يقتصر على تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة و إنما أراد اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبرة سكان المدينة الإنسانية و العاطفية و دورها في تشكيلها .[2]

و يفترض "بارك" أن الظروف النفسية و الأخلاقية في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان، و في أنماط الحركة الإنسانية و الانتقال و غيرها و بعبارة أخرى إن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة و أن المدينة لها طابع عضوي. و كان يهدف وراء ذلك توجيه الأنظار إلى العنصر الإنساني بالموازاة مع الجوانب الايكولوجية المكانية .

[1]. مساعد بن إبراهيم ألحديثي ،مبادئ علم الاجتماع الجنائي ، ط 1 مكتبة العبيكان ، الرياض ،1995 ص 109 .
[2]. محمد علي السمري ، علم الاجتماع الجنائي ، ص 118 .

و في سنة 1923 نشر "برجس" مقال بعنوان " نمو المدينة " حيث افترض أساسا أن المدينة تنمو في شكل دوائر مركزية تدور حول قلب المدينة "Core Zone" و هو يمثل المنطقة التجارية ،وفي الدوائر المحيطة بذلك المركز تتركز دوائر أخرى تجاه الحافة الخارجية للمدينة و هي :[1]

1. المنطقة التجارية و هي مركز العمل و التجارة، و بضم اغلب المنشات التجارية و الصناعية، و تضم عدد قليل من السكان.
2. مناطق التحول Zone of Transition و هي تلي قلب المدينة مباشرة و تزدحم بمساكن الطبقة العاملة و هي تضم المنازل القديمة ذات المواصفات الصحية السيئة ،لا تصلح كمنطقة للسكن إلا أن المهاجرين غالبا ما يقيمون فيها لرخصها و لقربها من المصانع من اجل الحصول على عمل ، و بعد أن يصبحوا قادرين على الانتقال من هذه المنطقة ، فإنهم ينتقلون إلى المنطقة الثالثة .
3. مناطق سكن طبقة العمال، و يسكنها عمال الصناعة من ذوي الدخل المحدود، و قد هاجر بعضهم إلى هذه المنطقة رغبة منهم التخلص من نفقات الانتقال و الإيجارات المرتفعة، و السكن بالقرب من أعمالهم، و معظم السكان من أصول مهاجرة.
4. منطقة سكنية أفضل، و فيها مساكن الأسرة الواحدة، كما تتخللها بعض المساكن المتميزة من الفيلات و العمارات و التي يسكنها أصحاب الدخول المرتفعة.
5. منطقة هامشية، وهي التي تقع عادة منفصلة عن المنطقة المبنية الرئيسية للمدينة و معظم سكانها من الذين يقومون برحلة العمل اليومية، و قد تضم بعض الضواحي و المدن التابعة للمدينة المركزية.

بصفة عامة كشفت الأبحاث و الدراسات التالية أن الأمراض الاجتماعية تنمو في المنطقة الأولى و بصورة اقل في المناطق التي تليها.

قام "شو " Shaw 1942 بدراسة ظاهرة الجنوح في مدينة شيكاغو ، حيث قام بقسيم مدينة شيكاغو إلى مربعات ،ثم تسجيل نسبة الأحداث المنحرفين في كل منها ، و قد كشفت الدراسة عن تركز الانحراف في المناطق التي تتجمع حول المنطقة التجارية المركزية ،فقد تبين أن نسبة 25% من أطفال هذه المناطق سبق و أن سجلوا في سجلات الشرطة كمنحرفين ،في حين لا تزيد النسبة عن 1% في المناطق الأخرى ،كما لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشي متخلف،و تغير سريع ،و صراع ثقافي نتيجة لهذا التغير السريع [2].

[1] محمد علي السمري ، المرجع السابق ، ص 118 .
[2]. نفس المرجع ،ص 120 .

و قد كشفت الدراسة انه في ظل الظروف القائمة في هاته المناطق المتخلفة يصعب سيطرت المجتمع على أعضائه نتيجة لما يعانيه من تفكك إلى درجة عدم التزام الأعضاء للمعاير الثقافية السائدة .و قد أشار "شو" إلى انه إذا كان المجتمع مفككا و كانت الضوابط الاجتماعية ضعيفة داخله فان المجال يصبح ملائما للانحراف و يشيع السلوك الإجرامي حيث بتناقله الأبناء عن الآباء ،لدرجة أنها تصبح هي النماذج الثقافية الشائعة و السائدة داخل تلك المناطق والتي تتسم بمعدل انحراف مرتفع ، فمن الطبيعي أن يمتص الأبناء القيم و النماذج السلوكية المنحرفة لآبائهم ، وان ينظروا إليها على أنها القيم و النماذج السلوكية العادية .

خلاصة :

مدرسة شيكاغو من خلال دراساتها حول علاقة المدينة بانتشار الجريمة ذهبت إلى أن ضعف العلاقات الاجتماعية الأولية يمثل ابرز مظاهر التفكك الاجتماعي في مجتمع المدينة ،و بالتالي فان هذا التفكك يصبح التفسير الأول و الأساسي لظهور الجريمة ،و أن الحياة في المدينة سطحية ،و الناس بلا هوية أو انتماء ،و العلاقات عابرة و مؤقتة ، والروابط القرابية ضعيفة ،و كشفت المدرسة أن مناطق التحول تتميز بوجود أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي انتماءات ثقافية و اجتماعية و سلالية متباينة ،يواجهون صعوبة في الإقامة و استمرارية علاقات أولية قوية ،مع صعوبة تحقيق النجاح المادي و عليه يلجئون إلى الاستنجاد بثقافتهم الأصلية القومية ،الأمر الذي يؤدي بالحكم على قيمهم و سلوكهم من وجهة نظر الثقافة المستقبلة لهم ، على أنها قيم و أنماط سلوكية منحرفة .و هو ما خلصت إليه مدرسة شيكاغو إلى أن العلاقة بين المهاجرين و الجريمة تتضمن بعدين مزدوجين الأول التفكك الاجتماعي ،و الثاني هو الصراع مع الثقافة الأمريكية الموجودة .

و في الأخير يمكن القول أن علماء الايكولوجيا عامة يميلون إلى ربط الظواهر الاجتماعية و الثقافية بالمناطق الطبيعية في المدينة و اهتموا خاصة بدراسة مناطق التحول ،و الأحياء المتخلفة باعتبارها تسهم في انتشار الجريمة و الرذيلة و الأمراض الانتحار التفكك الأسري و أنماط أخرى من السلوك المنحرف .

المراجع :

1. ابن منظور .**لسان العرب.**ج 12 ،دار صادر للطباعة ،بيروت،1990 ،ص91 .
2. إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع** ،ط 1 ، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،لبنان، 1999
3. سلوى ،عثمان الصديق و آخرون .**انحراف الصغار و جرائم الكبار**. المكتب الجامعي الحديث .الإسكندرية ,مصر، 2002
4. جلال ،عبد الخالق. و السيد رمضان. **الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية (الجريمة و الانحراف)** الاسكندرية،1994
5. امين ،مصطفى. **مبادئ علم الاجرام** .دار الجامعة الجديدة للنشر .1990
6. نجيب حسني .**شرح قانون العقوبات** .القاهرة . د .س .
7. ابن منظور .**لسان العرب معجم لغوي علمي**. بيروت: دار الطباعة للنشر، 1956 .
8. علي أسعد ، وطفة ."**التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي**" .مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد 69 ،2002.
9. محمد عاطف، غيث **قاموس علم الاجتماع** .بيروت: مكتبة لبنان، 1979
10. جمال، معتوق .**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**. الجزء1، الجزائر: دار مرابط للنشر ، 2008.
11. محمد عاطف، غيث. **قاموس علم الاجتماع** .بيروت: مكتبة لبنان، 1979 .
12. جمال، معتوق .**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**. الجزء1، الجزائر: دار مرابط للنشر ، 2008.
13. جليل وديع ،شكور . **العنف والجريمة** . ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ،1997.
14. وفاء ، محمد البرعي . **دور الجامعة في مواجهة للتطرف** . ط1 ، الإسكندرية: 2002.
15. عبد المجيد ، سيد أحمد منصور، وزكريا أحمد، الشربيني .**سلوك الإنسان بين الجريمة العدوان الارهاب.** ط1، القاهرة : دار الفكر العربي ، 2003 .
16. اسماعيل، عزت السيد . **سيكولوجيا الإرهاب وجرائم العنف.** ط1.الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1988
17. نقلا عن، عابد، عواد الويركات. **نظريات علم الجريمة**. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع،2004 .
18. نقلا عن، حسن، اسماعيل عبيد، **سوسيولوجيا الجريمة.** لندن. شركة ميديلات المحدودة،1993.
19. نقلا عن، مصطفى، عبد المجيد سارة. **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**. بيروت. معهد الانماء العربي،1985
20. .نقلا عن، منصور، رحماني. **علم الإجرام والسياسة الجنائية**. عنابه. دار العلوم للنشر، 2006.
21. نقلا عن، عبد الرحمان، محمد العيسوي.**اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**. ط1. بيروت. الباب الحقوقية، 2004.
22. عبد الرحمان، محمد العيسوي.**علاج المجرمين**. ط1. بيروت. منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
23. حسين، عبد الحميد رشوان. **الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي**. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث، 1995.
24. عبد الرحمن، محمد العيسوي .**سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة** .بيروت : دار الراتب الجامعية ، 1982 .
25. زهران ، حامد عبد السلام .**علم النفس الاجتماعي**. القاهرة : عالم الكتب ، 2003.
26. عدنان ، أبو مصلح . **معجم علم الاجتماع** . ط1، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2006 .
27. نقلا عن، جنات، سعيد الرحو. **اساسيات في علم النفس**. ط1. بيروت. الدار العربية للعلوم، 2005.
28. عزت، سيد اسماعيل. **سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف**. الكويت. منشورات ذات السلاسل، 1990.
29. مرسي، كمال إبراهيم. **"سيكولوجية العدوان".** مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني (1985): ص ص 45-46.
30. خليل، قطب ابو قرة.**سيكولوجية العدوان**. القاهرة. الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1996.
31. محمد،ظيدانالظيدان محمدي. **"تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني لدى الطلبة"**. رسالة ماجستير، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.

32. محمد، الجوهري وآخرون.**المشكلات الاجتماعية.** ط1. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية، 1995.
33. محمد، عبده محجوب وآخرون.**العنف السياسي والاجتماعي، قراءات ودراسات انثروبولوجيا.** (ط1). الاسكندرية. دار الثقافة العلمية، 2005.
34. اجلال، اسماعيل حلمي.**العنف الاسري**. القاهرة. دار قباء للطباعة والنشر.
35. عدلي، محمود السمري."**الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في العنف الاجتماعي**". رسالة ما جستير. قسم علم الاجتماع. جامعة القاهرة. 2002.
36. عبد الرحمان محمد ،العيسوي . **اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**. مرجع سابق .
37. سامية،محمد جابر.**الانحراف والمجتمع، محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي.** الإسكندرية. 1988،
38. نقلا عن، بدر الدين، علي.**"عرض عام لتطور نظريات متعلقة بسبب الجريمة في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي"**.ورقة مقدمة إلى أبحاث الندوة العلمية السادسة. 1977، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،الرياض.
39. أحسن طالب .**الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية** (ط1) ، بيروت ،دار الاطليعة ، 2003 .
40. محمود، ابو زيد.**المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب**. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2003.
41. عايد، عواد الويركات.**نظريات علم الاجتماع الجنائي.الإسلامي.** الكتاب الأول الإسكندرية. 1994.
42. عبد الله، عبد الغني غانم. **الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي.** الإسكندرية. 1994
43. حمد، الأمين البشري.**أنماط الجرائم في الوطن العربي**. الرياض. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
44. علي، عبد القادر القهوجي. **علم الإجرام والعقاب**. بيروت. الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985.
45. علي، عبد القادر القهوجي. **علم الإجرام والعقاب**. بيروت. الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985.
46. أنور، ياسر وأمال عثمان. **علم الاجرام وعلم العقاب**. القاهرة. دار النهضة العربية، 1980.
47. احمد، محمد خليفة. **اصول علم الاجرام الاجتماعي.** القاهرة. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1995
48. بدر الدين ، علي .**عرض عام لتطور نظريات المتعلقة بسبب الجريمة في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي** ، أبحاث الندوة العلمية السادسة ، الرياض ، المركز العربي للعلوم الأمنية والتدريب ، 1977.
49. مصطفى ،حجازي .**تأهيل الطفولة غير المتكيفة ، الأحداث الجانحون** دار الفكر اللبناني ،بيروت ، 1995
50. إحسان طالب . **الجريمة و العقوبة و المؤسسة الإصلاحية**، دار الطليعة للنشر و التوزيع، بيروت، 2002
51. نتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت، لبنان، 2001.
52. محمود عدلى السمرى **علم الاجتماع الجنائي** لأردن .دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،2009.
53. جمال ، معتوق. **مدخل الى سوسيولوجية العنف** ، الجزائر ، دار مرابط 2001
54. نظير ،فرج مينا ، **الموجز فى علم الإجرام و العقاب** ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993
55. جمال ،معتوق ."قراءة **سوسيولوجية نقدية للنظريات المفسرة للجريمة** "ورقة مقدمة الى الملتقى الوطنى "فهم العنف و اليات معالجته "جامعة بسكرة ،الجزئر2011.
56. بلقاسم ،سلاطنية وسامية حميدي ، **العنف و الفقر فى المجتمع الجزائرى** .القاهرة دار الفجر للنشر و التوزيع، 2008.
57. محمد ،نصر محمد ، **علم الإجرام**،1 ،ط عمان ،دار الراية للنشر و التوزيع 2012.
58. ابو الحسن ، عبد الموجود إبراهيم **ديناميات الانحراف و الجريمة** ، القاهرة المكتب الجامعي الحديث ، 2008
59. **محمد ،على سكيكر .العلوم المؤثرة فى الجريمة و المجرم القاهرة .دار الفكر الجامعي ،2008**
60. منصور ، رحماني،**علم الإجرام و السياسة الجنائية** ،عنابة ،الجزائر ، دار العلوم و النشر ،2006
61. عدلي محمود السمري .**علم الاجتماع الجنائي** ط1 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009
62. عايد ، وريكات **نظريات علم الجريمة** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان 2004
63. سليمان بن قاسم الفالح. **الضبط الاجتماعي مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة لهو** ، العبيكان ،الرياض .
رث ولاس.السون وولف .النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية . تر محمد الحوراني مجدلاوي ، للنشر،عمان 2011
64. عبد الله محمد عبد الرحمان ،. **علم الاجتماع التربية الحديثة النشأة التطورية و المداخل النظرية** ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية (دت).
65. ابراهيم عيسى عثمان **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن ،2008
66. جمال ، معتوق **مدخل إلى سوسيولوجية العنف** .ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2013

67.معتوق ،جمال نقلا عن ،جلال إسماعيل حلمي **العنف الأسري** دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة 1999 .
68.محمد ،عبد الكريم ، الحوراني ، **النظريات المعاصرة في علم الاجتماع** ، ،ط1، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع 2008
69.عبد العزيز علي الغريب .**نظريات علم الاجتماع** ، دار الزهراء للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2012
70.مساعد بن إبراهيم ألحديثي ، **مبادئ علم الاجتماع الجنائي** ، ط 1 مكتبة العبيكان ، الرياض ،1995

المراجع باللغة الفرنسية :

Hesnard, (A) . **psyc**-Jean Leaut , **crimnologie et science penitentaire. Pathologie du crime**

. Paris : éd PAYOT ,1963

La Rousse : **Dictionnaire Encyclopédie**. France : Libraire, 1985

Raymond Gassin. Criminologie. 4ed, paris, ed, DALOZ, 1998

Bauricquid, f et bondan.**Anomie. Dictionnairecritique de la sociologie** .ed.puf.
Durkheim Emile**. le suicide ;étude de sociologie**. Paris ;ed.puf.1991.
Bessette Jean-Michel. **sociologie du crime**.ed.puf.paris.1982.

Nicolat Queloz **. Criminalité économique et criminalité organisée " l'économie politique** Paris. Coll,PUF. 3 (n15)2002,

Frank williamI and Marilyn Me Shane, **Theoretical criminolgy**, (3 ed) new Jersey : Up per saddle river : prenticviall, 1999.
cornish, and Clark R**.UNDERSTANDING Crime dis placement An application of rational choice theory criminologie** . 1986**.**
Peter M.Blau **.Exchange and Power in Social Life . Originally published** . New York. 1964
..

‘